الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(451)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	9
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	14
حقوق الانسان في العالم	104

لجمعية الوطنية لحقوق الإنسان : قانون حماية الطفل الجديد يعزز حقوقه و حمايته من أنواع الإيذاء كافة

المصدر: جريدة أنحاء الجمعة 13 رمضان 1435هـ - 11 يوليو 2014م
http://www.an7a.com/144835

(أنحاء) – متابعات :-
ذكر الدكتور "مفلح القحطاني" رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الوطنية أن زيادة نسبة التبليغ عن الإيذاء واردة في ظل إلزامية التبليغ، وأن نسبة العنف ضد الطفل تتفاوت من عام لآخر بحسب نوع العنف، وأن قانون حماية الطفل الجديد يشمل تعزيز حقوقه بجانب حمايته من أنواع الإيذاء كافة.
وتوقع "القحطاني" زيادة في نسبة التبليغ عن الإيذاء بعد إلزاميته مع حفاظ النظام على سرية اسم المبلغ، ويُسأل أي شخص شهد حادثة إيذاء عن أسباب عدم تبليغه، ويُعفي النظام حسن النية في التبليغ، مثل سماع صوت من بيت الجيران وبعد التبليغ يتبين أن الأمر طبيعي ، وأكد أن العنف ضد الطفل في السعودية "متفاوت" لافتاً إلى أن "النسبة في صعود وهبوط من عام لآخر، وتسجل الجمعية حالات العنف فيما تتنوع وتتباين بين العنف الجنسي والحرمان من الأبوين كأمثلة أشمل من العنف الجسدي، كذلك حرمانه من التعليم، وسيركز قانون حماية الطفل الجديد على حماية الطفل من الإهمال والإيذاء وتعزيز حمايته ومنع كل ما يضر به من ألعاب خطرة ودخان ومؤثرات عقلية، وتعزيز حقوقه المتعلقة بالتعليم ومنع المخاطر التي تلحق بصحته الجسدية" ، وذلك حسب "الحياة".
و أكد المحامي "طارق الخميس" أن «المملكة انضمت إلى اتفاق حقوق الطفل بموجب المرسوم الملكي رقم م. 7 بتاريخ 16-4-1416 هـ، مع التحفظ على جميع المواد التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وأضاف «تندرج الأنظمة والتعليمات المطبقة في المملكة تجاه الطفل من ولادته حتى بلوغه سن السابعة لا مسؤولية ولا تكليف عليه مطلقاً، وفي هذه المرحلة على وليه تربيته وتوجيهه وتعويده على الأخلاق الحسنة وتعليمة بعض المبادئ الأساسية التي تعده للمرحلة المقبلة، ومن بلوغه السابعة حتى العاشرة يعتبر مميزاً ويبدأ في تعليمة وتدريبه على العبادات والتعامل مع الآخرين وتحمل بعض الواجبات و المسؤوليات من دون أن يترتب عليه عقاب، ومن سن العاشرة حتى سن الـ 15 يتحمل بعض المسؤولية ويقوم وليه وبطريقته بتوجيهه وتأديبه من دون ضرر، ويسأل في دور خاصة وبحضور وليه وبطريقة مناسبة عن المخالفات التي ارتكبها ويكلف وليه برد الحقوق التي أخذها إلى أصحابها، وبعد تمام الـ 15 إلى الـ 18 عاماً يسأل عما ارتكبه في المكان المناسب، وبطريقة ملائمة حفاظاً عليه، ومراعاة لمصلحته وامتداداً للعناية بتربيته وحماية له وللآخرين يكون عقابه إذا لزم بشكل تأديبي تربوي توجيهي، وإذا دعت الحاجة يتم حفظة في إحدى دور التوجيه الاجتماعي كبيئة بديله لضمان تحسن سلوكه وصلاحه لفترة مناسبة".

طالبوا عبر بسرعة تأهيل وتطوير مستشفاهم .. أهالي العلا:

المستشفى "اليتيم" يضطرنا إلى اللجوء للأدوية الشعبية والعطارات

المصدر: جريدة عكاظ السبت 14 رمضان 1435هـ - 12 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140712/Con20140712711703.htm

خالد الجابري (المدينة المنورة)

هو المتسشفى الوحيد في محافظة العلا الواقعة شمالي المدينة المنورة، ومع ذلك لا يزال يفتقد للخدمات المطلوبة لتقديم الخدمات الصحية المميزة للأهالي، وعن ذلك قصد عدد من المواطنين «عكاظ»، طرحوا رؤيتهم عن المستشفى (اليتيم) كما وصفوه وعلى حد تعبيرهم، وتدني مستوى الخدمة فيه، معبرين عن عدم رضاهم إزاء تدهور الخدمات الطبية المقدمة لهم في هذا المستشفى، وذلك تزامنا مع مقطع انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي وخصص له هشتاق على تويتر، والذي يظهر تدنيا في خدمات العناية المركزة والخدمات الأخرى:

الأهالي طالبوا بتطوير المستشفى بشكل عام، وبالذات قسم العناية المركزة وتغيير الكارد الإداري للمستشفى وتوفير كفاءات متميزة لاسيما للعناية المركزة، ناهيك عن المطالبة بضرورة تطوير المستشفى بشكل عام، وحملوا إدارة الشؤون الصحية في المنطقة مسؤولية تدهور المستوى العام وقصوره عن تأدية مهامه للمواطنين والأهالي.

يقول المواطن الشوشي عبدالله الفرك: راجعت مستشفى العلا منذ وقت قريب إثر عارض برد حاد، ومكثت بالمستشفى ثلاث ساعات رغم عدم وجود أماكن مخصصة للانتظار، واصطف المرضى صفوفا طويلة في انتظار الكشف إذ لم يكن هناك غير طبيبة عامة واحدة فقط تواجه كل هذه الأعداد، وأضاف متسائلا: هل من المعقول أن تخصص طبيبة واحدة فقط في مستشفى وحيد يقصده كل الأهالي في العلا ومايتبعها من مراكز وقرى وهجر؟، واستطرد: هذا الوضع لايمكن تحمله أو تجاوزه دون مساءلة حيث ازدادت أوضاع المستشفى الوحيد بالمحافظة سوءا وانحدارا.

تدهور خدمات

وفي ذات السياق حول تدني وتدهور خدمات العناية بالمرضى في المستشفى، يقول المواطن محمد عايد: انتظرت لأكثر من ساعة ونصف في قسم الطوارئ لأحصل على عناية طبية لطفلي، ولم أجد سوى طبيب واحد فقط ولا أسرة شاغرة، ولا وجود لأي عمل خدمي مؤسسي ناجح بهذا المستشفى، والعمل على إنجاز مبنى الطوارئ الجديد يتم على استحياء وبطء شديد، وأنا أحمل هنا صحة المنطقة إهمالها في تطوير القطاع الصحي في المحافظة خصوصا فيما يختص بإيجاد الكوارد الإدارية والفنية للارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة

أما المواطن عبدالله الجهني فيقول: «مستشفى العلا بوضعه الحالي دعم تجارة الأدوية والعطارات داخل المحافظة ذلك لأن اليأس أصاب الناس من الحصول على خدمات ورعاية جيدة، فلجأ البسطاء أمثالي إلى البحث عن حلول أخرى تتعلق بالعلاج والأدوية الشعبية والعطارين، إلى درجة أنني أضمن الربح الوفير لمن يستثمر في هذا المجال في العلا!».

فيما يقول كل من سالم عطاالله و رجا محمد: إن العناية المركزة تحتاج لمن يأخذ بيدها ليعتني بها، أو يطلق عليها رصاصة الرحمة بدلا من أن تستمر في مسلسل أخطائها عبر كوادر طبية نرى أنها غير مؤهلة لهذه المهمة الصعبة كما ينبغي، وساهم هذا القسم لضعف تأهيله في حصول مضاعفات للمرضى بدلا من علاجهم والتخفيف عنهم، ولاحظنا مرارا أن الحالات الطبية الحرجة يتم تحويلها إلى الأقسام التي لا تتوفر على طبيب مناوب ليلقوا حتفهم في النهاية إهمالا، وهناك الكثير من الصور والمقاطع تكشف سوء الحال في قسم العناية المركزة من إهمال وانعدام نظافة.

محسوبيات وإهمال

وينحو المواطن عبدالرحمن البلوي منحى آخر في حديثه عن الوضع قائلا : المحسوبيات والإهمال الذي يجده أهالي المحافظة من صحة المدينة المنورة في العناية بالمواطن، وعدم اكتراثهم بحجم الخلل الكبير في المستشفى ساهم في تفاقم الأوضاع وتدهورها، فنحن نحمل مديرية الشؤون الصحية بالمنطقة ومن بعدهم وزارة الصحة تبعات ما يحدث في هذا المستشفى وعدم تجاوبها مع نداءاتنا المستمرة بضرورة العمل بأمانة وبروح المسؤولية واختيار كفاءات وكوادر طبية وإدارية ذات مستوى مهني عال، للارتفاع بإمكانات المستشفى المهنية.

وعلى ذات المنوال يقول المواطن إبراهيم سليمان وعبدالله البلوي: فقدنا الأمل في التجاوب مع نداءاتنا المتكررة بضرورة توفير أدنى معايير الخدمات الصحية والطبية التي تليق بإنسان المحافظة، ونعتب كثيرا على جمعية حقوق الإنسان التي سجلت شكوانا لكنها لم توجد أي حلول لمعاناتنا حتى الآن، ونتساءل: لماذا هذا الإهمال في حق محافظة تعد هي الثانية في المنطقة، ولماذا لا يتم اعتماد مستشفى رديف أو تحويل هذا المستشفى إلى مستشفى محوري بزيادة عدد الأسرة ورفع مستوى الكوادر وإضافة التخصصات المطلوبة وتطوير الأداء في العناية المركزة والطوارئ، وتجديد الدماء في إدارة القطاع الصحي في المحافظة.

رد بالنفي

واستبق المواطنون رد الجهة المعنية قائلين: حتما سيأتي رد إدارة القطاع الصحي بالنفي، إذ لم يحدث أن اعترفت بالأخطاء الموجودة التي نراها رأي العين، ولم تعالج سلبياتها، ونحن نؤكد أن المستشفى بحاجة لأيدٍ كريمة تخرجه من وضعه الحالي، وبالذات في قسم العناية المركزة الذي يتدهور إلى حال أسوأ في كل يوم يمر، ويحتاج إلى كادر طبي قادر على التعامل مع الحالات الحرجة، ونحن نعيد مطالبتنا لإدارة الشؤون الصحية في المنطقة وجمعية حقوق الإنسان بالنظر عاجلا في هذا الوضع لإخراج المسستفى من وضعه الحرج الحالي.

التطوير عقب الافتتاح

سألنا مدير الإعلام الصحي في إدارة القطاع الصحي بالعلا سعد محمد العنزي عن وضع المستشفى فأجاب: يوجد في قسم الطوارىء طبيب أخصائي وخمسة أطباء، ومن المنتظر تطوير القسم عقب افتتاح مبنى التوسعة الجديد، وفيما يتعلق بقسم الطوارىء فإن به طبيبا عاما للفرز والحالات الطارئة والتي يتم توجيهها لقسم الطوارىء الذي يتناوب فيه في كل فترة طبيب مقيم وأخصائي أطفال وأخصائي باطنية، وهذا العدد يفي بالمطلوب فيما يتم استدعاء الأطباء عند الحالات اللازمة.

توسعة الطوارئ

من جهته، كشف مدير الشؤون الصحية بالعلا الدكتور حامد شويكان، عن مشروعات تطويرية قائمة بالمستشفى، مؤكدا أن «هناك مشروع توسعة لقسم الطوارئ والعناية المركزة والغسل الكلوي، وتم إنجاز أكثر من 90 بالمائة من هذا المشروع، ومن المتوقع أن يتم افتتاح المشروع خلال الفترة القريبة المقبلة».

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

بعد توقيع السجون عقدا لتأمين الإعاشة للنزلاء بـ1.179 مليار ريال

• حقوق الإنسان" للسجون: راقبوا غذاء السجناء في المناطق النائية

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 14 رمضان 1435هـ - 12 يوليو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/07/12/article_866443.html

عبد السلام الثميري من الرياض

في الوقت الذي وقعت فيه المديرية العامة للسجون عقداً لتأمين إعاشة النزلاء في السجون السعودية مع ثلاث شركات متخصصة لتقديم الوجبات الصحية، بقيمة تجاوزت 1.179 مليار ريال لثلاث سنوات مقبلة، دعت الجمعية الوطنية

لحقوق الإنسان الجهات المختصة إلى تشديد المراقبة والمتابعة، لضمان وصول الغذاء المناسب للسجناء، خاصة في المناطق النائية.
وقال لـ "الاقتصادية" الدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، نأمل من خلال توقيع مثل هذه العقود أن يكون هناك ارتفاع في مستوى الإعاشة المقدمة للسجناء، مبينا أن الدولة لا تقصر في هذا الشأن وتبرم العقود بمبالغ كبيرة، ولكن يكون هناك تقصير من قبل الشركات التي تتولى التغذية. وأضاف القحطاني: يجب أن يكون هناك استفادة فعلية فيما يتعلق بما يخصص للسجناء من دعم من قيمة العقود، واصفا الخدمات السابقة في تغذية المساجين بـ"المقبولة" بشكل عام في مجمل السجون، وتختلف من سجن لآخر، وأنه يمكن أن يكون هناك إشكاليات في توفير نوعية التغذية، خاصة للمرضى، إلا إنها دون المستوى في مناطق الأطراف. يأتي ذلك في الوقت الذي أكدت لـ"الاقتصادية" المديرية العامة للسجون أن النزيل في السجون السعودية يقدم له نحو 14 صنفا من المأكولات والمشروبات في اليوم الواحد، وأن أربع جهات حكومية تشرف على الوجبات المقدمة، واصفة إياها بالجيدة والمناسبة، ومستشهدا بندرة حالات التسمم بين المساجين.
وطالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان إدارة السجون بالمتابعة والرقابة بشكل مستمر، محملا المسؤولية على القائمين على هذه الشركات والمؤسسات التي تقوم بتنفيذ الإعاشة، بالقيام بواجبهم وعليهم الوفاء بنوعية الغذاء المناسب المقدم للسجناء، والمحافظة على الجودة المناسبة.
وأكدت المديرية العامة للسجون أنهم يسعون إلى إحداث نقلة نوعية في إعاشة النزلاء، وأنها استحدثت إدارات عامة للتغذية، تعمل وفق أفضل معايير الجودة العالية فيما يخص الغذاء وجوانبه الصحية والتجهيزات والأدوات والأواني المستخدمة وكذلك كفاءة العاملين. وقال اللواء إبراهيم محمد الحمزي مدير عام السجون، إن توقيع هذا العقد جاء بعد موافقة المقام السامي، وأن ذلك يعكس اهتمام القيادة بالنزلاء والحرص على رعايتهم، وتقديم أفضل الخدمات لهم.
من جانبه، قال العميد مساعد بن صلاب الرويلي مدير إدارة سجون منطقة الرياض، إن وزارة الداخلية حريصة على أن تكون شركات التغذية المشغلة للسجون على مستوى عال من الجودة، مبينا أن إدارة السجون تحاول أن تحقق رغبات السجناء فيما يقدم لهم من وجبات غذائية في الفطور والغذاء والعشاء، منوها أنه يتم تخصيص وجبات خاصة للمرضى، وبعض النزلاء الذين يعانون من فرط سمنة، حيث خصص لهم برنامج غذائي. وأوضح الرويلي لـ"الاقتصادية" في حديث سابق أن التغذية المقدمة في السجون تخضع للإشراف عليها من قبل أربع لجان حكومية ورقابية، تشمل إمارة المنطقة ووزارة الصحة وهيئة الرقابة والتحقيق، هيئة التحقيق والإدعاء العام، مؤكدا أن السلبيات لا تذكر فيما يقدم من تغذية، وقال: "من النادر سماع تسمم في السجون، أليس هذا مؤشرا جيدا للغذاء المقدم للنزلاء".

لجمعية الوطنية لحقوق الإنسان : قانون حماية الطفل الجديد يعزز حقوقه و حمايته من أنواع الإيذاء كافة

المصدر: جريدة أنحاء الجمعة 13 رمضان 1435هـ - 11 يوليو 2014م
http://www.an7a.com/144835

(أنحاء) – متابعات :-
ذكر الدكتور ”مفلح القحطاني“ رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الوطنية أن زيادة نسبة التبليغ عن الإيذاء واردة في ظل إلزامية التبليغ، وأن نسبة العنف ضد الطفل تتفاوت من عام لآخر بحسب نوع العنف، وأن قانون حماية الطفل الجديد يشمل تعزيز حقوقه بجانب حمايته من أنواع الإيذاء كافة.
وتوقع ”القحطاني“ زيادة في نسبة التبليغ عن الإيذاء بعد إلزاميته مع حفاظ النظام على سرية اسم المبلغ، ويُسأل أي شخص شهد حادثة إيذاء عن أسباب عدم تبليغه، ويُعفي النظام حسن النية في التبليغ، مثل سماع صوت من بيت الجيران

وبعد التبليغ يتبين أن الأمر طبيعي ، وأكد أن العنف ضد الطفل في السعودية "متفاوت" لافتاً إلى أن "النسبة في صعود وهبوط من عام لآخر، وتسجل الجمعية حالات العنف فيما تتنوع وتتباين بين العنف الجنسي.

إطلاق سراح عضوة بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بعد احتجازها 5 ساعات لقيادتها السيارة بالقطيف

المصدر: جريدة أنحاء الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م
http://www.an7a.com/145404

(أنحاء) – متابعات :-
قامت الدوريات الأمنية بتوقيف سيارة بأحد بأحد شوارع مدينة صفوى بمحافظة القطيف وتبين أن من تقودها سيدة ، وبالتحقيق تبين أنها عضوة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية تدعي "عالية آل فريد".
وتم القبض عليها واحتجازها لمدة 5 ساعات بسبب قيادتها السيارة واستدعاء ولي أمر المواطنة، قبل إحالتها إلى الإدارة العامة للمرور بالمحافظة، ليتم اتخاذ الإجراءات الرسمية المتبعة في مثل هذه الحالات بحقها ، حيث تم تسجيل مخالفة مرورية بقيمة 900 ريال و 300 ريال غرامة مالية، وذلك حسب "عناوين" .

توقيف عضوة بـ "حقوق الإنسان" خلال قيادتها سيارة بمدينة صفوى بالقطيف

المصدر: جريدة أخبار 24 الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م
http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/180436

ألقت الدوريات الأمنية عصر اليوم (الأربعاء) القبض على عضوة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية عالية آل فريد خلال قيادتها سيارتها بأحد شوارع مدينة صفوى بمحافظة القطيف.
وكانت الدورية الأمنية قد اشتبهت في السيارة فجرى استيقافها ومن ثم استدعاء ولي أمر المواطنة، قبل إحالتها إلى الإدارة العامة للمرور بالمحافظة، ليتم اتخاذ الإجراءات الرسمية المتبعة في مثل هذه الحالات بحقها.
وكشفت مصادر أن آل فريد جرى توقيفها خلال توجهها إلى المستوصف الطبي الخاص بجمعية الصفا الخيرية، مشيرة إلى أن هذه هي المرة الثانية الذي يتم فيها إيقافها.

القحطاني.. وصناعة هيبة "حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 13 رمضان 1435هـ - 11 يوليو 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/07/11/1177206

عبده الأسمري

عندما قامت جمعية حقوق الإنسان.. رأى البعض أنها لن تختلف عن عشرات الجمعيات التي لا يزال بعضها يبحث عن «مقار» و «أعضاء»، أو جمعية «أوراق وملفات محفوظة» كما هو حال جمعيات أخرى بالنسبة لبعض الجهات الحكومية.

سنواتها الأولى كانت «تأسيساً» و «تسييساً» لمراحل مقبلة من العمل.. ومن عضو مؤسس إلى نائب للرئيس ومتحدث ثم رئيس، حوّل مفلح القحطاني القادم من منطقة عسير الجهد المجدول في الجمعية إلى حقيقة واضحة، فمن تكهنات وتوقعات بمحدودية الدور انتقلت الجمعية إلى «مصدر إزعاج» و«مكمن قلق» إزاء قضايا وطنية تهتم بشأن الفرد والجماعة.

تخلص مفلح وكتيبته الحقوقية من مهام الشكاوى الفردية وحولوها إلى منظومة عمل تعكس رؤية الدولة في التعامل مع حقوق الإنسان. وبدأت الوزارات تحسب للجمعية الناشئة ألف حساب بعد أن تحولت إلى مستودع أسرار ومصدر صناعة قرار.

لم يفتأ ابن ربيعان ورفاقه من أعضاء الجمعية يحرّكون المياه الراكدة المليئة بوحل الفساد والتجاوزات والتظلمات من أجل تنقيتها بفلتر العمل المنظم حتى تتحول إلى مياه نقية وبيئة خصبة صالحة لأخذ الحقوق وتعاطيها وفق شرع قويم.

القحطاني ورفاقه باتوا يقترحون قوانين ومشاريع في كل جانب، وتحولت الوزارات من شاهدة عيان وناقدة بيان إلى جهات تدرس تلك الاقتراحات.. وتحول القحطاني رجل القانون المدني إلى مبلور ومنظم للحقوق الإنسانية رغم محدودية الصلاحيات وتفاوت المسؤوليات.

ومن العاصمة الرياض ومن جوانب الوطن في فروع الجمعية المختلفة، انطلقت مسيرة عمل قاومت النقد بالصد والاحتياج بالإنتاج، وبلورت الحقوق الضائعة إلى مسودة قرارات تنصف المظلوم.

ومن مؤشرات العمل المؤسساتي لا يزال القحطاني وأفراد الكتيبة الحقوقية يصنعون القرارات من نقطة استقبال الشكاوى وإلى حين فرض قرارات تعلي الشأن الحقوقي على أرض الواقع.

"حقوق الإنسان" تطلق "قافلة الخير في شهر الخير"

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 13 رمضان 1435هـ - 11 يوليو 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/07/11/1177541

جدة – عامر الجفالي
أطلقت هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة بالتعاون مع مؤسسة تراث وأثر، والعمدة عبدالصمد عمدة حي اليمن والبحر حملة بعنوان «قافلة الخير في شهر الخير» تستهدف العاملين في المحلات التجارية وعمال النظافة وغيرهم.
وأقامت الهيئة إفطارا جماعيا بحضور بعض مسؤولي مؤسسات المجتمع المدني.
اللافت أن هذا الإفطار لم يقتصر على الرجال بل كان للنساء نصيب فقد صرحت الدكتورة جواهر بنت عبدالعزيز النهاري مديرة القسم النسوي بفرع الهيئة أن هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة تشارك في هذه الحملة تحقيقا لمبدأ مسؤوليتها المجتمعية وتلمسا لحاجة الفقراء والمعوزين.

هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة تطلق حملة قافلة الخير

المصدر: جريدة الرياض الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
اضغط هنا

جدة – سعد بن عبدالله
أطلقت هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة بالتعاون مع العمدة عبدالصمد محمد عبدالصمد عمدة حي اليمن والبحر بجدة إضافة إلى مؤسسة تراث وأثر حملة بعنوان "قافلة الخير في شهر الخير" تستهدف بعض فئات المجتمع كالعاملين في المحلات التجارية وعمال النظافة وغيرهم بمشاركتهم في إفطار جماعي وذلك في باب شريف بمنطقة البلد، وامتدت الحملة ليشمل الإفطار النساء حيث خصص موقع مناسب لهن يتم فيه تقديم وجبة الإفطار، يشار إلى أن هذه الحملة تأتي برعاية من أمانة جدة وحضور لبعض مؤسسات المجتمع المدني ومشاركة عدة مؤسسات وطنية في هذه الحملة، من جهتها قالت د. جواهر بنت عبدالعزيز النهاري مديرة القسم النسوي بفرع الهيئة إن مشاركة هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة في هذه الحملة تأتي تحقيقا لمبدأ مسؤوليتها المجتمعية وتلمساً لاحتياجات فئة من المجتمع، ونقلت تقدير مسؤولي الهيئة لكل من شارك في الحملة.

جامعة حائل تخصص مقاعد دراسية لأيتام المنطقة سنوياً

المصدر: جريدة الرياض الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/952124

حائل - خالد العميم
أعلن مدير جامعة حائل الدكتور خليل بن ابراهيم البراهيم، عن التزام جامعة حائل بمقاعد دراسية مخصصة كل عام لأيتام منطقة حائل الذين أنهوا المرحلة الثانوية، ولن تكون هذه المقاعد ضمن مفاضلات المتقدمين السنوية، بل سيتاح لهم المسار الدراسي الذي يتناسب مع رغباتهم وتخصصهم الذي درسوه في المرحلة الثانوية.
وكان مدير الجامعة قد حل ضيفاً على ملتقى السيف الثقافي، الذي نظم الملتقى الرمضاني الخاص بالمسنين والأيتام في منطقة حائل، وهو الملتقى الذي يقيمه المركز سنويا بالتعاون مع فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة حائل، ومركز الدكتور ناصر الرشيد لرعاية الأيتام، ودار رعاية المسنين.
وأكد الدكتور البراهيم في كلمة أثناء تكريمه أبناءه أن اليتم لا يتمثل في فقدان الأب أو الأم، إنما اليتم الحقيقي هو فقدان الأمل، مشيداً بمهارات وإمكانيات نزلاء المركز. وقال البراهيم إن الجامعة وبدعم مباشر من صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبدالمحسن أمير منطقة حائل، قد وقعت اتفاقيات تعاون مع الجمعيات الخيرية في المنطقة لدعم العمل التطوعي.
إلى ذلك وزع مدير جامعة حائل الهدايا على المسنين ونزلاء مركز الأيتام الذين حضروا الملتقى، كما تلقى ميدالية العضوية الشرفية من مركز الدكتور ناصر الرشيد لرعاية الأيتام، مشيداً بما يقدمه مركز السيف الثقافي من دعم كبير لهذه الفئات الغالية على مجتمعنا.
من جانبه ثمن الدكتور محمد بن عبدالكريم السيف عضو مجلس إدارة هيئة حقوق الإنسان والمشرف العام على فرع الهيئة بحائل ورئيس ملتقى السيف الثقافي، رعاية مدير الجامعة لهذه المناسبة، وشكر حضور المسؤولين والأعيان والإعلاميين، كما شكر مركز الدكتور ناصر الرشيد للأيتام ومديره ومسؤوليه، وقدم الدكتور السيف دروعاً تذكارية لمنسوبي المركز.

قدمت فقرات تثقيفية وترفيهية وهدايا للفتيات اليتيمات بالدار

"حقوق عسير" تقيم برنامج إفطار صائم بدار الحضانة الاجتماعية بأبها

المصدر: جريدة سبق الاثنين 16 رمضان 1435هـ - 14 يوليو 2014م
http://sabq.org/0Zfgde

سبق – أبها:

أقامت هيئة حقوق الإنسان بعسير حفل إفطار صائم بدار الحضانة الاجتماعية بأبها يوم الأربعاء، تضمن فقرات تثقيفية ترفيهية، إلى جانب تقديم هدايا لمختلف الفئات العمرية من الفتيات اليتيمات داخل الدار.
وفي التفاصيل، أوضحت مديرة القسم النسوي لهيئة حقوق الإنسان بعسير سميرة جابر أن هذه الخطوة جاءت ضمن برامج الهيئة لصيف هذا العام 1435هـ، التي تحرص من خلالها الهيئة على المشاركة والمساهمة في إطار المسؤولية الاجتماعية التي تشارك بها الهيئة بالتعاون مع الجهات الاجتماعية المسؤولة.
وأشارت إلى أن لدى الهيئة العديد من البرامج التي ستقوم بتنفيذها، إضافة إلى بعض البرامج الاجتماعية الحقوقية ضمن إطار برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان، التي ستقوم الهيئة بتنفيذها، مبينة أن برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان يحظى بتشجيع واهتمام من قبل خادم الحرمين الشريفين ومعالي رئيس هيئة حقوق الإنسان وأمير منطقة عسير سمو الأمير فيصل بن خالد.
وفي السياق ذاته، وجّهت مديرة هيئة حقوق الإنسان (القسم النسوي بعسير) كلمة تشجيعية أثناء حفل الفتيات بدار الحضانة والقائمين على الدار، إلى جانب شكر مديرة دار الحضانة الاجتماعية بأبها مهرة القحطاني، التي من خلال تعاونها مدت جسر التواصل والعمل المجتمعي بين المؤسسة الاجتماعية، متمثلة بدار الحضانة وهيئة حقوق الإنسان.
الجدير بالذكر أن برنامج حفل إفطار صائم، الذي أُقيم بدار الحضانة الاجتماعية بأبها، حضره عدد من سيدات المجتمع وناشطات اجتماعيات، إضافة إلى حضور مسؤولات من مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي بأبها وأمهات بديلات.

الوئام
alweeam.com.sa
صحيفة الوئام الإلكترونية

الشيخ الفوزان: على الدول المسلمة إجبار الأغنياء على كفالة الفقراء

المصدر: جريدة الوئام الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م
اضغط هنا

جدة - الوئام:
أكد عبد العزيز بن فوزان بن صالح الفوزان، أستاذ الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء وعضو مجلس هيئة حقوق الإنسان السعودي، أن الدولة في الإسلام ملزمة بألا تترك فقيرا عاجزا عن توفير ما يكفيه لنفسه وعائلته، وأن لها أن تجبر الأغنياء على المساهمة بذلك في حال تقاعسهم عن التحرك، محذرا من ترابط الفقر بالجريمة في المجتمعات.
وشدد الفوزان على أن الدين الإسلامي هو «دين التكافل بمعناه الواسع الشامل»، عادا إياه «مبدأ أصيلا من مبادئ هذا الدين»، وأضاف أن «الدولة في الإسلام والقادرين من المجتمع لديهم التزام بكفاية المحتاجين ماديا، وذلك بسد حاجات الفقراء والمعوزين، ويتحقق ذلك عمليا عبر ثلاث وسائل هي: الزكاة، والصدقات، والأوقاف».
وأوضح الفوزان، في بحث قدمه في «ندوة البركة» للاقتصاد الإسلامي، المنعقدة مؤخرا بجدة، وتناول فيه دور الدولة والأغنياء في التكافل الاجتماعي، أن الإسلام «عني عناية فائقة بترسيخ التكافل الاجتماعي وتعزيز المسؤولية الاجتماعية والتنمية»، مضيفا أن التزام التجار المسلمين والمؤسسات المالية الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية «يجب أن يكون أكثر من غيرهم؛ لأنهم ملزمون بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتهم».
وأبان الفوزان أن الاقتصاد الرأسمالي بدأ يهتم بهذا الجانب بعد الأزمة التي ضربت السوق الدولية والتي قال إن سببها كان «غياب القيم الأخلاقية في الأسواق والمعاملات المالية، وتغليب مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة، والأخذ بمبدأ الحرية المطلقة للأسواق المالية وأن الأسواق الحرة تصحح نفسها بنفسها»، مؤكدا أن ذلك أدى إلى «غلبة الأنانية والمصالح الفردية وأكل أموال الناس بالباطل وانتشار البيوع المحرمة القائمة على الربا والغرر والميسر».
وأكد الفوزان أهمية الزكاة بقوله: «الزكاة أول تشريع منظم لتحقيق التكافل المادي، أو ما يسمى بالضمان الاجتماعي، الذي لا يعتمد على التبرعات الفردية الوقتية، بل يقوم على مساعدات حكومية دورية منتظمة، غايتها الكفاية لكل محتاج،

الكفاية في المطعم والملبس والمسكن وسائر الحاجات بما يكفل له ولعائلته مستوى معيشيا ملائما من غير إسراف ولا تقتير».
وشدد الفوزان أيضا على أهمية دفع الزكاة في تنشيط العملية الاقتصادية والحركة التجارية عبر تحريك الأموال وتداولها وتنميتها، مما يرفع الإنتاج ويحد من البطالة ويوفر فرص العمل، قائلا: «لو أن أهل الأموال جميعهم أخرجوا زكاة أموالهم لما بقي في المسلمين فقير، وما احتاج فقير إلا بما منع غني».
وأكد الفوزان أنه في حال عدم تمكن الفرد من توفير الكفاية لنفسه، فإن «الدولة المسلمة مسؤولة عنه، وعليها أن توفر ما يكفيه من الطعام والكساء والمأوى»، أما إذا لم تتمكن الدولة من تحقيق ذلك من خلال الموارد المالية المتاحة لها، يصبح من مسؤولية الأغنياء التدخل، مضيفا أن للدولة في حال حاجتها للأموال «الحق في أن تفرض حقوقا إضافية على الأغنياء القادرين في كل بلد».
ولفت الفوزان إلى ترابط الفقر بظاهرة الإجرام، مضيفا أن الفقر والشعور بالظلم الاجتماعي يؤثران في الأمن الخارجي للأمة ويهددان حريتها واستقلالها، محذرا من أن لا مبالاة الأغنياء بما يعيشه الفقراء يزيد من حقد الفقراء عليهم «فتنتشر الفتن وتكثر الجرائم، وخاصة الجرائم المالية من سرقة وغصب ونهب وإتلاف».
واستدل الفوزان على صحة كلامه بما قاله الشيخ محمد الغزالي: «لا أستطيع أن أجد بين الطبقات البائسة الجو الملائم لغرس العقائد العظيمة والأعمال الصالحة.. إنه من العسير جدا أن تملأ قلب إنسان بالهدى إذا كانت معدته خالية».

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

عضو "شورى": مراجعة لأنظمة "ذوي الإعاقة" ... ودرس تفعيل "المجلس الأعلى" لشؤونهم

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 13 رمضان 1435هـ - 11 يوليو 2014م
اضغط هنا

جدة – نجلاء رشاد

كشف عضو في مجلس الشورى عن وجود مراجعة لأنظمة ذوي الإعاقة من جديد، ومنها تفعيل المرسوم الملكي الخاص بإنشاء «مجلس أعلى لشؤون الإعاقة»، والذي صدر منذ 14 عاماً ولم يفعّل حتى الآن.

وأوضح عضو مجلس الشورى اللواء عبدالله السعدون خلال حديثه إلى «الحياة» أن المجلس حالياً يراجع نظام المجلس الأعلى لشؤون الإعاقة من جديد، ويبحث عن آلية لتفعيله في شكل أفضل، متوقعاً أن يتم تحول «المجلس» إلى «هيئة» خاصة بذوي الإعاقة، مضيفاً: «صدر مرسوم ملكي عام 1421هـ بإنشاء مجلس أعلى لشؤون الإعاقة ولم يفعّل حتى الآن، ومجلس الشورى يراجع حالياً النظام من جديد، ومن خلال الدرس القائم إما سيفعّل المجلس وبصورة أفضل وإما أن يحول إلى هيئة».

وبيّن أن المجلس الأعلى لشؤون الإعاقة قُرر ليهتم بذوي الإعاقة، ويترأسه رئيس وأعضاء من الوزارات المعنية كالشؤون الاجتماعية والصحة والتعليم والتعليم العالي والشؤون الإسلامية، مؤكداً بقوله: «إن جميع الوزارت المعنية لم تجتمع ولم تفعل نظام ذوي الإعاقة في شكل عام».

وشدد خلال حديثه على ضرورة تضافر جهود الجهات المعنية من التعليم والصحة والإعلام في توعية الأسر بحقوق أطفالها من ذوي الإعاقة من حيث الإعانات التي تصرف من الشؤون الاجتماعية، مؤكداً أن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة تحتاج إلى الكثير من الخدمات والحماية والحقوق غير متوافرة على أرض الواقع.

من جهتها، أكدت أستاذ مشارك بقسم الدبلوم العالي في التربية الخاصة في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة لينا بنت صديق خلال حديثها إلى «الحياة»، جهل الكثير من الأسر عن وجود إعانة مادية من وزارة الشؤون الاجتماعية لأبنائها من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة، مرجعة السبب إلى وجود قصور في تفعيل بنود التشريعات والقوانين الخاصة بنظام المعوقين.

وأفادت بأنه توجد تشريعات وقوانين خاصة بنظام رعاية المعوقين إلا أنها غير مفعّلة، ما أدى إلى حرمان الكثير من ذوي الاحتياجات الخاصة من حق الإعانة.

وأوضحت أن تفعيل تلك التشريعات والقوانين يكون من خلال إصدار قرارات للجهات المعنية بتفعيل المادة الخاصة بهذه الجهة، مضيفة: «يفترض مخاطبة الجهات المعنية منذ معرفة أن هناك طفلاً معوقاً، وتحويله من وزارة الصحة إلى الشؤون الاجتماعية، ويتعرف بعد ذلك على حقوقه، وليس لدينا تفعيل لذلك».

وأشارت خلال حديثها إلى غياب تفعيل بند مادة في نظام رعاية المعوقين خاصة بالقياس والتشخيص يفرض، توفير كل جهة معنية أشخاص مدربين على طرق التعامل مع بعض الفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة لتسهيل عملية التشخيص، وذلك لوجود بعض الحالات كصعوبة التعلم وبطء التعلم التي لا تكون ظاهرة.

"السجون" توقع عقود "إعاشة النزلاء" بتكلفة تجاوزت بليون ريال

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 13 رمضان 1435هـ - 11 يوليو 2014م
اضغط هنا

جدة- عناد العتيبي
وقعت المديرية العامة للسجون ممثلة باللواء ابراهيم الحمزي مدير عام السجون عقد إعاشة النزلاء مع ثلاثة شركات كبرى متخصصة في تقديم الوجبات المثالية الصحية، بقيمة تجاوزت البليون ومائه وتسع وسبعون مليون ريال ولمدة ثلاث سنوات، ويغطي كافة سجون المملكة.
وأوضح اللواء الحمزي أن توقيع هذا العقد جاء بعد موافقة المقام السامي الكريم وبمتابعة وتعميد من وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، والتي تعكس اهتمام القيادة الرشيدة بالنزلاء والحرص على رعايتهم وتقديم أفضل الخدمات لهم.
وقدم مدير عام السجون اللواء الحمزي الشكر والتقدير بأسمه ونيابة عن منسوبي المديرية العامة للسجون لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده وسمو ولي ولي العهد ووزير الداخلية على اهتمامهم بشؤون النزلاء في مختلف الجوانب.
من جانبه أوضح الرائد عبدالله الحربي مدير إدارة العلاقات والإعلام المكلف المتحدث الرسمي لسجون المملكة أن توقيع هذا العقد يختلف كثيرا عن العقود السابقة، إذ سبق ذلك العديد من الإجتماعات وورش العمل حول التغذية وإعاشة النزلاء بحضور نخبة من الخبراء والمتخصصين في مجال الإعاشة تم أستقطابهم حرصاً من وزارة الداخلية للوصول إلى أفضل المستويات في هذا الشأن، مبيناً في الوقت نفسه أن المديرية العامة للسجون وفي سبيل إحداث نقلة نوعية في إعاشة النزلاء استحدثت إدارات عامة للتغذية تعمل وفق أفضل معايير الجودة العالية فيما يخص الغذاء وجوانبه الصحية والتجهيزات والأدوات والأواني المستخدمة وكذلك كفائة العاملين.
وأكد الحربي أن توقيع العقد سيسهم في جعل السجون بالمملكة إنموذجاً يحتذى به على مستوى عالمي في مجال إعاشة النزلاء.

مواقف ذوي الاحتياجات الخاصة تملؤها سيارات "العدل" الرسمية!

المصدر: جريدة الحياة السبت 12 رمضان 1435هـ - 14 يوليو 2014م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
في أرض فصل الانتهاكات والحكم بالعدل، يضطر زوار وزارة العدل من ذوي الاحتياجات الخاصة إلى البحث طويلاً عن مكان للمركبات التي تقلهم، جراء سيطرة موظفي الوزارة على المواقف المخصصة لهم.

وكشف المحامي عبدالرحمن المهلكي عن انتهاكات إنسانية ونظامية في محاكم عدة، لحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، تكمن في استيلاء موظفي وزارة العدل على المواقف المخصصة للمعوقين ومنعهم من الوقوف أو الدخول إليها.
واستغرب المهلكي، وهو أحد المعوقين، في حديثه إلى «الحياة» تجاوزات الموظفين الرسميين للجهاز العدلي بتعمدهم التضييق عليهم، على رغم أن النظام أنصفهم بفرض خمسة في المئة من المواقف في جميع المرافق الحكومية وغيرها للمعوقين، ومع ذلك لم توفر معظم المحاكم النسبة المطلوبة، مضيفاً «حتى المواقف المظللة التي لا توجد عليها لوحات، تم تخصصيها للمكاتب القضائية، بعد ما لوحظ وقوف سيارات تحمل «ملصقات» للمعوقين، مؤكداً أن المواقف الخاصة بالمحكمة العامة تكفي القضاة وأكثر، و«لكن المشكلة في أن الموظفين من غير القضاة يستغلون المواقف الزائدة، والضحية هم أصحاب الاحتياجات الخاصة».
ورصد المحامي المهلكي بالصور وشهادة الشهود وخطابات رسمية، معاناته مع عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة أثناء مراجعاتهم المحاكم (تحتفظ «الحياة» بنسخة منها)، وبدأ بالمحكمة العامة في مكة، بعد أن منعه حراس الأمن من الدخول إلى المواقف المظللة والقريبة من مدخل المحكمة، وأن المنع صادر من رئيس المحكمة.
وتستمر معاناة المحامي المعوق في توفير مواقف مخصصة لهم في محكمة خميس مشيط، إذ استفز تذمره سكرتير رئيس المحكمة، الذي رد عليه غاضباً «مسألة الوقوف الممنوع في الأماكن المخصصة لذوي الاحتياجات مسألة وعي وثقافة، ولن تنفع الشكاوى»، ما دعا المحامي إلى أن يصر على لقاء الرئيس ومطالبته بتطبيق النظام لكي يتثقف الشعب، لافتاً إلى أن محكمة خميس مشيط على وجه التحديد خصصت موقفاً وحيداً فقط للمعوقين، ومع ذلك تحتله سيارة رسمية تحمل شعار وزارة العدل.
ورصد المهلكي على مدى ثلاثة أشهر بالصور، ابتداء من أبريل الماضي حتى تاريخ النشر، سيارات رسمية تحمل شعار وزارة العدل تستولي على مواقف ذوي الاحتياجات الخاصة في محاكم تابعة لمناطق الرياض ومكة وعسير، مطالباً وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد ال عيسى، بالتدخل الفوري، مشيراً إلى أنه لا يوجد في النظام ما يوجب تخصيص مواقف للموظفين، بعكس ذوي الاحتياجات الخاصة.
يذكر أن إدارة المرور تشترط على المجمعات والمراكز التجارية وجود نسبة معينة من المواقف لذوي الاحتياجات الخاصة، وتكون قريبة من المداخل، وأن رجل الأمن مكلف بتطبيق نظام المخالفات على من يقف في المواقف الخطأ والتي من ضمنها مواقف ذوي الاحتياجات الخاصة، بحسب تصريح ات إعلامية لمسؤولي المرور، وأن المخالفة تصل إلى 100 ريال، في حين أن مملكة البحرين تنص في نظامها على مخالفة 1000 دينار مع سحب السيارة، وفي دبي تصل إلى 500 درهم، كما تطبق إجراءات صارمة في بعض الدول الأوربية، منها بريطانيا التي صل فيها قيمة الوقوف في مواقف ذوي الاحتياجات الخاصة إلى 1000 جنيه إسترليني.
البكران: سنوفر كراسي متحركة بعد «العيد»
أكد المتحدث الرسمي لوزارة العدل الدكتور فهد البكران في رسالة نصية إلى «الحياة» أن نظام البلديات ينص على تخصيص خمسة في المئة من مساحة المواقف للمعوقين، وألّا تقل عن موقفين عرضهما 3.60 متراً، مشيراً إلى أنه تم الالتزام بذلك في المرافق العدلية الجاري تنفيذها، أو تم طرحها للتنفيذ، وستشمل المباني الجديدة الاشتراطات داخل المبنى لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة في المرافق العدلية.
ولم ينف أو يؤكد المتحدث الرسمي لوزارة العدل ما إذا كانت المباني الحالية للمحاكم تتقيد جميعها بالاشتراطات المحددة.
وأفصح البكران عن توجه الوزارة إلى طرح منافسة بعد انتهاء إجازة عيد الفطر، لتوفير كراس متحركة خاصة بالمعوقين، في جميع المباني العدلية في المملكة، مؤكداً أنها سابقة في المباني الإدارية والخدمية.

"جازان": إعانات مالية لأسر السجناء

المصدر: جريدة الحياة السبت 14 رمضان 1435هـ - 12 يوليو 2014م
اضغط هنا

جازان - يحيى الخردلي
بدأت لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم "تراحم" في منطقة جازان، توزيع دفعة جديدة من الشيكات الواردة من الأمانة العامة للجنة الوطنية الرئيسية في الرياض والمخصصة كإعانات لأسر النزلاء السعوديين الأكثر احتياجاً من بين الذين يمضي عائلوهم محكوميات طويلة، مساهمة منها في التخفيف من معاناتهم خلال شهر رمضان المبارك ومساعدتهم على تأمين متطلبات عيد الفطر السعيد.
و أكدت رئيسة القسم النسائي المكلفة عائشة الحكمي أن الدفعة شملت خمساً وخمسين أسرة من مختلف المحافظات بواقع ألفين وخمسمائة إلى خمسة آلاف وخمسمائة ريال لكل منها تبعاً لعدد أفراد الأسرة، لافتة إلى متابعة وزير الشؤون الاجتماعية رئيس اللجنة الدكتور يوسف العثيمين وأمينها العام الأستاذ محمد الزهراني أوضاع النزلاء والنزيلات وأسرهم.

"الخدمة المدنية" تطلق نظام المطابقة على طلبات المتقدمين عبر "ساعد"

المصدر: جريدة الحياة السبت 14 رمضان 1435هـ - 12 يوليو 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أطلقت وزارة الخدمة المدنية أمس (الجمعة) نظام المطابقة على طلبات المتقدمين على نظام «ساعد» الراغبين في التوظيف على الوظائف المشمولة بلائحتي المستخدمين وبند الأجور البالغ عددهم 35 ألف متقدم ومتقدمة.
وكانت وزارة الخدمة المدنية أطلقت نظام «ساعد» في الـ16 من شهر رجب الماضي، ومكّن النظام المتقدمين والمتقدمات من تسجيل بياناتهم الشخصية ومؤهلاتهم وخبراتهم العملية لإتاحتها للجهات الحكومية لترشيحهم على الوظائف الشاغرة على اللائحتين الذي وضع من أجلهما البرنامج إليهما.
وأوضحت الوزارة أن الحاصلين على المؤهلات العلمية من المتقدمين على نظام التوظيف «جدارة» لن يتاح لهم التقديم على هذا النظام لكونه موجه لفئة وظائف الأعمال المساعدة بلائحتي المستخدمين وبند الأجور، وتدعوا في الوقت ذاته الراغبين في التقدم على تلك الوظائف إلى تسجيل بياناتهم وإرفاق مؤهلاتهم (إن وجدت) عبر الأيقونة المخصصة للنظام على البوابة الإلكترونية لوزارة الخدمة المدنية أو من خلال الرابط المباشر.
وأشارت الوزارة إلى أن نظام «ساعد» يوفر قاعدة بيانات شاملة لطالبي العمل على تلك الوظائف تلبي حاجة الجهات الحكومية من تلك القوى العاملة، وسيختصر عليها كثير من الإجراءات والمتطلبات المتمثلة في الإعلان عن الوظائف واستقبال الطلبات، كما سيوفر النظام للجهات الحكومية القوى العاملة من قوائم المتقدمين حسب نوع الوظيفة ومتطلباتها،

متى رغبت الجهة الاكتفاء بالاستفادة من هذا النظام من دون الإعلان المستقل وبما لا يخل بما لديها من صلاحيات بحسب النصوص النظامية الواردة في تلك اللائحتين.

"العدل" تستبدل رئيس محكمة ومساعده لتعطيلهما القضايا

المصدر: جريدة الحياة الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آلدبيس
كشف عضو المجلس الأعلى للقضاء ورئيس لجنة تطبيق آلية تنفيذ نظام القضاء الشيخ محمد مرداد لـ «الحياة» أنه تم استبدال رئيس محكمة ومساعده في المنطقة الشرقية بسبب تعطيلهما القضايا، فيما أكد أن المجلس وافق على خطة الأمانة العامة الخاصة باستراتيجية الحلول الآنية والمستقبلية لمعالجة أسباب الشكاوى المقدمة للمجلس سعياً لتحقيق خدمة المواطن وتسهيل عملية التقاضي له بحسب الهدف المنشود.
وأشار إلى أن «المجلس» يقف على ملاحظات المواطنين تجاه المحاكم في المملكة وحال التأكد من صحتها يتعامل معها مباشرة، وعمل على استبدال رئيس أحد المحاكم ومساعده، وذلك حرصاً منه على مصلحة المواطنين وسير القضايا والإنجاز، مؤكداً أنه تم دعم المحكمة ذاتها بعدد من القضاة وكتاب الضبط والموظفين الإداريين لسد النقص وبما يضمن عدم تأخر القضايا في المحكمة وسير العدالة بالوجه المطلوب.
وأكد مرداد أن المجلس الأعلى للقضاء وبتوجيهات وزير العدل ورئيس المجلس يقوم بدرس تحديد إجازات القضاة من بداية العام الهجري لضمان عدم حدوث خلل في نظر القضايا في أي من الشهور، مؤكداً أنه يوجد تنظيم للإجازة في أي شهر من شهور العام وبخاصة في رمضان إذ يفرض المجلس وجود موافقة قاض زميل معه في نفس المحكمة ليتولى عمل القاضي المجاز، كما يتم درس ما يشكل عائقاً على القاضي المناوب وعدم مقدرته تحمل 30 قضية في اليوم أو أقل أو أكثر، مما دفع المجلس ووزارة العدل إلى عمل دراسة يقوم بها مستشارون ومتخصصون لتحديد آلية سير العمل في مثل تلك الحالة، وتحديد إجازات القضاة بما يضمن عدم وجود أي عائق أو سبب يمنع إنجاز الأعمال القضائية في أوقاتها.
وأوضح مرداد أن الحفاظ على سير العمل وعدم تأخر قضايا المواطنين من أهم الأمور التي سعى إليها مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء، مؤكداً أن المجلس يعد دراسات لتشكيل نقلة نوعية في هذا المرفق بما يخدم المواطن والمقيم، وأن القضاء شهد خلال أقل من عام تطورات إيجابية راعت حاجة المواطنين بما يضمن حصولهم على حقوقهم من دون عناء، وبما يحقق سرعة تنفيذ الأحكام القضائية واجبة التنفيذ.
وأشار إلى أن أحد الإنجازات التي تهدف إلى عدم تأخير النظر في قضايا المواطنين وهي «الدوائر التلفزيونية» والتي تكون حية للمتصِل والمتصَل عليه صوتاً وصورة، وعن طريق آلية معينة حددتها الوزارة بما لا يخل بأمانة العمل القضائي سواء في محاكمة السجناء ممن ارتكبوا قضايا ليس فيها إتلاف والتعامل مع المترجمين المعتمدين من وزارة العدل في ما يخص الترجمة، وبإشراف مباشر من القاضي أو القضاة ناظري القضية للتحقق من صحة وسلامة الاتصال، مؤكداً أن هذا الإجراء سيسهل عملية التقاضي ويحقق العدالة الناجزة.

وزير التربية يوجه بالتحقيق في قضية تأخر تعيين خريجي "التربية الخاصة"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
اضغط هنا

جدة - معاذ العمري

بعد تأخر دام لأكثر من خمسة أعوام على انتظار الوظيفة التعليمية لنحو أربعة آلاف خريج وخريجة من تخصص التربية الخاصة، لاح في الأفق بوادر لحل أزمة خريجي التربية الخاصة في السعودية، إذ التقى عدد من الخريجين وزير التربية والتعليم الأمير خالد الفيصل في جدة الأسبوع الماضي، وعرضوا ملفاً بمطالباتهم بعد معاناة ظلت تلازمهم طيلة تلك المدة من دون حصولهم على وظائف تعليمية.

وأكد عدد من خريجي التربية الخاصة إحالة ملف تأخر تعيينهم إلى التحقيق بحسب توجيه وزير التربية والتعليم الأمير خالد الفيصل، ومتابعة من نائب وزير التربية والتعليم الدكتور خالد السبتي، مشيرين إلى وعد الأمير خالد الفيصل للخريجين خلال لقائه بهم بمحاسبة المقصرين في عدم تعيين الخريجين خلال تلك الفترة.

وحاولت «الحياة» التواصل مع المتحدث الإعلامي لوزارة التربية والتعليم مبارك العصيمي للاستفسار والإيضاح عن لقاء وزير التربية والتعليم خريجي التربية الخاصة، بيد أنه لم يتجاوب مع اتصالات الصحيفة المتكررة.

من جهته، أوضح المتحدث باسم خريجي وخريجات التربية الخاصة عبدالله القرني لـ «الحياة» أن الخريجين طالبوا خلال لقائهم وزير التربية والتعليم الأمير خالد الفيصل بإظهار الحاجة الحقيقية لتخصصات التربية الخاصة، إذ إن الحاجة الفعلية أعلى من ما أعلنته وزارة الخدمة المدنية بكثير، مشيراً إلى أن عدد الخريجين الذين حضروا أمام مقر مكتب وزير التربية والتعليم في جدة بلغ 150 خريجاً من مختلف المسارات بالتربية الخاصة.

وقال القرني: «إن إحصاء وزارة الصحة لذوي الاحتياجات الخاصة في السعودية يزيد على ٧٢٠ ألفاً، إضافة إلى إشارة إلى درس أجراه مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة بيّن أن عدد ذوي صعوبات التعلم يصل إلى ٥٠٠ ألف طالب وطالبة في المراحل التعليمية كافة، ما يعني وجود ما لا يقل عن مليون وربع المليون من ذوي الاحتياجات الخاصة في السعودية، بينما تكتفي وزارة التربية والتعليم بتقديم خدماتها لأقل من ٥٤ ألفاً فقط، منهم أقل من ٢٤ ألفاً من ذوي صعوبات التعلم».

وبيّن القرني أن عدد خريجي المسارات الجديدة التي استحدثت مثل اضطرابات اللغة والنطق منذ عامين بلغ أكثر من 200 طالب من أربع جامعات، ولم يتم الإعلان إلا عن 100 رقم شاغر فقط، مرجعاً تلك المشكلة إلى مديري المدارس بعدم رفعهم بأعداد الحاجة الحقيقية، وتفاقمها لإدارات التربية والتعليم بالمناطق المختلفة.

وأشار إلى منافسة المعلمين من هم على رأس العمل للحصول على وظائف التربية الخاصة، وذلك من أجل الحصول على العلاوة السنوية بعد حصولهم على دبلومات تتيح لهم التحويل إلى تخصص التربية الخاصة، إذ زادت من إشكال الخريجين من حملة البكالوريوس بعدم توظيفهم، مبيناً أن عدد خريجي التربية الخاصة العاطلين عن العمل يصل إلى حوالى أربعة آلاف خريج وخريجة.

وأفاد بأن عناصر التحقيق التي حددها نائب وزير التربية والتعليم مع الخريجين هي تحويل المعلمين على رأس العمل بالتعليم العام إلى معلمي تربية خاصة بعد حصولهم على الدبلوم وتجاهل خريجي بكالوريوس التربية الخاصة، واكتفاء الوزارة بخدمة حوالى ٣٠ ألفاً من ذوي الاحتياجات الخاصة من أصل ٧٢٠ ألفاً، مع ترشيد التعيينات في مسار الإعاقة السمعية وتغطية حاجتها بالدبلوم، إضافة إلى تقديم الوزارة خدمات صعوبات التعلم لأقل من ٢٤ ألفاً من أصل ٥٠٠ ألف طالب وطالبة، وعدم الاعتراف بمساري التدخل الباكر وتعدد الإعاقات، وإيقاف تعيينات مسار الموهبة والتفوق، وأخيراً آلية تحديد حاجة التربية الخاصة.

فيما أكد أحد خريجي التربية الخاصة عبدالله الشهري لـ «الحياة» أن وزارة التربية والتعليم أعلنت العام الماضي، تجديدها لعقود معلمين مقيمين في السعودية في تخصصات الرياضيات والتربية الخاصة، مسار اضطرابات نطق ولغة، متسائلاً عن سبب تجديد عقود المعلمين المقيمين وتجاهل الكوادر السعودية المؤهلة.
وقال الشهري: «إن حاجة المدارس السعودية لمعلمي التربية الخاصة لا تقل عن 17 ألف معلم، لخدمة 100 ألف طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة، إذ إن عدد المدارس في السعودية التي تحوي فصولاً لطلاب الاحتياجات الخاصة بلغ نحو 1800 مدرسة فقط من أصل 10 آلاف مدرسة».
.. و«الخدمة المدنية» تخلي مسؤوليتها من توظيف «الخريجين»
< أخلت وزارة الخدمة المدنية مسؤوليتها من توظيف خريجي التربية الخاصة، باعتبار أن دورها يتمثل في شغل الوظائف والحاجات التي تردها من الوزارات، وأن إعلان الوظائف للخريجين يتم بحسب حاجة الجهات للموظفين، مبينة أن الحاجة تحددها وزارة التربية والتعليم، وترفعها إلى وزارة الخدمة المدنية.
وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة الخدمة المدنية عبدالعزيز الخنين لـ «الحياة» أن إطلاق خريجي التربية الخاصة حملة للمطالبة بتعيينهم وتوظيفهم في وزارة التربية والتعليم على مواقع التواصل الاجتماعي أمر يعود إلى الخريجين أنفسهم، لافتاً إلى أن دور الوزارة يتمثل في شغل الوظائف والحاجات التي تردها من الوزارات، وأن إعلان الوظائف للخريجين يتم بحسب حاجة الجهات التي تريد التوظيف، وفقاً لضوابط المفاضلة للمتقدمين.
وأضاف الخنين «الحاجات تحددها وزارة التربية والتعليم، وترفعها إلى وزارة الخدمة المدنية، وما يختص بالتربية الخاصة فهو أكثر من مسار، وتم الإعلان عن عدد الحاجات للتخصص، وإذا كان هناك استياء من مجموعة لم يصلها الدور وتم توظيف مجموعة غيرهم ممن سبقوهم في المسار نفسه فهذا أمر طبيعي، وأي مواطن يتقدم للحصول على وظيفة فيتم تعيينه وفقاً لضوابط الوظيفة المعلنة، ولكن ليس له الأقدمية أو الأولوية».

توعية مرورية لذوي الاحتياجات الخاصة في الطائف

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 13 رمضان 1435هـ - 11 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/951799

الطائف - حسن الغامدي
قدم مدير إدارة مرور محافظة الطائف العميد إبراهيم آل قحاص ومدير شعبة السير المقدم علي فيحان الشيباني ومدير شعبة السلامة الرائد فوزي الجعيد محاضرة توعوية في نادي الطائف لذوي الاحتياجات الخاصة وذلك بقاعة الاجتماعات بالنادي. حيث شكر أمين عام النادي الدكتور خالد محمد عسيري إدارة مرور محافظة الطائف على هذه اللفتة غير المستغربة والتي تأتي ضمن توعية وإرشاد أبناء المحافظة بشكل عام وذوي الاحتياجات الخاصة بشكل خاص ضمن ما تقدمه من خدمات مرورية وجهود توعوية، ثم قدم العميد إبراهيم شكره لمنسوبي النادي على حسن الاستقبال والضيافة والتي وصفها بغير المستغربة وأكد على أهمية هذه اللقاءات وتوعية المواطنين والمقيمين على احترام الأنظمة المرورية لسلامتهم وسلامة الآخرين وما تسببه الحوادث من أضرار جسيمة على الأرواح والممتلكات وشهد اللقاء إقامة معرض توعوي بآثار الحوادث المرورية وانعكاساتها على الأفراد والأسر والمجتمع.

• مودة" تؤكد استمرار فاعليتها في • خفض الطلاق وتحقيق الاستقرار الأسري"

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 13 رمضان 1435هـ - 11 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/951767

الرياض - محمد الحيدر
أكدت الجمعية الخيرية للحد من الطلاق واثاره "مودة" أنها ستظل متميزة في رسالتها ونشاطاتها، والمرحلة القادمة من مسيرتها ستكون منصبة على تعزيز الكفاءة والفاعلية في توظيف الإمكانات والموارد لخدمة الأهداف.
وكانت "مودة" قد نظمت حفل سحور خيري برعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة موضي بنت خالد بن عبدالعزيز، وحضور الأميرة البندري بنت عبدالرحمن الفيصل المدير العام لمؤسسة الملك خالد.
وتخلل الحفل الذي أقيم في مركز الملتقى النسائي بالرياض يوم أمس حوارات مع عدد من المستفيدات من برامج الجمعية.
وكشفت المدير التنفيذي ل"مودة" أمال الفريح أن الجمعية تفردت بإنجازات عديدة على الصعيد التنموي والحقوقي والخدمي، ما جعلها تنال الدعم والتأييد من أجهزة حكومية مهمة، مثل وزارة الداخلية، والعدل، والشؤون الاجتماعية، ومحكمة الأحوال الشخصية، والمحكمة التنفيذية. وقالت: "تسعى جمعيتنا في والمرحلة القادمة بأن تظل كما كانت جمعية متميزة بالكفاءة والفاعلية في استغلال إمكاناتها ومواردها المختلفة لخدمة أهدافها، بعون الله وتوفيقه". وأوضحت الفريح أن إنجازات "مودة "، التي تحققت في وقت قصير، تمت على يد فريق من الرموز النسائية التي قدمت دوراً وطنياً في المجتمع، وأشارت إلى دور مجلس الإدارة برئاسة صاحبة السمو المبكي الأميرة سار بنت مساعد بن عبدالرحمن في إرساء صرح "مودة" وترسيخ أسس رسالتها النبيلة القائمة على المشاركة الفاعلة في تحقيق الاستقرار الأسري، وخفض نسب الطلاق والحد من آثاره.
وأثنت المدير التنفيذي للجمعية على كل من وقف خلف إنجازات "مودة"، وإخلاص فريق العمل، وجهود العضوات، ومساندة الداعمين من أهل الخير، المؤمنين برسالة "مودة" ونبل مقاصدها.
وشكرت القائمات على الملتقى النسائي لاسضافة حفل الجمعية وفي ختام حفل السحور شاهد الحضور فيلماً تسجيلياً عن مسيرة "مودة" منذ التأسيس.

• البطالة" و• ارتفاع الأسعار" و• الحوادث" أهم ثلاث مشكلات يعاني منها الشباب

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 13 رمضان 1435هـ - 11 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/951772

الرياض - غزيل العتيبي

أوضح الفريق البحثي في مركز «رؤية» للدراسات الاجتماعية، أن أهم ثلاث مشكلات يعاني منها الشباب – بحسب دراسة استطلاعية - هي البطالة بنسبة 13.4 في المئة وارتفاع الأسعار بنسبة 9.8 في المئة وعدم الالتزام بقوانين المرور وكثرة الحوادث والتفحيط (بنفس النسبة) 9.8 في المئة وأضافوا مضار استخدام (الإنترنت والجوال) بنسبة 8.9 في المئة.
في حين جاءت أقل ثلاث مشكلات أهمية لدي الشباب الذكور هي مشكلة الفقر وبنسبة بلغت 3.6 في المئة ومشكلة الطلاق وبنسبة بلغت 3.3 في المئة ومشكلة الفساد المالي والإداري (الرشوة والوساطة) وبنسبة بلغت 3.0 في المئة.
كما جاءت أهم ثلاث مشكلات من وجهه نظر الفتيات (الإناث) على مستوى المملكة: مشكلة البطالة وبنسبة بلغت 12.7 في المئة ومشكلة ارتفاع الأسعار وبنسبة بلغت 9.7 في المئة ومشكلة عدم الالتزام بقوانين المرور وكثرة الحوادث والتفحيط وبنسبة بلغت 9.3 في المئة.
أما اقل ثلاث مشكلات من وجهة نظر الفتيات فكانت، مشكلة أزمة السكن وارتفاع الإيجارات وبنسبة بلغت 4.2 في المئة، مشكلة الفساد المالي والإداري (الرشوة والوساطة) وبنسبة بلغت 3.7 في المئة، مشكلة الطلاق وبنسبة بلغت 3.3 في المئة. وانتهى الفريق البحثي لمجموعة من التوصيات لصناع القرار والمصلحين الاجتماعيين تلخصت في العمل على تصميم استراتيجية وطنية تنفيذية للحد من ظاهرة البطالة بين جميع فئات المجتمع ذكوراً وإناثاً، حيث أن العديد من المشكلات التي تم تحديدها مرتبطة وبشكل مباشر بالحالة الاقتصادية للأفراد ومنها: أزمة السكن وارتفاع الإيجارات، وغلاء المهور، والعنوسة، والطلاق، والفساد الإداري، والرشوة، والفقر، وارتفاع الأسعار، والعنف الاسري.
وكذلك تصميم برامج إعلامية وإعلانية تفاعلية ضمن منظومة مواقع التواصل الاجتماعي تهدف للمحافظة على الهوية الوطنية للمجتمع وأفراده وتعزيز مرتكزاته الاجتماعية وموروثه الثقافي، وعقيدته الإسلامية للحد من مشكلة التغريب والحث على الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا عبر الإنترنت والجوال.

رفع دراسة عاجلة للمقام السامي تمثل مرئياته على تعديلات نظام العمل

مجلس الغرف: تخفيض ساعات العمل يزيد رواتب العمالة الوافدة 30 بالمئة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/952253

الرياض – فهد الثنيان
رفع مجلس الغرف السعودية دراسة عاجلة للمقام السامي أعدتها لجنة سوق العمل بالمجلس تمثل مرئيات المجلس على تعديلات نظام العمل التي وافق عليها مجلس الشورى قبل أربعة أشهر، وكان مجلس الشورى قد أعاد التصويت على إقرار التعديلات استجابة لطلب خمسة عشر من أعضائه ليتم اقرارها مرة اخرى بأغلبية ضعيفة وسط انقسام بين اعضائه بين مؤيد ومعارض لها.
وأبرزت دراسة لجنة سوق العمل بمجلس الغرف الاثر السلبي لمساواة العمالة الوافدة مع العمالة السعودية بالامتيازات والانعكاسات السلبية على تكاليف المعيشة التي تؤثر على المواطنين، خصوصا وأن العمالة الوافدة تشكل ما يقارب من 85% من اعداد العمالة بالقطاع الخاص.

وألمحت الدراسة على أهمية إعطاء العمالة السعودية تمييزا إيجابيا في ذلك النظام لكي يتم تحفيزهم للدخول في سوق العمل مثلما هو متبع في بعض دول العالم وطبقته بعض الدول الخليجية خصوصا ان الاتفاقات الدولية لا تسري على أي تمييز او استثناء او تفضيل بين المواطنين وغير المواطنين، كما اوضحت ان زيادة مدة التغيب السنوية المسموح بها للعامل لتصبح ثلاثين يوماً في السنة ستساعد العمالة الوافدة على التسيب والعمل لدى الغير بطريقة غير نظامية.
وأشارت الدراسة ان تعديلات نظام العمل شرعت فرض غرامة تصل الى مئة الف ريال مع منح مكافأة مالية 25% من مبلغ الغرامة لمن يساعد موظفي التفتيش او غيرهم في الكشف عن المخالفة وكذلك سمحت التعديلات بتكليف افراد من منشآت القطاع الخاص بالقيام بأعمال التفتيش مما رأت معه الدراسة أنه سيؤثر في حيادية المفتشين وربما يدفعهم الى التعسف في ضبط المخالفات.
وقالت الدراسة ان تعديل عدد ساعات العمل بما لا يزيد عن 40 ساعة في الأسبوع بدلاً من 48 ساعة وتعديل عدد أيام الراحة الاسبوعية التي يستحقها العامل لتكون يومين بدلا من يوم واحد سيكون لهذا القرار تأثير مباشر على الإنتاجية وأنه سيترتب على ذلك خسائر كبيرة على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع المقاولات والتشغيل والصيانة وغيرها والتي ارتبطت بعقود مع جهات حكومية وأهلية على أساس أن ساعات العمل في النظام الحالي هي 48 ساعة، كما وسيطال التأثير أيضا المنشآت المرتبطة بتقديم الخدمات للمواطنين والتي تحتم عليها العمل ستة ايام اسبوعيا هذا علاوة على التأثير المتمثل في تأخير تنفيذ المشاريع.
دعوات لمراجعة مبالغ الغرامات وتحديد مبالغ تتناسب مع المخالفات
واعترض مجلس الغرف على ما جاء في تعديل وزارة العمل الموافق عليه من مجلس الشورى متضمناً أن يتولي تفتيش العمل مفتشون من موظفي الوزارة أو من غيرهم من السعوديين يحددهم الوزير أو من يفوضه وتكون لهم الصلاحيات والاختصاصات المنصوص عليها في النظام.
ويرى مجلس الغرف اهمية اختصاص من يكلفون بهذا العمل (التفتيش) وخضوعهم لدورات تدريبية مختصة وفق المادة (208) من النظام وتوفر شروط معينة في من يمارس هذا العمل حسب ما ورد بالمادة (195) وهو ما حرص عليه النظام حماية لأسرار صاحب العمل وتوفر العدالة في ضبط المخالفات.
مشيرا بأن تعديل المادة بما ذكر سيتيح لوزارة العمل العهد بأعمال التفتيش لأشخاص من غير موظفي الوزارة وقد يكونون تابعين لإحدى منشآت القطاع الخاص أو من غيرهم خصوصا ان تعديل بقية المواد شمل منح المفتشين نسبة من قيمة الغرامات المحصلة التي رفعت قيمتها بشكل كبير. مما قد يخل بأمانة المهنة المذكورة التي حرص النظام على مراعاتها ويعمل أيضا على التأثير على حيادية من يكلف بهذه المهمة لا سيما عندما لا يكون من موظفي الوزارة وتابعين لمنشآت خاصة.. ومن كل ما ذكر يرى مجلس الغرف بقاء الصياغة الحالية لتلك المادة.
وتنفرد "الرياض" اليوم بنشر ابرز ما ورد في دراسة لجنة سوق العمل بمجلس الغرف السعودية حيال أبرز المرئيات على التعديلات المقرة من مجلس الشورى على بعض مواد نظام العمل السعودي.
السماح بتكليف مفتشين تابعين لشركات بالقيام بأعمال التفتيش يلغي الحيادية والعدالة
تحسين أداء سوق العمل
- المادة 11: جاء في هذه المادة المعدلة بالفقرة (2) منها ان لوزير العمل أن يتخذ الاجراءات التي من شأنها أن تكفل تحسين أداء سوق العمل وتنظيم حركة انتقال الايدي العاملة.
يرى مجلس الغرف أن نظام العمل قد حوى العديد من المواد التي كفلت لوزير العمل اصدار اللوائح والقرارات والتعليمات والضوابط اللازمة لتنفيذ العديد من مواد هذا النظام سواء المتعلقة بحركة العمالة الوافدة بين المنشآت أو المهن أو الأنشطة أو التوظيف أو الترخيص بالعمل أو التدريب او الاستقدام أو كذلك علاقات العمل بين الآجر والأجير، أما بالنسبة لتحسين أداء سوق العمل فالمعروف أن هذا السوق يتفاعل فيه العديد من الآليات التي تتأثر وتؤثر في عدة جوانب ومجالات تتعلق باختصاص عدة جهات حكومية مثل وزارة الداخلية، الشؤون البلدية والقروية، وزارة التجارة والصناعة فضلاً عن جهات اهلية أخرى علاوة على أن بعض القرارات التي تتعلق بسوق العمل تتطلب التشاور مع الجهات المذكورة بالاضافة الى أطراف الانتاج الأخرى ومنها ممثلو أصحاب العمل.. ومن ما ذكر لا يرى مجلس الغرف أن تكون هناك جهة واحدة هي التي تتكفل بما ذكر وأن يكون ذلك بمشاركة أكثر من جهة حكومية أو أهلية.
تعديل مدة تغييب العامل
- المادة 80: الفقرة (7) منها تم تعديل مدة التغييب للعامل التي تتيح لصاحب العمل فسخ العقد دون مكافأة أو إشعار العامل او تعويضه وذلك في حالة تغيبه أكثر من عشرين يوماً خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متتالية لتكون ثلاثين يوماً أو أكثر من خمسة عشر يوماً متتالية.

ويرى مجلس الغرف أن اطالة المدة الى ثلاثين يوماً سوف يشجع العاملين في القطاع الخاص على عدم الانضباط والتسيب والعمل لدى الغير بطريقه غير نظامية وذلك بالنسبة للعمالة الوافدة، في الوقت الذي حوى نظام العمل الحالي العديد من الاجازات التي يمكن للعامل الحصول عليها عند حصول طارئ أو ظروف لديه تستوجب تغيبه عن العمل.. مما يرى المجلس معه بقاء النص الحالي للفقرة المذكورة كما هو بالمادة المشار اليها.

تعديل عدد ساعات العمل والاجازة

- المادة 98: حيث تم تعديل عدد ساعات العمل بما لا يزيد عن 40 ساعة في الأسبوع بدلاً من 48 ساعة حسب الصيغة الحالية للمادة.

- المادة 104: حيث تم تعديل عدد أيام الراحة الاسبوعية التي يستحقها العامل لتكون يومين بدل من يوم واحد.

يرى مجلس الغرف أنه سيكون لهذا تأثير مباشر نتيجة لتخفيض ساعات العمل وزيادة أيام الراحة الاسبوعية وذلك على الانتاجية وأنه سيترتب على ذلك خسائر كبيرة على عدد كبير من قطاعاته الاقتصادية خاصة قطاع المقاولات والتشغيل والصيانة وغيرها والتي ارتبطت بعقود مع جهات حكومية وأهلية على أساس أن ساعات العمل في النظام الحالي هي 48 ساعة كما وسيطال التأثير أيضا المنشآت المرتبطة بتقديم خدمات للمواطنين والتي تحتم عليها العمل ستة ايام اسبوعيا، هذا علاوة على التأثير المتمثل في تأخير تنفيذ المشاريع فضلاً عن ذلك فان المستفيد الأكبر من ذلك التخفيض هم العمالة الوافدة باعتبار أنهم يشكلون حالياً ما نسبته 85% من اعداد العمالة بالمملكة، حيث أن التعاقد معها كان على اساس أن ساعات العمل بالمملكة هي 48 ساعة في الاسبوع وأن أيام الراحة الاسبوعية هي يوم واحد فقط، هذا ويجدر التنويه أيضا أن نظام العمل في اغلب البلدان المصدرة للعمالة ينص على أن ساعات العمل هي 48 ساعة ويوم واحد للراحة اسبوعيا ولو كان في العمل بهذا التشريع ظلم للعمال لشرعت منظمة العمل الدولية اتفاقية تمنع تشغيل العمال بهذا العدد من الساعات.

كما ويجدر التنويه أيضا ان الدراسات التي تحدثت عن زيادة انتاجية العامل عند انخفاض ساعات العمل تتعلق بخفض ساعات العمل الى الحد المحدد من منظمة العمل الدولية وهو 48 ساعة اسبوعيا واجازة يوم واحد اسبوعيا فضلا عن هذا فما يجدر ذكره هنا أنه وفي الدول التي اشير الى ان لديها عدد ساعات عمل اقل مما ذكر فإن الاجور لديها تحسب بالساعة بينما الاجور بالمملكة تحسب بالشهر ثم ان الهدف من تخفيض عدد ساعات العمل في تلك الدول هو لتحفيز قطاع الاعمال على توظيف عدد اكبر من العمالة من أجل تخفيض نسب البطالة بينما في المملكة ما زال اغلب الداخلين لسوق العمل هم من العمالة الوافدة مما يدل على ان التعديل سيؤدي الى زيادة اعداد هذه الفئة من العمالة في المملكة، ثم ان اغلب الدول التي شهدت اقتصادياتها نمو امتسارعا كانت ساعات العمل لديها في تلك الفترة هي 48 ساعة وستة ايام عمل في الاسبوع.

ومن هذا فإن اقرار خفض عدد ساعات العمل واجازة يومين اسبوعيا سيترتب عليه حصول العماله الوافدة على مكاسب تتمثل في حقهم بالحصول على أجر يوم كامل في الأسبوع دون أن يعملوا خلاله.. لكون النص النظامي الذي سيقر سيؤدي الى بطلان أي عقد يتجاوز تكليف العامل بأكثر من 40 ساعة، وعدم جواز الاتفاق على مخالفة ذلك.. ومن هذا فالتكليف بأي ساعة عمل في اليوم السادس ستعتبر عملا اضافيا بغض النظر عن عدد ساعات العمل في بقية ايام الاسبوع، وهذا سيتيح للعمالة الوافدة الحصول أيضا على مكاسب كبيرة تتمثل في زيادة اجورها بمعدل 30% عند تكليفها بالعمل الاضافي لتغطية النقص في ساعات العمل التي نص عليها في التعديلات المذكورة مما سيعمل على زيادة مبالغ تحويلات العمالة لبلدانها.. علاوة على ذلك التأثيرات الاخرى السلبية الناتجة عند توفر اوقات فراغ لديها مما قد يدفعها الى ممارسة اعمال محظورة أو العمل لدى الغير بطريقة غير نظامية.

وزيادة على ذلك فإن تأثير تلك التعديلات سيمتد أيضا إلى المنشآت الصغيرة والتي تمثل 90% من اعداد المنشآت نتيجة لعدم قدرتها على التكيف وزيادة التكاليف التشغيلية لها وعدم قدرتها على المنافسة، فضلاً عن التأثير العام على أسعار السلع والخدمات التي يقدمها القطاع الخاص وكذلك على تكاليف المشاريع الحكومية والسكنية كانعكاس لارتفاع تكلفة العمالة والأجور.

عمل المفتشين غير الرسميين

- المادة 194: جاء تعديل الوزارة الموافق عليه من مجلس الشورى متضمناً أن يتولى تفتيش العمل مفتشون من موظفي الوزارة أو من غيرهم من السعوديين يحددهم الوزير أو من يفوضه، وتكون لهم الصلاحيات والاختصاصات المنصوص عليها في النظام.

ويرى مجلس الغرف اهمية اختصاص من يكلفون بهذا العمل (التفتيش) وخضوعهم لدورات تدريبية مختصة وفق المادة (208) من النظام وتوفر شروط معينة في من يمارس هذا العمل حسب ما ورد بالمادة (195).. وهو ما حرص عليه النظام حماية لأسرار صاحب العمل وتوفر العدالة في ضبط المخالفات.

ومن هذا فالملاحظ أن تعديل المادة بما ذكر سيتيح لوزارة العمل العهد بأعمال التفتيش لأشخاص من غير موظفي الوزارة وقد يكونون تابعين لإحدى منشآت القطاع الخاص أو من غيرهم خصوصا ان تعديل بقية المواد شمل منح المفتشين نسبة من قيمة الغرامات المحصلة التي رفعت قيمتها بشكل كبير. مما قد يخل بأمانة المهنة المذكورة التي حرص النظام على مراعاتها ويعمل أيضا على التأثير على حيادية من يكلف بهذه المهمة لا سيما عندما لا يكون من موظفي الوزارة وتابعين لمنشآت خاصة.. ومن كل ما ذكر يرى مجلس الغرف بقاء الصياغة الحالية لتلك المادة.

عقوبات المنشآت

- المادة 229: جاء في تعديل الوزارة الموافق عليه من مجلس الشورى وضع عدد من العقوبات منها غرامة لا تتجاوز مئة الف ريال او اغلاق المنشأة نهائياً أو لمدة ثلاثين يوماً.

- المادة 230: وجاء في تعديل الوزارة لهذه المادة الموافق عليه من مجلس الشورى قيام الوزارة بقرار من الوزير بفرض العقوبات المذكورة المقررة على المخالفات كما وجاء في الفقرة (2) من تعديل هذه المادة بقيام الوزير بإصدار جدول يحدد فيه المخالفات والعقوبات المقابلة لها .. والتي لا تتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبتين المقررتين في المادة 229 كما وجاء بالفقرة (5) بجواز الاتفاق بين الوزارة والمخالف على تسوية المخالفة بدفع مبلغ الغرامة الذي تقدره الوزارة.

ويرى مجلس الغرف حيال التعديلات المذكورة الآتي:

ان مبالغ الغرامات التي تصل للمحدد في تعديل المادة 229 تعتبر عالية وقد لا تتناسب مع قدرة المنشآت الصغيرة والتي تشكل غالبية منشآت القطاع الخاص نظراً لضآلة رأس المال لتلك المنشآت والتي يقل كثيراً عن المبالغ المذكورة حيث ان رأس مال ما نسبته تسعين في المئة من منشآت القطاع الخاص اقل من مئة الف ريال.. مما قد يعني تعثرها في أول غرامة توقع عليها، واضافة لهذا فإن اعطاء الحق في تحديد الغرامات والمخالفات حسب ما ذكر وذلك للجهة التي تضبط وتراقب وتنفذ وهي (وزارة العمل) وفق قرارات وزارية صادرة منها قد لا يتفق وما هو متبع في اصدار التشريعات من تحديد عقوبة لكل قاعدة تصدر ينص عليها في نفس التشريع.. فضلاً عن ذلك فإن اتاحة المجال لإمكانية التسوية على مبالغ الغرامة قد تعطي الوزارة كجهة تنفيذية المجال لتقليل مبالغ الغرامات مما قد يخشى معه اتاحة المجال لعدم الحيادية في التطبيق الفعلي للغرامات.

ولذا فإن مجلس الغرف يرى أهمية مراجعة مبالغ الغرامات وتحديد مبالغ تتناسب مع المخالفات تصدر مع نفس التعديل او التشريع وان لا يشكل تطبيقها اجحافاً بالمنشآت لا سيما وما جرى تعديله على المواد السابقة يعني الحد من صلاحية المفتش في إبداء التوجيه أوالتنبيه أو إعطاء الانذارات كإجراء متدرج على المخالفات.. كما ويرى المجلس ان تبقى اختصاصات هيئات تسوية الخلافات العمالية (كجهات قضائية) كما هي وذلك في اقرار الغرامات أو العقوبات كما ورد (بالمادة 214، 216) عند تعذر دفع الغرامات طوعاً بحدها الأعلى من قبل المخالفين كما ورد بالمادة 241 من نظام العمل الحالي.

منح مكافأة مالية لا تزيد على 25% من مبلغ الغرامة

- المادة 233: جاء تعديل الوزارة الموافق عليه من مجلس الشورى بصياغة جديدة لهذه المادة تجيز للوزير منح مكافأة مالية لا تزيد على 25% من مبلغ الغرامة المحصلة لمن يساعد من موظفي التفتيش أوغيرهم في الكشف عن أي من مخالفات النظام.

ويرى مجلس الغرف أن اقرار ما ذكر سوف يؤثر على حيادية المفتشين المختصين وربما يدفعهم الى التعسف في ضبط المخالفات، ناهيك عن ما قد يؤثره ذلك في حالة تكليف موظفين من غير الوزارة في أعمال التفتيش وضبط المخالفات – كما هو مقترح في التعديل للمادة 194 السابق ذكره كذلك فإنه سيغري موظفي منشآت القطاع الخاص للكيد بها بافتعال بلاغات كيدية ضد منشآتهم التي يعملون بها طمعا في الحصول على منحة المكافأة المالية الكبيرة مما سيؤثر على بيئة العمل داخل المنشأة.

هذا ما يراه مجلس الغرف من وجهة نظر على ما تم من تعديلات على نظام العمل الحالي، على أن المجلس يود ايضاً التأكيد أنه لا يعترض على اية تعديلات تهدف الى تطوير النظام وتكيفه مع معطيات سوق العمل اوما يهدف الى زيادة الفرص الوظيفية للمواطنين وتوفير البيئة المناسبة لذلك.

د. العضيبي: التقنية تربط الترفيه ومعلومات المرضى بالأطباء

مدينة الملك فهد الطبية تدشن النظام الإلكتروني الترفيهي للمرضى

المصدر: جريدة الرياض السبت 14 رمضان 1435هـ - 12 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/951876

الرياض - محمد الغنامي

دشنت مدينة الملك فهد الطبية مؤخراً النظام الإلكتروني الترفيهي للمرضى الذي يعد من أهم الأنظمة الموجودة في مجال الرعاية الصحية، ويعتبر الأول من ناحية الاستخدامات الصحية في الشرق الأوسط.

وقال الدكتور خالد العضيبي المدير التنفيذي للمعلوماتية الصحية وتقنية المعلومات في مدينة الملك فهد الطبية، إن النظام يتضمن تقنيات الإنترنت والتلفاز والهاتف ووسائل التواصل الاجتماعي، مشيرا إلى أنه يمكن المريض من التواصل مع العالم الخارجي مما يؤدي إلى زيادة رضاه عن المستشفى وبالتالي يعكس التأثير الإيجابي على صحة المرضى.

وبين العضيبي أن النظام يتميز بالربط بين وسائل الترفيه والنظام الصحي ويسمح لطاقم الرعاية الصحية في التركيز على ما يفعلونه بصورة أفضل، كما أن النظام الإلكتروني الترفيهي يمثل وحدة بيانات متكاملة لإدخال المعلومات المتعلقة بالمريض من قبل الأطباء أو طاقم التمريض.

وأضاف العضيبي: "اختيار مدينة الملك فهد الطبية لهذا النظام هو من أجل تعزيز الإنتاجية الإجمالية وتوفير وسائل الرفاهية والراحة للمريض ولتسهيل آلية سير العمل بجودة عالية في جميع الأنظمة والتطبيقات الموجودة داخل المدينة".

الجدير بالذكر أن مدينة الملك فهد الطبية رائدة في مجال التقنية والابتكارات ولها إسهامات كثيرة في المعارض الصحية السنوية وعلى إثر ذلك فقد فازت المدينة بجائزة أفضل مبادرة للتكنولوجيا وذلك خلال معرض المستشفيات والبنية التحتية في دبي لعام 2014.

مضت 10 سنوات وقضيتهن بلا حل

خريجات كليات المجتمع يطالبن بالاعتراف بمؤهلاتهن وتوظيفهن

المصدر: جريدة الرياض الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/952142

الرياض - محمد السهلي

تنتظر خريجات كليات المجتمع، من يحل مشكلتهن التي تحولت إلى معاناة طال انتظارها من أجل توظيفهن والاعتراف بمؤهلاتهن وتصنيفها من قبل وزارة الخدمة المدنية التي تتحجج بعدم وجود لوائح وظيفية لخريجات كليات المجتمع.

وعلى رغم مضي أكثر من 10 سنوات على تخرجهن، لم تتسلم بعض الخريجات السجلات الأكاديمية وبعضهن لم يتسلمن شهادة حسن سيرة وسلوك، فيما برنامج «جدارة» يستبعدهن من المفاضلة، إلى جانب المنشآت الحكومية والخاصة التي لا تقبلهن بمجرد سماع أنهن خريجات كلية المجتمع على الرغم من أن التخصصات مواكبة لسوق العمل.

وقالت عدد من الخريجات لـ«الرياض»، تم افتتاح كليات المجتمع في مناطق المملكة المختلفة عام 1423ه بناءً على قرار مجلس الوزراء الصادر عام 1422ه والمبني على توصية المجلس الاقتصادي الأعلى بتاريخ 4-3-1422ه حيث قامت وزارة التربية والتعليم بافتتاح 15كلية في العديد من المحافظات كما قامت وزارة التعليم العالي من جانبها بافتتاح كليات للمجتمع في جامعاتها وتشمل تخصصات مهمة ومطلوبة لسوق العمل وهي الحاسب الآلي، اللغة الانجليزية، برمجة الحاسب، ونظم المعلومات، تقنية هندسة حاسبات، برمجة وتشغيل الحاسبات، محاسبة، إدارة أعمال، إدارة موارد بشرية، الإدارة المكتبية، السكرتارية، إدارة التسويق، رياض الأطفال ومنها ما هو تابع لوزارة التربية والتعليم وتابع لوزارة التعليم العالي ومدة الدراسة سنتان وثلاث سنوات.

وأشاروا إلى أن الدراسة كانت من دون مكافآت مع تحمل تكلفة النقل التي لا تقل عن 800 ريال للشهر الواحد بسبب الحضور من قرى نائية فرحاً بتحقيق الوعود التي سمعوا بها كون توظيفهن سيتم فور التخرج مما جعل البعض الآخر تدرس على نفقتها الخاصة بقيمة 30 ألف ريال طمعا في التخرج ونيل الشهادة والحصول على الوظيفة.

وقالوا: «إذا كانت هذه الكليات افتتحت بقرار سام وبتوصية من المجلس الاقتصادي الأعلى بهدف تأهيل مواطنات في تخصصات تخدم سوق العمل ومن خلال دراسة التخصصات التي يحتاجها سوق العمل فلماذا تم تجاهلهن وعدم توظيفهن حسب متطلبات سوق العمل لمثل هذه التخصصات، ولِمَ لا توجد وزارة الخدمة المدنية ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ووزارة المالية حلاً لمشكلة تجاوزت عشر سنوات من خلال لجنة رباعية لوضع الحلول الجذرية والتي تخدم الجانبين الخريجة وحاجة سوق العمل والاعتراف بمؤهلاتهن العلمية والتي دعت الحكومة لافتتاح هذه الكليات الذي لم يأتِ من باب الفراغ وإنما حسب متطلبات سوق العمل وإيجاد مخرجات تعليمية تخدمه وتحقق للمواطنات الوظيفة التي تليق بها بعد أن يتم تأهيلها للعمل وفق هذه المخرجات.

خالد الفيصل يعتمد خطة مواجهة لكورونا تتضمن إجراءات احترازية للحد من العدوي

تقضى بإشغال 1465 وظيفة بالصحة المدرسية

28

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 13 رمضان 1435هـ - 11 يوليو 2014م
اضغط هنا

عبدالرحمن أبورياح - الباحة
اعتمد وزير التربية والتعليم الأمير خالد الفيصل خطة وزارته للوقاية من مرض كورونا، حيث طالب الفيصل بضرورة البدء الفوري في الخطة بكامل بنودها في جميع المدارس. وتهدف الخطة إلى تنفيذ برنامج توعوي بمرض متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس- كورونا) لتوعية جميع منسوبي المدارس والطلاب مع بداية العام الدراسي 1435هـ 1436هـ المقبل، ومراقبة الوضع الصحي للطلاب ومنسوبي المدارس بشكل مستمر لمعرفة أية مستجدات في الوضع الصحي بالمدارس.
وتشتمل الخطة على تنفيذ برنامج توعوي للكوادر التربوية (مرشدين صحيين مدربين) بواقع مرشد واحد في كل مدرسة يبلغ عددها 100 طالب ومرشدين صحيين اثنين في كل مدرسة يزيد عدد طلابها عن 100 طالب، وتدريب كوادر الصحة المدرسية الموجودة على رأس العمل وعددهم 1859 وظيفة، وشغل الوظائف الصحية الشاغرة في الوحدات الصحية المدرسية وعددها 1465 وظيفة وتدريبهم. كما يتم توفير كافة مستلزمات النظافة الشخصية والمعقمات في العيادات المدرسية. وفي حال إعلان المرض وزيادة انتشاره أو وجود حالات في المدارس فيجب تقييم الوضع وعزل الطلاب أو المعلمين المصابين بالمرض وارسالهم إلى منازلهم. والبقاء في المنزل عند ظهور حالات كثيرة من فيروس كورونا وإلزام الطالب الذي يعاني من المرض بالبقاء في المنزل مدة أسبوعين.

ساعات العمل والإجازات تدفعان 62٪ من عاملات الرياض لترك العمل

المصدر: جريدة المدينة الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
اضغط هنا

محمد البيضاني - الباحة
أظهرت النتائج الأولية للدراسة الاستطلاعية التي أجراها مركز الاستطلاع والقياس للدراسات حول تجربة تأنيث المحلات التجارية بمدينة الرياض، أن أكثر من 62% من العاملات بالمحلات التجارية اللائي تم استطلاع رأيهن في هذه الدراسة قد يتركن العمل بسبب ساعات العمل ونظام الإجازات بالأسواق والمحلات التجارية كما أظهرت النتائج الأولية للدراسة التي يتوقع أن تعلن نتائجها الكاملة قريبًا؛ بأن أكثر من 70% من العاملات لا يعانين من أي مضايقات أو معاكسات أثناء عملهن، كما أظهرت الدراسة أن أكثر من 79% يعتقدن أن الراتب الحالي لا يتناسب مع ساعات العمل الحالية، علمًا بأن 95% من عينة الدراسة رواتبهن خمسة آلاف ريال أو أقل، وتحديدًا 41.3% الراتب 3000 ريال أو أقل، و 53.7% ما بين 3001 - 5000 ريال، كما أظهرت الدراسة نتائج كثيرة تعين القائمين على أمر التجربة من الجهات الرسمية للوقوف على حقائقها (ايجابياتها وسلبياتها) وقد بادر مركز الاستطلاع والقياس للدراسات (استطلاع) بالبدء في إجراء دراسة مسحية حول تأنيث المحلات التجارية النسائية بمدينة الرياض، انطلاقًا من دور المركز الريادي في تناول القضايا المجتمعية الهامة وفق المعايير والأطر العلمية، والجدير بالذكر أن الدراسة الاستطلاعية المشار إليها تهدف إلى تقييم تجربة تأنيث المحلات التجارية من قبل جميع أطراف المعادلة وهم: العاملات بالمحلات التجارية بمدينة الرياض، أصحاب ومديرو المحلات التجارية، جمهور المتسوقين بالمحلات التجارية.

اعتمدها وزير التربية والتعليم

إحداث برامج لذوي فرط الحركة وتشتت الانتباه

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 13 رمضان 1435هـ - 11 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140711/Con20140711711639.htm

عبدالله الغامدي (الرياض)، واس (أبها)

اعتمد صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم إحداث برامج لذوي فرط الحركة وتشتت الانتباه لتقدم هذه البرامج الملحقة بمدارس التعليم العام خدماتها لهذه الفئة وفق أحدث الأساليب والممارسات التربوية والتعليمية.

وعبر مدير عام التربية الخاصة الدكتور عبدالله بن فهد العقيل عن شكره وتقديره لسمو وزير التربية والتعليم على اهتمامه ومتابعته لما يقدم من خدمات تربوية وتعليمية لطلاب وطالبات التربية الخاصة، منوها بالجهود المبذولة والمتابعة المستمرة من ونواب الوزير ووكيل الوزارة للتعليم، مشيرا إلى أن برامج ذوي فرط الحركة وتشتت الانتباه تم إحداثها في خمس مناطق تعليمية هي (الرياض، جدة، الشرقية، عسير، حائل) للبنين والبنات وسيتم التوسع في هذه البرامج تدريجيا في بقية المناطق والمحافظات.

يذكر أن اضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه ينتج عن خلل عصبي سلوكي من أعراضه: صعوبة في التركيز، صعوبة التحكم في الحركة المستمرة، التصرف والحديث باندفاعية، صعوبة في إقامة علاقات اجتماعية ناجحة، مهارات دراسية ضعيفة، الشعور بالإحباط والعدوانية، ويشكل الذكور النسبة الأكبر من الأطفال المصابين بهذا الاضطراب.

من جهة أخرى، سلم الأمير خالد الفيصل الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة عسير ممثلة في رئيس قسم النشاط الكشفي سعد عوضه درع التميز في المشروع الوطني الكشفي لنظافة البيئة وحمايتها.

جاء ذلك في الاحتفال الذي نظمته وزارة التربية والتعليم لتكريم المتميزين في مشروع رسل السلام بالقطاعات الكشفية وداعمي المشروع من رجال الأعمال والقطاعات الحكومية وذلك بقاعة «بلاتسو» بمحافظة جدة.

وأكد المدير العام للتربية والتعليم بالمنطقة بالنيابة محمد عريدان أن التكريم حافز لبذل المزيد من الجهد والعطاء في برامج الإدارة بصفة عامة وبرامج النشاط الكشفي على وجه الخصوص، مقدما شكره للقائمين على البرامج الكشفية لقاء ما تحقق.

تحويل 500 ريال لحساب كل مشمول بالضمان من إعانة الملك

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 13 رمضان 1435هـ - 11 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140711/Con20140711711649.htm

عبدالكريم الذيابي (الطائف)

تم ليلة أمس تحويل مبالغ الضمان الاجتماعي إلى حسابات عدد من المستفيدين المشمولين بإعانة خادم الحرمين الشريفين التي وجه بصرفها لهم قبل أيام لمساعدتهم على مستلزمات رمضان والعيد وقد بلغ نصيب الفرد الواحد في الأسرة على ضوء التقسيم الذي أعدته وزارتا المالية والشؤون الاجتماعية 500 ريال من أصل 1.395.655.000 ريال لـ875.735 مستفيدا ومستفيدة حسب آخر إحصائية للمشمولين بإعانات الضمان الاجتماعي وفق ما أكدته وزارة الشؤون الاجتماعية في تصريح لها عشية 28 من شعبان عن ما خصصته الوزارة لمستفيدي ومستفيدات الضمان لمعاشات شهر شعبان.

«عكاظ» قامت بعملية حسابية سريعة لمبلغ الـ 500 ريال المخصص من إعانة مستلزمات رمضان والعيد للمستفيدين والمستفيدات من الضمان ليصل المبلغ المصروف بالتتابع نحو 437 مليونا و867 ألف ريال تقريبا.

يذكر أن المساعدة المالية التي وجه خادم الحرمين الشريفين قبل أيام لمساعدة الأسر التي يشملها الضمان الاجتماعي على مستلزمات رمضان والعيد من الفقراء والمحتاجين والأيتام والمطلقات والمعلقات والمهجورات والمسنين والمعوقين والمعوزين.

في يوم اليتيم الإسلامي

مطالبات بتسهيل إجراءات رعاية الأيتام

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140713/Con20140713711890.htm

عكاظ (المكاتب الداخلية)

رعاية الأيتام إحساس جميل يشعر به كل متعامل مع من فقد الأب أو الأم أو كليهما، سواء بالإيواء والرعاية أو تقديم المساعدة المادية والعينية، وتزامنا مع يوم اليتيم العالمي في العالم الإسلامي، تسلط «عكاظ» الضوء على هذه الفئة الغالية، ماذا يقدم المجتمع من دعم مادي لهم، دور الجمعيات الخيرية معهم، في الوقت الذي يتواصل فيه عطاء الدولة لهذه الفئة من حيث الإيواء والمعيشة والمصروف والتعليم.

بداية، أشادت عدد من المختصات في الشأن الاجتماعي بالخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية للأيتام والتي تمضي نحو مزيد من سبل الدعم المادي والمعنوي، وهنا طالبت المستشارة التعليمية والعضوة في الحوار الوطني سابقا الدكتورة منيرة العكاس بضرورة دعم اليتيم معنويا وعدم اشعاره بأنه يتيم، وقالت «على رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات ضرورة دعم البرامج التي تعنى باليتيم، وتوظيف هذه الفئة ضمن مؤسساتهم وشركاتهم وكذلك تخصيص دفع جزء من الزكاة لهم، وكذلك دعمهم في كافة المجالات وبما يعزز الشراكة ويعزز الدعم النفسي والمعنوي».

وقالت مديرة مركز بيت الرفيف التابع للجمعية الفيصلية الخيرية في جدة عبير سجان، إن دور الحكومة تجاه هذه الفئة الغالية مستمر بالعطاء من حيث الإيواء والمعيشة والمصروف والتعليم، فقد هيأت كافة السبل لتسهيل التعليم لهم ووفرت لهم التعليم المجاني والالتحاق بالكليات الخاصة والدورات المجانية حتى نظام الابتعاث ميسر لهم، وأوضحت سجان أن العطاء المادي ملموس من المجتمع والحكومة الرشيدة، ويبقى تعزيز مفهوم الدين الإسلامي وهو أهم عامل لتربية واحتواء اليتيم.

وهنا أشار المواطن محمد العتيبي، إلى أن عمليات رعاية الأطفال الأيتام من بعض الأسر تمر بسلسلة كبيرة من التعقيدات، مما دفع الكثير من الأسر للعزوف عن تبني هؤلاء الاطفال وتربيتهم في المنازل، وطالب العتيبي بآلية تسهل اجراءات الرعاية من قبل الأسر، خاصة وأن الكثير من الأسر ترغب في رعاية طفل يتيم في منزلها بنية صالحة.
وتشير السيدة نوف إلى أن الجمعيات الخيرية لا تتذكر هذه الفئة إلا في المناسبات وبشكل روتيني لا يتناسب مع حاجة الكثير من الأطفال لمشاعر الابوة والحنان الذي يفتقدونه، وكذلك الدفء العائلي الذي يجب ان يكون حاضرا في كل المناسبات دون اشعار الطفل بأن ما يقدم له هو صدقة سرعان ما تنتهي.
وقال حسين الجبر رئيس جمعية أم الحمام الخيرية بالمنطقة الشرقية، إن الجمعية أولت الايتام عناية خاصة في المساعدات التي تقدمها بشكل دائم، مبينا ضخ مبالغ كبيرة في مشروع استثماري يذهب ريعه بالكامل للأيتام، لافتا الى ان المشروع عبارة عن مبنى سكني يضم 18 شقة سكنية حيث تم تشغيلها منذ خمس سنوات تقريبا.
وأضاف «الجمعية وضعت العديد من البرامج الهادفة لمساعدة الايتام، وهناك برنامج كافل اليتيم سواء من خلال الاعانة المباشرة للأسرة من قبل المتبرع او الاعانة العامة بشكل، حيث تبلغ الاعانة الشهرية المطلوبة للمتبرع 240 ريالا شهريا»، مبينا ان المساعدات لا تقتصر على فترة زمنية دون غيرها، فالمساعدات العينية مستمرة سواء في شهر رمضان او كسوة العيد او المستلزمات المدرسية، فضلا عن الرواتب الشهرية لليتيم.
واكد ان الجمعية تعتزم الدخول في استثمار جديد يخصص ريعه للأيتام، على غرار المبنى السكني الذي يضم 18 شقة، بهدف زيادة الدخل ورفع المعونة الشهرية للمستحقين في المستقبل القريب.
وقال «لا يقتصر دور الجمعية على الجانب المادي لتأمين احتياجات الايتام المستفيدين من الجمعية، بل عمدت الى التأمين الصحي لليتامى، حيث تقدم الخدمات العلاجية لأسرة اليتيم بشكل مجاني بالنسبة للمستوصف التابع للجمعية»، مضيفا، ان عدد أسر اليتيم المستفيدة من الجمعية يقدر عددها بـ 24 اسرة، وعدد افرادها 50 يتيما ويتيمة.
وفي الوقت الذي يعيش فيه عشرات بل المئات من الأطفال الأيتام مسلسل الحرمان والمعاناة، كونهم يعيشون مع أقارب لهم، في ظل عدم توفر المعلومات الكافية عنهم، وحتى الجمعيات الخيرية التي تقدم القليل لهذه الفئة فشلت هي نفسها في حصر الأيتام وبما يساعد على تقديم خدمات جيدة لهم.
وفي جازان، أكد مدير عام الشؤون الاجتماعية بجازان محمد عزي معافا، أن الأيتام تشملهم رعاية خاصة من القيادة الرشيدة قل ان تلقى مثيلها في العالم، حيث انشئت لهم مرافق حديثة مزودة بكل الخدمات الصحية والترفيهية والرياضية والاجتماعية والغذائية ذات جودة عالية ودور تعليمية على أرقى المستويات يتلقى فيها اليتيم التعليم بكافة المراحل مع متابعة لأوضاعه عبر باحثين اجتماعيين يؤدون واجبهم الانساني والاداري دون تأفف او ضجر حتى يشعر اليتيم انه يعيش في مناخ أسري ينسيه حالة اليتم التي كانت تلازمه.
وأضاف «الوزارة تولي الأيتام جل اهتمامنا وتوفر لهم كل مقومات الحياة الحديثة»، وعن الخطط المستقبلية، قال «وزارة الشؤون الاجتماعية تضع اليتيم والعناية به نصب عينيها وتضع الخطط المستقبلية التي من شأنها ان تنقل اليتيم الى أفضل حالات الرقي والعيش الكريم ودائما ما تبحث الوزارة عن ما ينفع اليتيم ويصنع مستقبله مثله مثل أي فرد من المجتمع يتذوق حياة كريمة مستقرة وهناك متابعة مستمرة من الوزارة لليتيم حتى يتم تزويجه ليكون أسرة مستقرة وينجب ابناء وسط مجتمعه».
ونظمت جمعية تكافل لخدمة الايتام بالمدينة المنورة مؤخرا، رحلة عمرة لأكثر من 100 يتيم ويتيمة من أبناء الجمعية برفقة أمهاتهم في رحلات العمرة الرمضانية، وأوضح رئيس قسم الرعاية التربوية والتعليمية بالجمعية عماد المغامسي، أن الرحلة انطلقت بمشاركة 100 من أبناء تكافل يصحبهم عدد من مشرفي قسم الرعاية التربوية والتعليمية، تخللت الرحلة العديد من البرامج المنوعة.
كما أطلقت الجمعية مع حلول شهر رمضان المبارك حملة «لا تنساني» لدعم أيتام المدينة المنورة والذين يفوق عددهم الثمانية آلاف يتيم، واستخدمت الحملة التي استمدت مضامينها من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم في الحث على رعاية اليتيم والاهتمام بهم في كافة وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي ولقيت تفاعلا كبيرا مع انطلاقتها.
وقال عبدالمحسن الحربي أمين عام الجمعية إن الجمعية تنفذ حملة «لا تنساني» من خلال إحدى الشركات الإعلامية المتخصصة وذلك لتوفير اكبر رعاية واهتمام بأيتام المدينة المنورة وتحقيقا للشراكة المجتمعية التي تعمل الجمعية من خلالها.
وأضاف الحربي تنطلق الجمعية في رعايتها للأيتام من مجموعة من المنطلقات ومنها أن رعاية اليتيم والعناية بأسرته مطلب شرعي واجتماعي وإنساني لا بد من القيام به، حيث تعمل الجمعية على رعاية آلاف الأيتام وتقدم لهم رعاية معيشية وصحية وتربوية وتعليمية، وتسعى لأن تكون نموذجا يحتذى في العناية بأيتام المدينة في كافة حاجاتهم المعيشية والنفسية والتعليمية والتربوية بما يضمن نشأتهم نشأة طيبة حتى يستغنوا وليكونوا لبنة صالحة في مجتمعهم بإذن الله.

وأوضح الحربي أن حملة «لا تنساني» ستعمل على التعريف ببرامج رعاية الأيتام وطريقة التبرع عبر الرسائل النصية لتمكين المتبرعين من دعم جهود الجمعية الخيرية في مجال رعاية الأيتام بكل يسر وسهولة، حيث تشمل الخدمة التبرع عن طريق رسائل الجوال للرقم الموحد 5084 لجميع مشغلي الاتصالات في المملكة، وذلك بإرسال رسالة فارغة للتبرع بمبلغ عشرة ريالات مرة واحدة إلى الرقم 5084، كما يمكن التبرع شهريا بمبلغ 12 ريالا شهريا، من خلال إرسال الرقم 1 إلى الرقم الموحد للخدمة.

"تقنية المعلومات": "الإشاعات" جرائم يعاقب عليها القانون

المالك: نحاول مكافحتها بالتوعية ونحث على الاستخدام الأمثل لوسائل الاتصالات

المصدر: جريدة الوطن الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=194162&CategoryID=3

المدينة المنورة: فيصل الرويشد

أكدت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات أن الإشاعات التي يروج لها البعض في مواقع التواصل الاجتماعي قد تندرج ضمن الجرائم المعلوماتية التي يعاقب عليها القانون.

وأوضح المتحدث الرسمي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات سلطان المالك في تصريحات إلى "الوطن" أن دور الهيئة في مكافحة الشائعات يأتي من الجانب التوعوي في الحث على الاستخدام الأمثل لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، مشيرا إلى أن نشر الشائعات من خلال الشبكات الاجتماعية يعد من الاستخدامات السيئة التي تنتشر بين الناس الأمر الذي أثر بشكل سلبي على الراغبين في تلقي الأخبار الدقيقة والصحيحة.

وألمح المالك إلى أن الهيئة أطلقت حملة توعوية خاصة بالجرائم المعلوماتية، مؤكدا في الوقت ذاته أنه في حال كانت الإشاعة جريمة معلوماتية فيحكمها نظام الجرائم المعلوماتية.

وذكر المالك أن الهيئة تقدم الدعم الفني للجهات المعنية بما يخص الجرائم المعلوماتية، ولكنه أكد أنها لا تلاحق مصادر الشائعات التي تنتشر بشكل يومي ومستمر في مواقع التواصل الاجتماعي.

يذكر أن عدد من الحسابات بالتحديد في موقع "تويتر" قد ظهرت في الفترة الأخيرة وكانت مهمتها مكافحة الإشاعات، حيث تتصدى يوميا لعدد كبير من الإشاعات التي تظهر في مواقع التواصل الاجتماعي بالإضافة إلى ما ينتشر في بعض تطبيقات المحادثات الشهيرة مثل "واتس آب" وغيرها.

من جانبه، يقول عبدالله العتيبي إن العشرات من الإشاعات تظهر بشكل يومي وهو أمر محير جدا، إذ لم يعد هناك مصداقية، حتى أن بعض الإشاعات ربما تظهر في مواقع إلكترونية تابعة لصحف. وأضاف "المشكلة في كثير من الإشاعات أن المواقع أو الصحف التي تتمتع بالمصداقية لا تنفي هذه الإشاعات ولا تأتي أصلا على ذكرها، وبالتالي نعلم تلقائيا أنها إشاعة غير صحيحة".

من جهتها، أكدت اختصاصية الأمراض النفسية والعصبية الدكتورة أمل الكفراوي لـ"الوطن" أن مصدر الإشاعة لا يصنف من ضمن المصابين بالأمراض النفسية، حيث إنه سلوك قد يتبعه البعض من الأشخاص لأغراض شخصية أو سياسيه لإحداث نوع من البلبلة أو عدم الاستقرار سواء في العلاقات الإنسانية أو الدولية.

وأضافت الدكتورة الكفراوي، أن الشائعات دائما ما يكون لها صداها عند الأشخاص الذين غالبا ما يلقون آذانهم وأسماعهم للغير، وتابعت "ليس هناك أسلوب معين لمحاربة الإشاعات في الوقت الحالي حيث إن وسائل انتشارها أصبحت كثيرة

وغير قابلة للتحجيم، خاصة في ظل توفر قنوات التواصل بجميع أنواعها". وأشارت إلى أنه من الممكن الحد من تأثيرها إذا وجدت قنوات مضادة تبحث عن الحقيقة ويتم نشر الوعي الثقافي لتنبيه الأفراد بخطورة الاستماع والسير وراء الشائعات دون البحث عن الحقائق.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

نصفهم بأحكام قضائية وأخرى تحت الاستئناف

2783 موقوفا في "سجون المباحث" بينهم أمريكي و3 إيرانيين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/07/13/article_866698.html

عبد السلام الثميري من الرياض

أظهرت إحصائية حديثة أن عدد الموقوفين في سجون المباحث في السعودية بلغ نحو 2783 موقوفاً، شكل فيها السعوديون النسبة الأكبر بـ 84.5 في المائة.

وأوضحت الإحصائية أن عدد السعوديين الموقوفين وصل لـ 2352 موقوفاً حتى نهاية الأسبوع الحالي، بينما احتلت المرتبة الثانية اليمن بـ 184 موقوفاً، وسورية ثالثاً 62 موقوفاً، ورابعاً باكستان بـ38 موقوفاً.

فيما لم يتجاوز الموقوفون في سجون المباحث من دول الخليج تسعة موقوفين، تصدرتهم البحرين بخمسة موقوفين، وبلغ عدد الموقوفين في قطر والإمارات والكويت وعمان موقوفا واحدا.

وعلمت "الاقتصادية" أن نحو 50 في المائة من الموقوفين صدرت بحقهم أحكام قضائية نهائية، وأخرى تخضع أحكام آخرين للاستئناف، إضافة إلى أن بعضهم منظورة أوراق القضية لدى القضاء، بينما يخضع نحو 38 في المائة للتحقيق.

وينظر القضاء السعودي في مسجون واحد من الجنسية الأمريكية في سجون المباحث، وثلاثة موقوفين من إيران، بينما يخضع ما يقارب 12 في المائة من الموقوفين لإجراءات إكمال إحالتهم إلى الادعاء وإنفاذ ما صدر بحقهم من توجيه.

إلى ذلك شرع مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية خدمة المناصحة والحوار الإلكترونية عن بعد للمواطنين والمقيمين، وذلك من خلال تسجيل الدخول في البوابة الإلكترونية للاستفادة من الخدمة.

واشترط المركز على الراغبين بالتحاور الإلكتروني عددا من الشروط، كالتحلي بالذوق والأدب ومراعاة مشاعر الآخرين، واحترام الرأي الآخر وعدم تسفيهه، يمنع تضمين المشاركات روابط إعلانية لأي مواقع أو خدمات أخرى، عدم استخدام الخدمة للإساءة لأي جهة اعتبارية أو معنوية أو تصفية حسابات شخصية، إضافة إلى إثراء الموضوع من زاوياه المختلفة والبعد كلياً عن شخصنة الموضوع، والتركيز على الفكرة لا على طارحها.

وقال اللواء منصور التركي المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية، إن 90 في المائة ممن دخلوا في برنامج مركز الأمير محمد بن نايف للمناصحة والرعاية استقام حالهم وتراجعوا عن الفكر المتطرف وأصبحوا يعيشون بشكل طبيعي في المجتمع.

وأوضح التركي لـ"الاقتصادية" في حديث سابق أن 10 في المائة فقط ممن دخلوا في برنامج المناصحة هم الذين عادوا لذلك الفكر الضال والتوجه وهم مغرر بهم، مشيراً إلى أن أصحاب الفكر الضال وتنظيم القاعدة يحاولون بكل ما أوتي من قوة الإضرار بأمن السعودية واستهدافه من خلال الخروج إلى الدول المجاورة، ثم الرجوع إليها، لتنفيذ عمليات إرهابية، ورجال الأمن دوماً لهم بالمرصاد.

"العمل" تسمح للمنشآت بنقل خدمات العمالة بين كيانات

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 رمضان 1435هـ - 14 يوليو 2014م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
أعلنت وزارة العمل أنها وافقت على السماح للمنشآت بنقل خدمات العمالة الوافدة بين كيانات المنشأة ذاتها (كيانات الرقم الموحّد) اعتباراً من مطلع شوال المقبل، بعد أن طرح النظام مسودة في بوابة المشاركة المجتمعية «معاً نُحسن»، واعتمدها بعد الأخذ بمرئيات 782 صوتاً.
وأوضحت وزارة العمل في بيان صحافي أمس، أنه يحق للمنشأة نقل العمالة الوافدة بين كياناتها (الرقم الموحد) في حالتين، الأولى أن يكون العامل الوافد أمضى مدة لا تقل عن عامين لدى الكيان الذي سينتقل منه، على أن يتم تطبيق المعايير الواردة في دليل نطاقات لتحديد ضوابط نقل خدمات القوى العاملة الوافدة بين الكيانات التابعة للمنشأة ذاتها.
وأفادت بأنه في الحالة الثانية يحق للمنشأة نقل تسجيل العمالة الوافدة إلى كيان آخر من كياناتها في حال شطب كيان مسجل عليه عمالة وافدة، على أن يتم تطبيق المعايير الواردة في دليل نطاقات لتحديد ضوابط نقل خدمات القوى العاملة الوافدة بين الكيانات التابعة للمنشأة ذاتها، موضحة أنه لا يشترط أن يكون العامل الوافد أمضى مدة العامين المشروطة في الحالة الأولى.
وأشارت إلى أن إقرار التنظيم أتى استجابة لرغبة عدد من منشآت الأعمال بغرض تصحيح أوضاع عمالتها، خصوصاً مع الترتيبات الأخيرة للتفتيش وتنظيم العمالة الوافدة في سوق العمل، في حين قصرت الوزارة تطبيق القرار على المنشآت المميزة في التوطين، لتنظيم عملية النقل بين كياناتها.

توجيه لـ"المحاكم" بالتدقيق في قضايا "الحضانة" ودرس ظاهرة "العنف الأسري"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 رمضان 1435هـ - 14 يوليو 2014م
اضغط هنا

الرياض - فداء البديوي
وجه المجلس الأعلى للقضاء قضاة المحاكم للتدقيق في قضايا الحضانة وبأهلية أحد الأبوين للحضانة، مع مراعاة مصلحة الأبناء عند الحكم، مع بذل مزيد من الاهتمام عند نظر هذه القضايا، في الوقت الذي شكّل مجلس القضاء لجنة لدرس

قضايا العنف الأسري بشكل عام، والإجراءات المثلى لمعالجة القضايا المتعلقة بالولاية والحضانة، ومدى ملاءمة استمرار صلاحيتها لأحد الأبوين في ظل وجود أشكال معينة من العنف والظلم الواقع على الأولاد، وذلك بناء على توجيه المقام السامي إلى المجلس بالدراسة.

وأكد عضو المجلس الأعلى للقضاء سعود المعجب بدء الدراسة بحسب توجيه المقام السامي بدرس موضوع قضايا العنف الأسري من جوانبه كافة وفقاً للأنظمة والتعليمات ذات الصلة، موضحاً أن الدراسة طُبقت على القضايا المتعلقة بالولاية والحضانة ومدى ملاءمة استمرار صلاحيتها لأحد الأبوين - خصوصاً في ظل بعض الإشكالات من العنف والظلم الواقع على الأولاد - من خلال القضايا المنظورة في المحاكم، وتم تقديم بحوث علمية عن مواضيع الحضانة والولاية والزيارة ومن الناحية الشرعية وعلاقة العنف الأسري بها.

وأشار المعجب إلى تطوير الإجراءات القضائية في قضايا العنف والحضانة والولاية بما لا يخالف الضوابط والأحكام الشرعية، بالاطلاع على الخبرات والتجارب العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة بقضايا العنف والحضانة والولاية والإجراءات القضائية المتبعة، ولذلك جرى تكليف أحد أعضاء اللجنة بإعداد بحث عن بعض تلك الخبرات والتجارب، بما لا يخالف الأحكام الشرعية.

وأضاف المعجب: «عرض فريق اللجنة ما يراه من مشكلات موضوعية أو قضائية أو ملاحظات على العملية القضائية والتنفيذية لمواضيع العنف الأسري وما يحيط بها، مع إيضاح النظرة الاجتماعية والنفسية المهنية لتلك القضايا لفتح باب النقاش، مع استطلاع الوضع القضائي لقضايا الحضانة والولاية والعنف من واقع عمل القضاة من منطلقات واجتهادات فقهية تتناسب مع المتغيرات وما لديهم من اقتراحات موضوعية أو إجرائية»، لافتاً إلى أنهم على وشك إنهاء الدراسة قريباً بشكل كامل مع توصياتها والإجراءات.

وأفاد بأن ما سيلي هذه المرحلة من عرض الدراسة بنتائجها على رئيس المجلس وأعضائه في جلسته العامة لإقرار الدراسة تمهيداً لرفعها إلى المقام السامي.

إلى ذلك، يرجع توجيه المقام السامي للمجلس الأعلى للقضاء بدرس موضوع العنف الأسري إلى كونه أحد أهم مشكلات الأسرة السعودية المعاصرة وتترتب عليها نتائج سلبية تطاول بنيان الأسرة ووظائفها وأفرادها، ولارتباطها الوثيق بقضايا الولاية والحضانة والزيارة ما يؤثر في الصغير بالضرر النفسي والاجتماعي، ولكون هذا الإجراء يسير في نسق واحد مع حزمة من الإصلاحات والتطوير في معالجة القضايا، وأهمها تخصيص محاكم أو دوائر للأحوال الشخصية، بهدف تسريع الفصل في القضايا الأسرية، مع تحقيق الجودة في الحكم القضائي وإكساب القضاة مزيداً من القدرة العلمية والمهنية التي يسهم فيها التخصص القضائي.

تخصيص أرض لإقامة محكمة الاستئناف في الدمام

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 رمضان 1435هـ - 14 يوليو 2014م

اضغط هنا

الدمام – «الحياة»

خصصت أمانة المنطقة الشرقية قطعة أرض لوزارة العدل بالدمام، لإقامة محكمة الاستئناف بمساحة إجمالية تبلغ 20.116 متراً مربعاً، وذلك بحي الأنوار في الدمام.

وأوضحت الأمانة أن قرار تخصيص الموقع يأتي استكمالاً لتوجيهات ولاة الأمر لدعم وزارات الدولة، وحرص أمانة الشرقية على استكمال جميع الإجراءات اللازمة منذ إصدار القرارات لحين الانتهاء من إنشاء المباني المخصصة لتلك الإدارات، وذلك حرصاً من الأمانة على توفير وإيجاد المرافق الخدمية والحكومية اللازمة للمواطنين والمقيمين في المناطق السكنية كافة.

وذكرت الأمانة أنه تم إبلاغ الجهة المعنية لتفعيل القرار إضافة إلى مخاطبتها لاستكمال بقية الإجراءات وعمل جسات التربة قبل طلب الترخيص والشروع في البناء، في الوقت الذي باشرت الإدارات المختصة بالأمانة مهامها لاستكمال بقية

الإجراءات النظامية اللازمة ومخاطبة كتابة العدل للإفراغ وتسجيل الموقع باسم أملاك الدولة لصالح تلك الجهات في المنطقة الشرقية.

• تعليم الرياض" تدرس تطبيق • التأمين الطبي" على معلميها

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 رمضان 1435هـ - 14 يوليو 2014م
اضغط هنا

الرياض - سعد الغشام
علمت «الحياة» أن إدارة التربية والتعليم في منطقة الرياض تدرس مشروع التأمين الطبي الشامل لمعلمي ومعلمات المنطقة، بهدف اعتماده خلال الفترة القريبة المقبلة.
وأكد خطاب رسمي موجّه من إحدى شركات التأمين إلى تعليم الرياض (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أن الشركة ستقدم برنامج تأمين طبي شامل لجميع منسوبي إدارة تعليم الرياض، ومن في حكمهم من العاملين في سلك التعليم بالإدارة وأسرهم.
من جهته، أوضح مدير وحدة الشراكة المجتمعية في إدارة التربية والتعليم في منطقة الرياض عبدالرحمن العامري في حديث مع «الحياة»، أن مشروع التأمين تم دراسته على مدار ستة أشهر متواصلة، مضيفاً أنه: «خلال هذه الدراسة تم البحث عن شركات تأمين طبية للمعلمين والمعلمات في تعليم الرياض، تتبني مشروع طبي متكامل، وتقدم برنامج تأمين طبي اختياري لمنسوبي إدارة التربية والتعليم من موظفين ومعلمين ومعلمات وإداريين وإداريات في سلك التعليم».
وأشار إلى أنه تمت مخاطبة شركات عدة متخصصة في التأمين، والتي بدورها طلبت إحصاء دقيقاً للراغبين في الاشتراك بالبرنامج وعدد أسرهم، متضمناً التفاصيل كافة عن أعمارهم.
وأفاد بأن شركة التأمين اشترطت أن تتحمل إدارة التربية والتعليم في منطقة الرياض قيمة الدفع في حال تخلف المعلم أو المعلمة عن دفع قيمة التأمين، كاشفاً عن أن إدارة تعليم الرياض رفضت الشرط لعدم نظاميته، إذ إن رواتب المعلمين يتم إيداعها من وزارة المالية مباشرة في حساباتهم المالية، بناء على مسيرات الرواتب المرفوعة من وزارة التربية والتعليم.
وأضاف مدير وحدة الشراكة المجتمعية: «وافقت إحدى الشركات الطبية على التأمين الطبي لمنسوبي التعليم، بشرط ألا يكون هناك أي تحمل أو التزام مالي أو إداري على إدارة التربية والتعليم»، موضحاً أنه تم تقديم برنامج يكون الدفع من المعلمين والمعلمات على شكل أقساط أو دفعات، إضافة إلى أن الأسعار التي قدّمت إلى المعلمين تعدّ أقل بكثير من الأسعار المطروحة من شركات التأمين الأخرى، مشيراً إلى أنه بموجب الموافقة من إدارة التعليم تقوم «تعليم الرياض» بإعلان المشروع الطبي وإبلاغ المدارس كافة بتعميم رسمي لجميع إدارات المدارس (بنين وبنات)، على أن يتم طرحه لى الشؤون القانونية في الإدارة لطرحه كمناقصة عامة للشركة المقدمة للعرض الطبي.
يذكر أن عدد معلمي ومعلمات وإداريي إدارة التربية والتعليم في منطقة الرياض يبلغ عددهم 90 ألف معلم ومعلمة وموظف، وفي حال تم تطبيق التأمين الطبي الشامل للمعلمين، تعتبر إدارة التربية والتعليم في الرياض أول إدارة تعليمية على مستوى مناطق ومحافظات المملكة تطبق التأمين الطبي الشامل لمنسوبيها كافة.

خادم الحرمين يوافق على عدد من القرارات التي اتخذها مجلس التعليم العالي

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 رمضان 1435هـ - 14 يوليو 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس التعليم العالي، على عدد من القرارات التي اتخذها مجلس التعليم العالي في جلسته السادسة والسبعين.
وأوضح وزير التعليم العالي نائب رئيس مجلس التعليم العالي الدكتور العنقري أن المجلس وافق على عدد من القرارات في جلسته السادسة والسبعين من أهمها ما يأتي:
الموافقة على تعديل المادة الحادية والعشرين من لائحة الابتعاث والتدريب لمنسوبي الجامعات لتصبح وفق ما يأتي:
«يتقاضى المبتعث والملتحق ببرنامج الدراسات العليا في الداخل، راتبه كاملاً وبدل الانتقال المستحق شهرياً بما في ذلك بدل التفرغ للأطباء والصيادلة والأخصائيين والفنيين والمعيدين والمحاضرين بكليات الطب وطب الأسنان والصيدلة والتمريض والعلوم الطبية التطبيقية والمستشفيات الجامعية».
كما وافق المجلس على أن يتم صرف بدل تفرغ، وبدل ساعات فرق العمل للعاملين في المجال الصحي أثناء فترة الابتعاث للدراسة بالداخل في ضوء الضوابط والشروط التي أقرتها لجنة تدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية.
وأضاف العنقري أن «المجلس أيد توصية اللجنة الإشرافية للكراسي البحثية العلمية السعودية الدولية، والخاصة بإنشاء كرسي باسم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، للدراسات العربية في جامعة المكسيك والمتضمنة الموافقة على إنشاء هذا الكرسي، و التوصية بتعيين الدكتور عمر عبدالعزيز السيف مشرفاً على الكرسي».
وقال إن «المجلس وافق كذلك على ارتباط كل من مركز البحوث والاستشارات الطبية، ومركز الدراسات الاستشارية العمرانية بجامعة الدمام كما وافق المجلس على عدد من مشروعات مذكرات التفاهم بين الجامعات السعودية، وبعض الجامعات العالمية».
وأوضح وزير التعليم العالي أن «المجلس وافق أيضاً على إنشاء وكالة جديدة بالجامعة الإسلامية تسمى وكالة الجامعة للتعاون الدولي والتبادل المعرفي، وكذلك وافق على إنشاء وكالة بجامعة الملك فيصل تسمى وكالة الجامعة لشؤون الطالبات».
وأفاد أنه من بين القرارات التي وافق عليها المجلس تكليف عدد من أعضاء هيئة التدريس وكلاء لبعض الجامعات، أو التجديد لبعض المكلفين حالياً وذلك فق ما يأتي:
- تكليف الدكتور عبدالرحمن بن سلطان بن عبدالرحمن العنقري، وكيلاً لجامعة الملك فيصل للدراسات والتطوير وخدمة المجتمع لمدة ثلاثة أعوام، وتكليف الدكتور خالد بن سعد بن علي آل جلبان، وكيلاً لجامعة الملك خالد للتخصصات الصحية لمدة ثلاثة أعوام، وتكليف الدكتور أحمد بن يحيى بن علي الجبيلي، وكيلاً لجامعة الملك خالد للتطوير والجودة لمدة ثلاثة أعوام، وتكليف الدكتور عبدالقادر بن شيخ بن عبد القادر العيدروس وكيلاً لجامعة الطائف لمدة ثلاثة أعوام، وتجديد تكليف الدكتور طلال بن عبدالله عايض المالكي، وكيلاً لجامعة الطائف للتطوير والجودة لمدة ثلاثة أعوام، وتجديد تكليف الدكتور إبراهيم بن الحسن مهدي حكمي، وكيلاً لجامعة الطائف للشؤون التعليمية لمدة ثلاثة أعوام، وتجديد تكليف

الدكتور محمد بن علي فايع الألمعي، وكيلاً لجامعة نجران لمدة ثلاثة أعوام، وتجديد تكليف الدكتور عادل بن إبراهيم العفالق، وكيلاً لجامعة الدمام لشؤون الفروع لمدة ثلاثة أعوام.
كما وافق المجلس على تمديد خدمة 190 عضواً من أعضاء هيئة التدريس، وناقش عدداً من التقارير السنوية لبعض الجامعات، ووافق على رفعها إلى رئيس مجلس الوزراء.

محامون يطالبون بإيجاد بدائل للحد من هرب السجناء "تحت المحاكمة"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 رمضان 1435هـ - 14 يوليو 2014م
اضغط هنا

الرياض - محمد المشيطي
طالب محامون بإيجاد بدائل لمعالجة هرب السجناء الذين يحاكمون وهم مطلقون، بغية الحد من الانطباع السلبي الذي يتولد لدى الدولة عندما تطالب الأسر بإطلاق أبنائها، لافتاً إلى أن برنامج محمد بن نايف للمناصحة يحتاج إلى تقويم مخرجاته.
وأوضح المحامي خالد أبوراشد لـ«الحياة»، أن وزارة الداخلية والجهات القضائية وهيئة التحقيق والادعاء العام هي الجهات المعنية بالجرائم الموجبة للتوقيف، والتي يكون المتهم فيها موقوفاً بعد صدور الحكم، في مقابل جرائم غير موجبة للتوقيف، أي تتم المحاكمة والمتهم مفرج عنه، مشيراً إلى أن هيئة التحقيق والادعاء العام والقضاء صاحبتا الصلاحية في الإيقاف والإطلاق، إضافة إلى أن كل قضية تختلف عن الأخرى، ولا نستطيع أن نوجّه اللوم إلى جهة ما على إطلاق متهم.
وأفاد بأنه في تقويم نتائج برنامج المناصحة نماذج إيجابية وأخرى سلبية، وإذا كانت مخرجاته سلبية أكثر من إيجابياته، فمن الأفضل أن تبقى المسألة على الإيقاف والمحاكمة، لكن أسر المتهمين تأخذهم العاطفة في المطالبة بالإفراج عن أبنائهم، إذ ليس من المعقول أن كل أسرة تطلب إطلاق ابنها يتم الإفراج عنه فوراً، لأن ذلك يدخل فيه طبيعة الجريمة، والإجراءات القضائية المتخذة والأحكام الصادرة.
وبيّن أن ظاهرة هرب المتهمين، أو مَن أُطلقوا بعد المحاكمة في قضايا الإرهاب إلى خارج البلد، أوجد انطباعاً سلبياً لدى الدولة، ما يدعو إلى تشديد الإجراءات في المستقبل، لافتاً إلى أن الإرهابيين شوّهوا صورة الوطن بأكمله، فمن الطبيعي أن يؤذوا أسرهم، مؤكداً أن الفكر لا يواجه إلا بالفكر وتشديد العقوبات، وخصوصاً في ظرف صعوبة إيجاد البدائل حالياً.
وأشار إلى أن استخدام وسائل التقنية يحدّ من هربهم، مثل الحوار الإلكتروني، لافتاً إلى أنه يُفترض ألا يتم إطلاق المتهم بناء على برنامج المناصحة، إلا بعد ثبوت تغيّر فكره فعلاً من خلال القائمين على البرنامج.
من جهته، أشار المحامي تركي الرشيد إلى أن من ثبت في حقه دليل قاطع على ارتكاب جُرم معين، فإنه يخضع لما يسمى بنظام الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف، يكون المتهم فيها موقوفاً ستة أشهر، تحت سلطة هيئة التحقيق والادعاء العام، موضحاً أن عادة الدولة أن تراعي المواطنين وأسرهم من أجل الاستصلاح ومراعاة الجانب النفسي، بحكم أن أبناءهم وقعوا ضحايا للفكر الإرهابي، ودور الأسر أن تقدم ضمانات والتزامات بالكفالة، بحيث يكون الابن تحت نظر والديه.
ولفت إلى أنه يوجد من الأبناء من لا يراعي أهله ولا بلده، إذ إن الدولة ليست انتقائية، وليس بينها وبين أحد من البشر عداوة كي تتقصّده، وكثير ممن اتهموا وثبتت براءتهم عوضتهم الدولة وتكفلت برعايتهم، لكن من الطبيعي أن تجد من يرى افتراء، أن الدولة ظالمة وتنتهك حقوق الإنسان، ما يتطلب من وزارة الداخلية إيضاح المواضيع كي يُفهم الأمر.

20 نظاماً إلكترونياً تطلقها الخدمة المدنية لخدمة الموظف والوظيفية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 رمضان 1435هـ - 14 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/952344

الرياض - واس :
واصلت وزارة الخدمة المدنية عملها خلال الفترة الماضية على بناء بنية تحتية تقنية متطورة، وتحليل وتطوير وإطلاق أنظمة آلية متكاملة والارتباط أليا مع الجهات الحكومية، حيث بلغ عدد الأنظمة التي أطلقتها الوزارة حتى الآن 20 نظاماً آليا عملت عليها الإدارة العامة لتقنية المعلومات بالوزارة لضبط كافة الإجراءات المتعلقة بالموظف والوظيفية من ضمنها منظومة التوظيف المتكاملة برنامج جدارة(3) والتي تشتمل على نموذج التقديم والتدقيق والتوثيق والإعلانات الوظيفية واحتساب النقاط والترشيح وإعلان النتائج والمطابقة النهائية بالإضافة إلى عدد من الأنظمة أبرزها نظام ساعد (نموذج التقديم) ، وساعد التدقيق والتوثيق، وسيرتي ، وتدقيق ، وتوثيق ، وتوطين (نظام التعاقد والتجديد) لتشكل منظومة متكاملة تقدم كافة المعلومات والبيانات بكل شفافية ووضوح.
وأشارت الوزارة أن بناء هذه الأنظمة التي شكلت جزءا مهما في إستراتيجيتها والتحول للعمل الإلكتروني الحكومي، يأتي من خلال سعي الوزارة في تسهيل المراجعات على المواطنين من خلال أنظمة سهلة توفر الكثير من الوقت والجهد، ليقدم في نهاية المطاف الدراسات والمؤشرات الدقيقة التي تخدم القطاع الحكومي واحتياجاته المتعددة.
واختتمت الوزارة بالإشارة إلى أن جميع الأنظمة التي أطلقتها تم تحليلها بشكل كامل وتطويرها بأحدث التقنيات من قبل مختصين بالإدارة العامة لتقنية المعلومات، في الوقت ذاته يجري العمل حالياً لإطلاق أنظمة آلية جديدة ضمن منظومة التوظيف جدارة 3 للوصول بعملية التقديم والبحث عن الوظائف على أعلى المستويات والمعايير المتعلقة بذلك.

مكة الأكثر عقوقاً.. والرياض الأعلى في الحجر ..

199 دعوى عقوق من الآباء ضد أبنائهم.. و37 دعوى حجر من الأبناء ضد آبائهم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 رمضان 1435هـ - 14 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/952373

الرياض - عبدالعزيز العنبر
سجلت المحاكم السعودية منذ بداية العام الهجري الحالي وحتى الخامس والعشرين من شهر شعبان 199 دعوى عقوق مرفوعة من الآباء ضد أبنائهم، كما سجلت المحاكم السعودية خلال الفترة نفسها 37 دعوى حجر مرفوعة من الأبناء ضد آبائهم.

وجاء نحو 40% من إجمالي عدد دعاوى العقوق المرفوعة من الآباء ضد أبنائهم لدى محاكم منطقتي مكة المكرمة والرياض، حيث سجلت 40 دعوى عقوق في محاكم منطقة مكة المكرمة مقابل 38 دعوى مسجلة لدى محاكم منطقة الرياض، تلتها محاكم منطقة عسير التي سجلت 34 دعوى، ومن ثم محاكم منطقة جازان بتسجيلها 31 دعوى عقوق، وذلك منذ بداية العام الهجري الحالي وحتى الخامس والعشرين من شهر شعبان.
وفي محاكم المنطقة الشرقية تم تسجيل 21 دعاوى عقوق منذ بداية العام الهجري الحالي وحتى الخامس والعشرين من شهر شعبان، مقابل 10 دعاوى مسجلة لدى محاكم منطقة نجران، و 7 دعاوى مسجلة لدى محاكم منطقة الباحة، و 4 دعاوى لدى كل من محاكم مناطق المدينة المنورة والقصيم وتبوك، و 3 دعاوى في محاكم منطقة الحدود الشمالية، ودعوتين في محاكم منطقة حائل، ودعوى واحدة فقط مسجلة لدى محاكم منطقة الجوف.
وفيما يتعلق بدعاوى الحجر المرفوعة من الأبناء ضد آبائهم، سجلت محاكم منطقة الرياض خلال الفترة نفسها 15 دعوى تمثل ما نسبته 40% من إجمالي عدد الدعاوى، تلتها محاكم منطقة مكة المكرمة ب 8 دعاوى، مقابل 7 دعاوى مسجلة لدى محاكم المنطقة الشرقية، ودعوتان لدى محاكم منطقة تبوك، ودعوى واحدة فقط مسجلة لدى كل من محاكم مناطق المدينة المنورة والقصيم وعسير ونجران والجوف.
يذكر أن المحاكم السعودية سجلت خلال العام الهجري الماضي 1434هـ ما مجموعة 241 دعوى عقوق مرفوعة من الآباء ضد أبنائهم، كما سجلت المحاكم السعودية خلال العام الهجري الماضي 33 دعوى حجر مرفوعة من الأبناء ضد آبائهم.

جراء المعاملة السيئة وشح المياه ولهيب الصيف..

تدهور صحة السجناء السعوديين في العراق

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 رمضان 1435هـ - 14 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/952442

عرعر - جاسر الصقري
زاد لهيب الصيف وشح المياه إضافة لسوء المعاملة من تدهور الحالة الصحية لعدد من السجناء السعوديين في سجون الناصرية بمحافظة ذي قار 350 كلم جنوب العاصمة العراقية بغداد، تزامناً مع استمرار تدهور الوضع الأمني في البلاد.

وقال المحامي العراقي حامد أحمد الموكل بالترافع عن عدد من السجناء السعوديين ل"الرياض" انه تم نقل عدد كبير من السعوديين من سجن الرصافة الرابعة إلى سجن الناصرية جنوب بغداد مع بداية الأحداث الأمنية بالعراق، بينما لم يتم نقل اثنين من السجناء إلى سجن الناصرية، وهما سالم حمود بنيان والذي عزل في المحاجر بعد العثور على شريحة جوال بحوزته، والآخر محمود أحمد سلامة يقبع في الرصافة رقم 3 ببغداد بقسم المرضى، حيث يعاني من كسر في ظهره أثناء التحقيق معه، وحالته الآن مستقرة.
وأضاف أن هناك سجناء سعوديين يقبعون في سجن الحماية القصوى وعددهم اثنان وصادر بحقهم حكم إعدام، كما أن سجن مطار المثنى ببغداد فيه ثلاثة سعوديين لم نستطع زيارتهم.

وأوضح "أحمد" أن محافظة ذي قار التي يقع فيها سجن الناصرية تعاني من قلة المياه، وضعف التيار الكهربائي، مما سيكون له أثر على السجناء السعوديين، لافتاً إلى أن عددا منهم يعاني من تدهور ظروفهم الصحية قبل نقلهم، وأوضاعهم النفسية سيئة، وتم منع الزيارة عنهم بسجن الناصرية من قبل السلطات العراقية بسبب الأوضاع الأمنية، مؤكداً أنه لم يتعرض أي سجين سعودي للقتل.

من جانبه، ادعى المتحدث الرسمي بوزارة العدل العراقية حيدر السعدي في اتصال هاتفي مع "الرياض" بأن السجناء السعوديين بصحة جيدة، وموجودون في السجون الإصلاحية بالعراق، ويعيشون مثل أقرانهم العراقيين أو من جنسيات أخرى بالسجون، ويتم تصنيفهم حسب التهمة الموجه إليهم.
وذكر أنه تم نقل عدد من السعوديين لسجن الناصرية لأنه يعد من السجون النموذجية، وتتوفر فيه معايير حقوق الإنسان الدولية، مضيفاً أن سجن الرصافة مجرد توقيف، فمنطقة الناصرية أكثر أمانا للسجناء أنفسهم.
وبين السعدي أن السجناء المصنفين بالخطر والمدانين بتهم إرهابية نقلوا لمحافظات أكثر أمنا وأمانا، وتم إبعادهم عن المناطق الساخنة لمنع محاولات التهريب، مفيداً أنه بعد إغلاق سجن أبو غريب تم نقل أكثر من 2200 سجين من جنسيات مختلفة لمحافظات الوسط والجنوب.
وأشار إلى أن اثنين من السجناء السعوديين محكوم عليهما بالإعدام وهما في سجن الحماية القصوى بمنطقة الكاظمية وهي منطقة آمنة.
وفي سياق متصل، صرح محام عراقي عضو في نقابة المحامين بالموصل شمال العراق ل"الرياض" - فضل عدم الكشف عن اسمه- أن بمثل هذه الأوضاع الأمنية المتدهورة، وبتواجد حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي، سيتم التعامل مع السجناء السعوديين بشكل طائفي، مؤكداً أنهم يتعرضون للتعذيب والضرب حالهم كحال العراقيين من الطائفة السنية القابعين في سجون العراق.

محافظ الطائف يسلم مفاتيح 24 سيارة خاصة لذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 16 رمضان 1435هـ - 14 يوليو 2014م
اضغط هنا

عواض الخديدي - الطائف تصوير - أحمد باروم
سلَّم محافظ الطائف فهد بن عبدالعزيز بن معمر صباح أمس الأحد 24 سيارة لأولياء أمور المعاقين المستفيدين، تمثل هدية خادم الحرمين الشريفين لأبنائه المعاقين وذلك بمركز التأهيل الشامل بالطائف بحضور مدير المركز محمد الجعيد ومنسوبي المركز وأولياء أمور ذوي الاحتياجات الخاصة المستفيدين من السيارات، وقام المحافظ بتسليم مفاتيح السيارات لأولياء أمور المستفيدين من ذوي الاحتياجات الخاصة منوهًا بالدعم السخي واللا محدود من القيادة الرشيدة لذوي الاحتياجات الخاصة وما يلقونه من رعاية كبيرة واهتمام داعيًا الله عز وجل أن تكون تلك السيارات معينة لأولياء أمور المستفيدين من ذوي الاحتياجات الخاصة. من جهته أوضح محمد الجعيد مدير مركز التأهيل الشامل أن عملية منح السيارات لذوي الاحتياجات الخاصة تتم وفق معايير محددة يتم على ضوئها تحديد المستفيدين الذين انطبقت عليهم الشروط مشيرًا إلى أن السيارات التي تم تسليمها لأولياء أمور المعاقين مجهزة بأحدث التجهيزات التي تناسب المعاقين وتراعي أوضاعهم.كما عبر عدد من أولياء أمور المستفيدين عن شكرهم وتقديرهم لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- على دعمه وعنايته بالمعاقين مشيرين إلى أن منحهم تلك السيارات إنما يأتي امتدادا لرعاية خادم الحرمين الشريفين وعنايته بذوي الاحتياجات الخاصة وهي هدية كريمة من ملك كريم داعين الله عز وجل أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين ويمده بالصحة والعافية.

التربية تطالب برفع قيمة تعويض الطلاب عن الحوادث إلى 100 ألف أسوة بالموظفين

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 16 رمضان 1435هـ - 14 يوليو 2014م
اضغط هنا

محمد مغربي - جدة

رفعت وزارة التربية والتعليم إلى المقام السامي الكريم طلبًا بزيادة التعويض من (60,000) ريال إلى (100,000) ريال لشمول الحوادث التي تقع للطلاب أثناء ذهابهم وعودتهم من المدرسة بالتعويض أسوة بالموظفين وفقا لبرقية بتاريخ 1435/3/15هـ، وشمل الطلب الطلاب من غير منسوبي الوزارة كطلاب التعليم العالي والتعليم الفني ومعاهد التدريب بأنواعها، وتكمن أهمية هذا القرار من خلال زيادة مبلغ التعويض بنسبة (80%)، أما الإضافة الأهم فتتمثل في شموله للحوادث التي تقع للطلاب أثناء ذهابهم أو عودتهم من المدرسة، إذ وسع شريحة المستفيدين من التعويضات بشكل كبير.

وفي السياق نفسه قالت الوزارة في تقريرها الصادر يوم أمس الأول: إنها تدرس حاليا زيادة مبالغ المكافآت والإعانات لبعض أنواع التعليم بما يتلاءم مع الظروف المعيشية الراهنة.

كما كشفت الوزارة في تقريرها أنها قدمت أكثر من مليار وتسعمائة وعشرة ملايين ريال خلال العام الدراسي المنصرم لأبنائها الطلاب والطالبات كمكافآت، وإعانات مالية.

وذكر التقرير أن هذا الدعم للطلاب يأتي بهدف تحفيزهم وتشجيعهم على التعليم ومساعدتهم لإكمال مراحلهم التعليمية بيسر وسهولة وتخفيض تكاليف التعليم في بعض القرى والهجر.

وفصل التقرير أنه في العام الدراسي 1434/1435هـ قامت الوزارة بصرف مبلغ (1,910,903,225) ريالا لـ(603,514) طالبا وطالبة.

وجاء الدعم على شكل مكافآت مالية شهرية للطلاب والطالبات لتشجيعهم على الالتحاق بأنواع التعليم المتعددة والمواصلة فيها وعدم التسرب منه.

وتمثل ذلك في مكافآت لطلاب وطالبات معاهد وبرامج التربية الخاصة، ومكافآت لطلاب وطالبات مدارس تحفيظ القرآن، ومكافآت لطلاب مدرسة دار التوحيد بالطائف وهي أول مدرسة سعودية، إذ أنشئت عام 1364هـ في عهد الملك عبدالعزيز طيب الله ثراه، ومكافآت لطلاب وطالبات محو الأمية وتعليم الكبار.

وقد بلغت قيمة المكافآت السنوية المقدمة لطلاب وطالبات التربية الخاصة (153,959,895) ريالا لـ(40,952) طالب وطالبة، منها مبلغ (94,159,035) ريالا لـ(24,920) طالبا، ومبلغ (59و 800,860) ريال لـ(16,032) طالبة.

بينما بلغ إجمالي المكافآت السنوية لطلاب وطالبات مدارس تحفيظ القرآن (1,052,526,480) ريالا لـ(259,568) طالبا وطالبة، منها مبلغ (439,225,005) ريالات لـ(110,191) طالبا، ومبلغ (613,301,475) ريالا لـ(149,377) طالبة.

كما بلغ إجمالي المكافآت السنوية لطلاب مدرسة دار التوحيد بالطائف ما قيمته (2,016,000) ريال لعدد (480) طالبا.

أما إجمالي مكافآت طلاب وطالبات محو الأمية وتعليم الكبار فقد بلغت (16,223,000) ريال لـ(16,223) طالبا وطالبة، منها مبلغ (3,800,000) ريال لـ(3,800) طالب، ومبلغ (12,423,000) ريال لـ(12,423) طالبة.

كما تقوم وزارة التربية والتعليم بصرف أنواع عدة من الإعانات المالية الشهرية للطلاب والطالبات لمساعدتهم على تحمل نفقات السكن والإعاشة لمواصلة التعليم، وذلك عندما تنطبق عليهم شروط وضوابط الصرف المحددة لكل إعانة، وتتمثل الإعانات في الآتي:

إعانة بدل الاغتراب لطلاب القرى والهجر البعيدة، ممن لا تتوفر في قراهم أو قريبًا منها مدارس للمرحلة المتوسطة أو الثانوية، فيدرسون في هذه المراحل بالمحافظات أو المراكز البعيدة من سكنهم، وإعانة أبناء المعلمين والمعلمات المتوفين تصرف لأبناء المعلم والمعلمة المتوفين ولو أمضوا سنة واحدة في التعليم ثم توفوا فيستحق أبنائهم هذه الإعانة، وإعانة القرى النائية وهي تصرف للطلاب في مدارس القرى التي لا تتوفر فيها بعض الخدمات الأساسية، إضافة إلى إعانة طلاب «جبل رضوى» بمحافظة ينبع، وقد بلغ إجمالي إعانات بدل الاغتراب المقدمة سنويًا للطلاب والطالبات (141,301,800) ريال لـ(26,167) طالبا وطالبة، منها مبلغ (112.757.400) ريال لـ(20,881) طالبا، ومبلغ (28,544,400) ريال لـ(5,286) طالبة.

وأوضحت وزارة التربية من خلال التقرير أن إجمالي الإعانات المقدمة سنويًا لطلاب وطالبات القرى النائية بلغ (479,426,850) ريالا لـ(245,096) طالبا وطالبة، منها مبلغ (304,893,450) ريالا لـ(106,169) طالبًا، ومبلغ (174,533,400) ريال لـ(93,202) طالبة.

وبلغ إجمالي ما تم صرفه كإعانة سنوية لطلاب وطالبات «جبل رضوى» (43,923,600) ريال لـ (8,134) طالب وطالبة، منها مبلغ (25,569,000) ريال لـ(4,735) طالبًا، ومبلغ (18,354,600) ريال لـ(3,399) طالبة.

وبلغ إجمالي ما تم صرفه كإعانة سنوية لأبناء المعلمين والمعلمات المتوفين (21,525,600) ريال لـ(6,894) طالبا وطالبة، منها مبلغ (12,165,600) ريال لـ(3,894) طالبا، ومبلغ (9,360,000) ريال لـ(3,000) طالبة.

وفي جانب صرف التعويضات المخصصة للطلاب والطالبات، بين التقرير أنه عند وفاة الطالب أثناء الدراسة أو التدريب وكذلك في حالة الإصابة بسبب الحادث بعجز جزئي أو عاهة مستديمة لا تمنعان الطالب أو الطالبة من مواصلة الدراسة أو التدريب يقدر التعويض على أساس نسبة هذا العجز إلى العجز الكلي.

كما أكدت الوزارة أنها قامت مؤخرًا بالرفع إلى المقام السامي الكريم لزيادة التعويض من (60,000) ريال إلى (100,000) ريال وشمول الحوادث التي تقع للطلاب أثناء ذهابهم وعودتهم من المدرسة بالتعويض أسوة بالموظفين. وفقا للبرقية رقم 78 وتاريخ 1435/3/15هـ.

وتشمل هذه الموافقة أيضًا الطلاب من غير منسوبي وزارة التربية والتعليم مثل طلاب التعليم العالي والتعليم الفني ومعاهد التدريب بأنواعها، وتكمن أهمية هذا القرار من خلال زيادة مبلغ التعويض بنسبة (80%)، أما الإضافة الأهم تتمثل في شموله للحوادث التي تقع للطلاب أثناء ذهابهم أو عودتهم من المدرسة، إذ وسع شريحة المستفيدين من التعويضات بشكل كبير، ففي العام الفائت (قبل القرار) كان عدد التعويضات (5) حالات فقط وفي هذا العام وصل عدد الطلاب الذين تنطبق عليهم الشروط والضوابط إلى (30) طالبا مستفيدا من التعويضات.

ناشدوا عبر "سبق" وزير الصحة بإنهاء معاناتهم

خريجو الدبلومات الصحية غير المطابقين يطالبون بحقهم في التعيين

المصدر: جريدة سبق الاثنين 16 رمضان 1435هـ - 14 يوليو 2014م

http://sabq.org/SZfgde

خلود غنام- سبق- الرياض:

توجه عدد من خريجي الدبلومات الصحية غير المطابقين أمس الأحد لمقابلة مدير فرع وزارة الخدمة المدنية بالمدينة المنورة، لشرح معاناتهم في انتظارهم للتوظيف، واستبعادهم من التوظيف رغم صدور أمر ملكي بتعيينهم بتاريخ (2/ 7/ 1432هـ رقم 121/ ا).

وقال سعود الجهني لـ"سبق" أحد الفنيين المستبعدين من الأمر الملكي :لازالت معاناة خريجي الدبلومات الصحية غير المطابقين شائكة في وزارة الخدمة المدنية ووزارة الصحة، واستبشرنا خيراً في خبر تداول بين الصحف بإغلاق ملف القضية بشكل كامل خلال أسبوعين".

وأضاف الجهني "توجهت أنا و 11 خريجاً لفرع وزارة الخدمة المدنية في المدينة المنورة والتقينا مدير فرع الخدمة المدنية محمد بن سليمان بن حسان الذي أفاد أن الملف قيد الدراسة وعلى طاولة وزير الصحة المكلف، وإنه لم يردهم إلى اليوم أي قرار من وزارة الخدمة المدنية بخصوص موضوعهم وتعيينهم، وإنما هناك مفاضلة في 15 شوال، وطالبناه النظر بوضعنا وتطبيق الأمر الملكي الذي تم استبعادنا منه ظلماً".

وطالب الخريجون عبر "سبق" وزير الصحة المكلف النظر في وضعهم وإنهاء معاناتهم، وتأكيد خبر إنهاء معاناتهم وتعيينهم بشكل فوري.

خميس مشيط.. رحلة الحصول على "صهريج ماء" تمتد لـ12 ساعة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 16 رمضان 1435هـ - 14 يوليو 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=194322&CategoryID=5

خميس مشيط: محمد آل ماطر

في وقت نفت فيه المديرية العامة للمياه بمنطقة عسير وجود أزمة للمياه في محافظة خميس مشيط، رصدت "الوطن" خلال جولة ميدانية أمس، وجود العشرات من المواطنين داخل صالات صرف كروت مياه التحلية بمحطتي توزيع المياه الرئيسية بخميس مشيط والرونة، ولم يقف الأمر عند ذلك إذ يمتد وقت تسجيل الاسم أو الحصول على رقم لفترة تمتد إلى نحو 12 ساعة، وربما تنتهي بالفشل لعدم وجود كروت جديدة.

وشهدت محطة التوزيع الرئيسية بالمحافظة خلال الـ4 أيام الماضية تجمع العشرات للحصول على رقم انتظار، فيما يعود البعض فور مشاهدتهم الزحام مع أبواب الصالة، وفي حال حصول البعض على كرت ماء تبدأ مرحلة البحث عن الصهريج الخاص.

أما محطة التوزيع بالرونة المجاورة للقاعدة الجوية بالمحافظة فكان الحال أسوأ مما هو عليه في الأولى، إذ كشفت جولة الصحيفة ظهر أمس وجود موظف واحد فقط في صالة توزيع الأرقام، يقابله عشرات من المواطنين في انتظار توزيع الأرقام للحصول على صهريج ماء، كما تقمصت "الوطن" دور الباحث عن صهريج ماء، وتجولت بين صهاريج المياه التي يقودها مقيمون، حيث رفض الجميع أي صفقة غير نظامية وبدون الحصول على كرت، مؤكدين أن هناك "كاميرات" تلاحقهم وتسجل مخالفتهم، إلا أن بعض الصهاريج التي يقودها بعض الشباب السعوديين أبدوا استعدادهم بتوفير الطلبات من خلال سوق سوداء بأسعار مضاعفة.

وتتركز أغلب الشكاوى في المحطة على رفض سائقي الصهاريج الخروج مع من يمتلكون كروتا بحجة بعد المسافة أو عدم الاتفاق على السعر، بينما آخرون يشتكون من طول انتظارهم وحاجتهم للماء، وآخرون بتسليم سائق الصهريج الكرت دون الوصول له.

وأوضح المواطن محمد الشهراني، أنه استطاع الحصول على كرت من المحطة عند السادسة صباح أمس، وما زال ينتظر وصوله للمنزل حتى فترة المغرب، مطالبا مديرية المياه بالتدخل وحل معاناتهم وعدم تبرير المشكلة التي يستطيع أي زائر لمحطتي التوزيع بالمحافظة مشاهدتها من خلال طوابير المواطنين.
في السياق ذاته، استغل سائقو صهاريج الماء المعبأة من "الآبار" الأزمة، ورفعوا الأسعار إلى نحو 40%، بحجة الزحام وغلاء التعبأة، وأصبح سعر بيع صهريج الماء سعة 9 أطنان بـ 120 ريالا بدلا من سعره الحقيقي البالغ 70 ريالا، فيما بلغ سعر الصهريج سعة 16 طنا 280 ريالا بدلاً عن سعره السابق بـ140 ريالا.
من جهته، أكد مدير إدارة المياه المكلف تركي بن أحمد بن مفرح في تصريح إلى "الوطن" أمس، أن إمدادات المياه في خميس مشيط جيدة، ولا يوجد نقص يبرر الزحام الحاصل، مبينا أن نظام الحجز الإلكتروني للصهاريج جاهز وتم استخدامه قبل نحو 6 سنوات حينما كانت هناك أزمة للمياه واستخدم كذلك في فترة الصيف، لافتا إلى أن استخدامه سابقا كان لوجود معاناة حقيقية تتركز في نقص الإمدادات بعكس الفترة الحالية.
يذكر أن المديرية العامة للمياه بمنطقة عسير أصدرت بياناً صحفياً قبل أيام، تضمن تأكيدها بأنه لم يحدث إغلاق لشبكات المياه بل إنها تعمل وفق كميات المياه المتوفرة، مؤكدة أنها لا تعلم كيف يتحول طلب متزايد على المياه لعدة عوامل إلى تداول مفردة أزمة مما يسهم في نشر الشائعات وتوجه البعض - حتى من تتوفر لديه مياه في الوقت الحالي - للسباق على صهاريج المياه من منطلق أن هناك تخوفا من أزمة مياه تعصف بالمنطقة.
وأوضحت المديرية أنه استجد في اليومين الفائتين نقص في كمية المياه التي تصل للمنطقة من قبل المؤسسة العامة لتحلية المياه للمنطقة نتيجة عطل خارج عن إرادة المؤسسة، وبالتالي فالمديرية تؤدي الدور المناط بها وهو توزيع المياه المحلاة القادمة من محطات الشقيق ووفق آلية العمل الموسمية، مشيرة إلى أن هذا النقص لا يمكن تجاوز تأثيره الطفيف ما لم يتقاطع مع وعي المواطن وإدراكه بأن هذه الأعطال الطارئة تحدث بين وقت وآخر لعوامل جوية أو فنية.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

بخلاف مكاتب الاستقدام .. "العمل" لـ "الاقتصادية" :

إلزام شركات الاستقدام بتوفير بديل للعاملة المنزلية الهاربة طوال مدة العقد

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 16 رمضان 1435هـ - 14 يوليو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/07/14/article_866984.html

رنا حكيم من جدة
قال لـ"الاقتصادية" مسؤول في وزارة العمل: إن شركات الاستقدام الجديدة تضمن حفظ حقوق المواطنين في حال هروب العاملة المنزلية خلال فترة العقد، على عكس مكاتب الاستقدام الأهلية التي تكفل توفير عاملة بديلة خلال الشهور الثلاث الأولى فقط.
يأتي ذلك في وقت تشهد فيه غالبية البيوت السعودية حالات هروب كثيفة للعاملات المنزليات قبل شهر رمضان وخلاله، ما سبب في تضرر المواطنين وضياع أموالهم.
زياد الصايغ
وأكد لـ"الاقتصادية" زياد الصايغ، وكيل الوزارة لخدمات العملاء والعلاقات العمالية، أن وزارة العمل تعمل بكل عزم على تنظيم سوق الاستقدام بشكل مستمر، وذلك بتوفير حاجة المواطنين من العمالة بشكل نظامي يحفظ حقوق الأطراف الثلاثة من: صاحب العمل، والعامل، ومكاتب وشركات الاستقدام، وذلك عبر توقيع عدة اتفاقيات مع عدد من الدول، والعمل على البحث عن دول جديدة للاستقدام منها، وكان آخرها جمهورية الهند.

وحول تغيب العمالة، ودور الوزارة في الحد منه والحفاظ على حقوق المواطنين خصوصاً إن شهر رجب وحده شهد تسجيل هروب لـ 6524 عاملة منزلية، أشار الصايغ إلى أن شركات الاستقدام الجديدة تضمن حقوق صاحب العمل، حيث تعمل على توفير بديل للعاملة أو العامل بشكل مباشر خلال كامل فترة العقد، وليس جزءا منه.
وأوضح وكيل وزارة العمل أن الإجراءات الصحيحة التي يجب على صاحب العمل اتخاذها لحماية حقوقه واسترداد أمواله في حال تغيب العمالة المنزلية، فإن المكتب يضمن حقوق صاحب العمل إذا تغيبت العمالة خلال فترة التجربة (ثلاثة شهور)، ويجب على صاحب العمل حفاظاً على حقوقه أن يقوم بالإبلاغ عن العامل المتغيب.
وأضاف: "كما يحق لصاحب العمل التقدم بشكوى لدى أقرب فرع لجنة تسوية خلافات العمالة المنزلية والمنتشرة في مكاتب العمل، وذلك لتقديم دعوى على العامل أو العاملة المتغيبة بعدم استكمال فترة العقد وفق بنود اللائحة"، كما يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات حول ذلك عن طريق زيارة موقع مساند.
وتتحفظ وزارة العمل على استخدام المواطنين والعاملين في مجال الاستقدام لفظ "كفيل"، والتي تطلق عادة على صاحب العمل السعودي الذي لديه عدد من العمال الأجانب تحت كفالته، حيث دعت الوزارة لاستبدال مصطلح "هروب العمالة من العمل" إلى "التغيب عن العمل"، حيث يأتي ذلك ضمن جهود الوزارة في تنظيم سوق العمل السعودي وحفظ حقوق العاملين فيه.
وعن رصد حالات تعاقد مع عمالة مريضة وتحذيرات ممثليات المملكة بالخارج من التعامل مع عدد من المراكز صحية في عدة دول، مثل الفلبين، لمخالفتها إجراءات الكشوف الطبية، وإعداد العمالة التي تم إرجاعها بعد قدومها للمملكة، بين الصائغ أنّ آلية الكشف على العمالة يتم من خلال مراكز طبية يتم اختيارها بشكل دقيق من قبل سفارات المملكة في الخارج.
وعن عزم وزارة العمل وضع مزيداً من الاشتراطات والعقوبات الجديدة ضد العمالة المتغيبة، لضمان عدم تكرار ذلك، ذكر وكيل وزارة العمل لخدمات العملاء والعلاقات العمالية أن العقوبات نصت عليها اللائحة الخاصة بالاستقدام بشكل واضح، ويجب على صاحب العمل معرفة الحقوق والواجبات الخاصة بالعمالة المنزلية وذلك بزيارة موقع مساند للتعرف بشكل تفصيلي على اللائحة.
وتنص اللائحة التي استندت على لائحة العمالة المنزلية ومن في حكمهم، والصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (310) بتاريخ 7-9-1434هـ، أن عقوبة العامل الذي يخالف أحكام لائحة العمالة المنزلية دفع غرامة مالية لا تزيد على ألفي ريال، أو بمنعه من العمل في المملكة نهائيا، أو بهما معا، ونصت اللائحة على جواز تعدد الغرامات بتعدد المخالفات المثبتة على عامل الخدمة المنزلية، وأن يتحمل عامل الخدمة المنزلية المخالف تكاليف عودته إلى بلده، فإن لم تكن له مستحقات مالية تفي بالغرامات المقررة عليه، يرحل إلى بلده على حساب الدولة، مع عدم الإخلال بالعقوبات الواردة في الأنظمة الأخرى.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

.. وزيادة رياض الأطفال 100 ٪ خلال السنوات الـ 5 المقبلة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 16 رمضان 1435هـ - 14 يوليو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/07/14/article_867024.html

عبد السلام الثميري من الرياض
وضعت وزارة التربية والتعليم خطة لزيادة عدد مدارس رياض الأطفال في السعودية خلال السنوات الخمس المقبلة، وذلك بإحداث 1500 روضة حكومية، بواقع 300 روضة كل عام، وبنسبة زيادة ستصل لنحو 100 في المائة، إضافة إلى توضيف 3500 خريجة.
وعلمت "الاقتصادية" أن خبراء رياض الأطفال سيعملون على تقييم مدارس تعليم رياض الأطفال في عدد من المناطق والمدن، وذلك للمشاركة في إعداد وثيقة معايير تعلم نمائية للفئة العمرية من ثلاثة أعوام إلى ستة، من خلال تقديم مناهج لمرحلة رياض الأطفال بصورة احترافية، تتصف بالجودة.

واعتمد الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم، أمس، البرنامج التنفيذي للتوسع في رياض الأطفال للسنوات الخمس المقبلة، وذلك استجابة للأمر السامي الخاص بالموافقة على برنامج دعم مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام.
ودعا الفيصل في تنفيذ الآلية التي تهدف إلى مضاعفة المجموع الحالي للروضات البالغ عددها 1591 روضة خلال السنوات الخمس المقبلة.
وبحسب الآلية المعتمدة فسوف يتم زيادة الطاقة الاستيعابية لرياض الأطفال بنسبة 123 في المائة عن الطاقة الاستيعابية الحالية البالغة 123.3 ألف طفل، ليصل المجموع الكلي للطاقة الاستيعابية إلى 273.3 ألف طفل.
وسيقابل زيادة عدد الروضات توظيف 3500 معلمة من الخريجات المتخصصات في رياض الأطفال على مدى خمس سنوات، ليصبح عدد المعلمات في رياض الأطفال 18691 معلمة، إضافة إلى الاستفادة من المعلمات الزوائد من غير المتخصصات بعد تدريبهن ليصل المجموع الكلي إلى 24191 معلمة.
ووضعت الآلية الجديدة الضوابط والشروط الكفيلة بإنشاء الروضات على أحدث طراز بما يراعي السلامة واحتياجات البيئة التربوية والكلفة المناسبة، إضافة إلى السماح بإمكانية التوسع في الطاقة الاستيعابية للمبنى مستقبلا.
وأكدت "التربية" على الآلية التنفيذية على إعطاء القرى والهجر وأحياء المدن التي لا تصل إليها خدمات التعليم الأهلي أولوية خاصة في المشروع، بما يحفل حق التعليم للجميع، وذلك في إطار سعي الوزارة إلى جعل رياض الأطفال مرحلة مستقلة وفق خطة تطوير التعليم التي تنسجم مع خطة التنمية وخطتي وزارة التربية والتعليم الاستراتيجية والتنفيذية المتعلقة برياض الأطفال.
وتمضي الوزارة في تنفيذ خطة استراتيجية وطنية للتعليم في الطفولة المبكرة من سن الولادة وحتى ثماني سنوات، تشمل قاعدة بيانات إحصائية لأعدادهم في السعودية.
وتسعى الوزارة إلى الاستعانة بالشراكة مع عدد من المؤسسات المحلية والعالمية المهتمة بمراحل الطفولة المبكرة للاستفادة من تجاربها، والاطلاع على مناهجها التعليمية، وآلية تدريب معلمات هذه المرحلة، وذلك بعد أن حققت خلال السنوات الثلاث الماضية نسبة نمو في التوسع في مرحلة رياض الأطفال وصلت إلى 100 في المائة، حسب الإحصائيات الرسمية.

الحياة AL HAYAT

في أحدث اتفاق.. راتب العاملة الهندية 1200 ريال وعمرها 30 عاماً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 رمضان 1435هـ - 15 يوليو 2014م
اضغط هنا

الدمام - منيرة الهديب
حدد اجتماع عقده مسؤولو وزارة العمل السعودية واللجنة الوطنية للاستقدام مع ممثلي السفارة الهندية في الرياض، سقفاً أعلى لرواتب العاملات المنزليات الهنديات قدره 1200 ريال. واشترط الاتفاق ألا يقل عمر العاملة المنزلية الهندية عن 30 عاماً. (للمزيد)
ويأتي ذلك بعد أن توصلت وزارة العمل مع الجانب الهندي إلى صياغة العلاقة التعاقدية بين صاحب العمل والعامل، بما يضبط الاستقدام ويحمي حقوق جميع الأطراف. وقال رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام سعد البداح لـ«الحياة» إن راتب العاملة الهندية لن يتجاوز 1200 ريال، والأجر من طريق السفارة. وأضاف: «عقدنا اجتماعاً في وزارة العمل، ضم عدداً من مسؤولي وزارة العمل وممثلي السفارة الهندية، لإيضاح آلية استقدام العمالة الهندية، إذ تم الاستفسار من ممثلي السفارة عن إجراءات الاستقدام للعمالة المنزلية، وتمت الإفادة بأن الإجراءات تتضمن توقيع عقد بين صاحب العمل والعاملة، وفقاً للعقد الذي أقرته وزارتا العمل السعودية والهندية».
وأكد البداح أن فتح باب الاستقدام من الهند سيكون له تأثير قريباً في سد حاجة البلد من العمالة المنزلية. وأضاف: «قد يكون سير العمل في بدايته بطيئاً، ولكن سيكون أسرع بعد فترة وجيزة، وأدعو مكاتب الاستقدام إلى التواصل مع اللجنة

لإنهاء إجراءات تسجيلهم في السفارة الهندية، وسيتم التعميم خلال هذا الأسبوع رسمياً على الغرف التجارية بتفاصيل الآليات».
وكانت وزارة العمل أعلنت بدء إصدار تأشيرات لاستقدام العمالة المنزلية النسائية من الهند اعتباراً من الأحد الماضي، بعد أن توصلت مع الجانب الهندي إلى صياغة العلاقة التعاقدية، بما يضبط الاستقدام، ويحمي حقوق جميع الأطراف.

لائحة لترخيص أنشطة "الأسر المنتجة" السعودية والعمل من المنزل

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 رمضان 1435هـ - 15 يوليو 2014م
اضغط هنا

جدة - أحمد الهلالي
في خطوة تهدف إلى دعم الأسر المنتجة في السعودية، كشفت مصادر مطلعة لـ «الحياة»، أن الجهات المعنية تعمل على وضع لائحة لترخيص أنشطة الأسر المنتجة والعمل من المنزل خلال الفترة المقبلة.

ولفتت المصادر إلى أن هذه الخطوة تأتي على خلفية نتائج مسح ميداني بشأن الأسر المنتجة، إذ كشفت عن معوقات عدة تواجه مشاريع الأسر المنتجة في المملكة وتحول دون اضطلاعها بدورها الاقتصادي المأمول وانطلاقها نحو آفاق أرحب من العمل والعطاء.
وأكدت أن من أكثر المشكلات التي تواجه تلك الأسر عدم وجود أنظمة ولوائح لترخيص عمل الأسر المنتجة وعدم وجود جهة مرجعية وغياب الجهات التدريبية المتخصصة وعدم وجود آليات وجهات لتمويل ورعاية الأسر المنتجة.
وكان مجلس الغرف السعودية شكّل في وقت سابق وحدة خاصة بالأسر المنتجة تتولى مهمة التنسيق وتوحيد جهود مختلف الجهات وتتلقى المعلومات والدراسات ذات العلاقة بحيث تكون بمثابة جهة مرجعية تعنى بالمواضيع الخاصة بتنمية وتطوير الأسر المنتجة، كما شكل فريق عمل للتدريب وفريقاً للتسويق وفريقاً للتمويل وفريق عمل للتوعية وفريقاً للتراخيص وفريقاً للسياسات والحوافز.
فيما وضع مجلس الغرف السعودية عدداً من الآليات لدعم وتنفيذ برامج الأسر المنتجة، وحصر الجهات ذات العلاقة بمشاريع الأسر المنتجة والداعمة لهم، وتحديد أنشطة هذه الجهات ونوع الدعم المقدم منها سواء كان تمويلاً أم تدريباً أم تسويقاً، إذ بلغ تقدير عدد الجهات الداعمة للأسر المنتجة أكثر من 29 جهة في جميع مناطق المملكة.
كما نفذ مسح ميداني للجهات التي تدعم الأسر المنتجة متضمناً التحديات والصعوبات التي تواجه الأسر المنتجة في التوعية والتراخيص والتدريب والتوظيف والتمويل والتسويق والسياسات والحوافز، مع تقديم الحلول المقترحة والجهات المعنية بتفعيلها، وتفعيل الشراكة مع الجهات المعنية بدعم الأسر المنتجة في القطاعين العام والخاص، وإيجاد برامج عملية لدعم وتنمية الأسر المنتجة، إذ تم تشكيل ستة فرق عمل لدراسة القضايا الخاصة بالأسر المنتجة بحيث يكون كل فريق متخصصاً في مهمة من المهمات المعنية بدعم الأسر المنتجة وإيجاد برامج عملية لدعم وتنمية الأسر المنتجة. يذكر أن جمعية البر في محافظة جدة وضعت برنامجاً يهدف إلى مساعدة الأسر الفقيرة والمستفيدة من الجمعية سواء مادياً أم عينياً وحتى الأسر محدودة الدخل غير المسجلة في الجمعية لتصبح أسراً منتجة تساعدها الجمعية بطريقة غير تقليدية وذلك بإدخالها في برنامج إقراض متدرج بطريقة ميسرة تساعدها على إقامة مشاريع متناهية الصغر من داخل منازلها

بهدف زيادة دخلها واكتفائها ذاتياً، كما يهدف البرنامج إلى رفع المستوى المعيشي لأفراد الأسرة من النواحي الاقتصادية والتعليمية والصحية وإكساب أفراد الأسرة مهارات فنية وحرفية وإتاحة الفرصة أمامهم للإنتاج وتحقيق رسالة ورؤية الجمعية، من خلال تطوير مساعدة الأسر بمفهوم علمي معاصر.

"العمل" تحذر مكاتب الاستقدام من منح التفاوض الإلكترونية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 17 رمضان 1435هـ - 15 يوليو 2014م
اضغط هنا

الرياض – «الحياة»
جددت وزارة العمل تحذيرها لجميع مكاتب الاستقدام بعدم التفويض للغير، سواء بمقابل مالي أو من دون، بوصفه مخالفة لأنظمة الوزارة، مؤكدة أنّ مسؤولية الاستقدام مقتصرة على المكاتب والشركات المرخص لها بالاستقدام، ليكون المكتب الوسيط مسؤولاً بالتفاوض مع العامل في الخارج والتوقيع نيابة عن صاحب العمل، ولصاحب العمل اختيار العمالة بتحديدهم فقط، أما المكتب فهو المسؤول عن استكمال إجراءات الاستقدام.
وأوضح مدير المركز الإعلامي بالوزارة تيسير المفرج أنَّ منح «التفاويض الإلكترونية» مخالفة يعاقب عليها مكتب الاستقدام، مشيراً إلى أن وزارة العمل تتابع عمل هذه المكاتب بصفة مستمرة للتأكد من مدى التزامها بالتعليمات الصادرة من الوزارة، لحماية حقوق المواطنين، وذلك من خلال اللجنة المشتركة بين وزارتي العمل والخارجية التي شُكلت مطلع كانون الأول (ديسمبر) الماضي، لمتابعة المكاتب التي تمنح تفاويض إلكترونية لمكاتب الخدمات العامة، والتي بدورها تزاول الأعمال عن طريق استفادتها من هذه التفاويض، ما زاد في أسعار الاستقدام للعمالة المنزلية وعدم الاهتمام بحقوق المواطنين المتعاملين مع المكاتب غير المصرح لها.
وأضاف أنه تم طلب تقرير من وزارة الخارجية بعدد التفاويض الصادرة من كل مكتب ليتم التأكد من التزام المكاتب من عدمه، إذ تم على ضوئه إيقاف ما يزيد عن 20 مكتباً مخالفاً، إذ أنّه استناداً للمادة 56 من لائحة شركات الاستقدام يتم إيقاف خدمات المكاتب الإلكترونية «بخاصية التفويض الإلكتروني» لكافة المخالفين.
وأشار المفرج إلى أنّ المشاكل الناجمة من تفويض مكاتب استقدام لغيرها، تتمثل في دخول عمالة للمملكة من دون علم أصحاب العمل، وعدم حفظ الحقوق لصاحب العمل وللعامل، ودخول مكاتب وأفراد غير مرخص لهم للاستقدام، وعدم القدرة على استرداد الحقوق في حال تقدم المواطن بشكوى على عملية الاستقدام، وكذلك تظليل المواطنين من خلال الإعلانات المظللة للاستقدام.
وأكد أن وزارة العمل تهيب بالمواطنين والمقيمين، عدم التعامل مع مكاتب الخدمات العامة التي تقوم بعملية التوسط بالاستقدام مستفيدة من خدمة «التفاويض الإلكترونية»، داعياً الراغبين بجلب العمالة التوجه مباشرة لمكاتب الاستقدام المصرح لها، والتي يبلغ عددها 338 مكتباً والمُعلنة على موقع مساند، وذلك لحماية حقوقهم ومنع الغير من استغلالهم.

مجلس الوزراء يستنكر التصعيد الإسرائيلي وسلسلة الغارات الوحشية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 رمضان 1435هـ - 15 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/952855

جدة - واس :
رأس صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء ، مساء اليوم الاثنين، في قصر السلام بجدة.
وفي بداية الجلسة ، اطلع مجلس الوزراء على نتائج المباحثات التي جرت بين خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله- وفخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية الشقيقة ، منوهاً بعمق العلاقات بين البلدين الشقيقين والحرص على دعمها وتعزيزها في مختلف المجالات ، كما اطلع المجلس على فحوى الاتصال الذي تلقاه الملك المفدى - حفظه الله - من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حول مجمل الأحداث على الساحتين الإقليمية والدولية.
وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن المجلس اطلع على جملة من التقارير حول مستجدات الأحداث على الساحات العربية والإقليمية والدولية خاصة ما يتعرض له أبناء الشعب الفلسطيني في ظل التصعيد العسكري الإسرائيلي الخطير على أرض فلسطين ومقدساتها ، مثمناً توجيه خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - بتقديم دعم عاجل قدره مئتا مليون ريال للهلال الأحمر الفلسطيني لتأمين الاحتياجات العاجلة من الأدوية والمستلزمات الطبية لعلاج ضحايا الاعتداءات والقصف الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة.
وعبر المجلس في هذا الشأن عن إدانة المملكة العربية السعودية واستنكارها للتصعيد الإسرائيلي العسكري وسلسلة الغارات الوحشية على قطاع غزة التي أسفرت عن سقوط المئات من الشهداء والجرحى من أبناء الشعب الفلسطيني ، مجدداً دعوة المملكة العربية السعودية مجلس الأمن في الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان في جنيف للقيام بواجبهما وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة بحق إسرائيل وسرعة التحرك لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وكل الجرائم والانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني .
كما شدد المجلس على ما تضمنه البيان الختامي لاجتماع اللجنة التنفيذية الاستثنائي الموسع لوزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي وما اشتمل عليه في هذا الخصوص من استنكار وإدانات للجرائم البشعة التي يتعرض لها أبناء الشعب الفلسطيني ودعوة المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين واتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني .
وأعرب مجلس الوزراء عن تقديره لما تقوم به الحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سوريا من جهود متواصلة لتوفير أماكن الإيواء وتأمين الغذاء وتقديم الدواء ووجبات الإفطار للصائمين المتضررين من النازحين في الدول المجاورة لسوريا واللاجئين في دول الجوار مما كان له الدور الأبرز والمؤثر في الإسهام في التخفيف من آثار هذه الكارثة الإنسانية على أبناء الشعب السوري الشقيق .
وبين أن مجلس الوزراء استعرض بعد ذلك، عدداً من الموضوعات في الشأن المحلي ورفع الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين على ما يوليه من اهتمام لخدمة القرآن الكريم ، مؤكداً أن رعايته للجائزة العالمية لخدمة القرآن الكريم وحفلها الذي نظمته الهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم ، يجسد حرصه - أيده الله - على كل ما فيه خدمة للإسلام والمسلمين والعناية بكتاب الله .
ونوه المجلس بما حققه الفريق السعودي للرياضيات ممثلاً لوزارة التربية والتعليم ومؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع "موهبة" من إنجاز وحصوله على ميداليات وشهادات تقدير في الدورة الخامسة والخمسين للأولمبياد الدولي للرياضيات الذي أقيم في دولة جنوب أفريقيا، مؤكداً أن هذا الإنجاز يترجم رؤية خادم الحرمين الشريفين رئيس مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع ، وضرورة الاستثمار في العقول السعودية وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة للمشاركة في نهضة الوطن والتحول إلى مجتمع المعرفة .
استمع المجلس إلى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية عما توصل إليه الاجتماع الحادي والعشرون لأصحاب السمو أمراء المناطق من نتائج حول ما تدارسه من موضوعات عن تحسين وتطوير الأداء بالوزارة وإمارات المناطق والوسائل الكفيلة بتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين ، ورفع سموه شكره لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد وسمو ولي ولي العهد على توجيهاتهم - حفظهم الله - التي تقضي بتيسير وتسهيل جميع أمور المواطنين أينما كانوا في مختلف إمارات المناطق.

وأفاد الدكتور عبدالعزيز خوجة ، أنه بناءً على التوجيه السامي الكريم اطلع مجلس الوزراء خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 1435/9/17هـ (حسب تقويم أم القرى) على عدد من الموضوعات ، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها ، كما اطلع على ما انتهت إليه كل من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء واللجنة العامة لمجلس الوزراء ولجنتها الفرعية في شأنها ، وانتهى المجلس إلى ما يلي :

أولاً :

الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال البنية التحتية للمفاتيح العامة بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الاتصالات وتقنية المعلومات ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (50 / 29) وتاريخ 14 / 6 / 1435هـ، وافق مجلس الوزراء على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال البنية التحتية للمفاتيح العامة بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (المركز الوطني للتصديق الرقمي) في المملكة العربية السعودية وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات في جمهورية مصر العربية ، الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ 2 / 11 / 1434هـ.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

من أبرز أهداف هذه المذكرة :

1 - تبادل ونقل الخبرات في مجالات أمن المعلومات المتعلقة بأنظمة البنية التحتية للمفاتيح العامة.

2- التعاون المشترك في التنظيم والمشاركة في اللقاءات العلمية والمؤتمرات والندوات والدورات التدريبية ، وجلسات العمل ، وتبادل الزيارات.

ثانياً :

بعد النظر في قراري مجلس الشورى رقم (147 / 75) وتاريخ 19 / 2 / 1432هـ ورقم (35 / 18) وتاريخ 12 / 6 / 1434هـ ، وافق مجلس الوزراء على نظام إجراءات التراخيص البلدية.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ومن أبرز ملامح هذا النظام :

1 - يمنح النظام وزارة الشؤون البلدية والقروية اختصاص إصدار التراخيص البلدية للأنشطة بجميع أنواعها ، ويقرر عدم جواز ممارسة أي نشاط إلا بعد الحصول على ترخيص بلدي وترخيص من الجهة الحكومية المختصة وذلك بحسب حال كل نشاط ووفقاً للأنظمة واللوائح.

2 - يُنشئ النظام في كل أمانة وبلدية فئة (أ) مكتب تنسيق لتسهيل إجراءات إصدار التراخيص البلدية وتراخيص الجهات الحكومية المختصة ، ويجيز لوزارة الشؤون البلدية والقروية - وفقاً للأنظمة المتبعة - الاستعانة بالمكاتب الهندسية والشركات والمؤسسات الخاصة لتسهيل إجراءات إصدار التراخيص البلدية.

ثالثاً :

بعد الاطلاع على ما رفعه الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (68 / 31) وتاريخ 30 / 7 / 1434هـ، وافق مجلس الوزراء على نظام الأعلاف.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ومن أبرز ملامح هذا النظام :

1 - يهدف النظام إلى تحقيق ضمان مأمونية الأعلاف وسلامتها ، وحماية صحة الحيوان.

2 - يُوجب النظام الحصول على ترخيص من الهيئة العامة للغذاء والدواء قبل ممارسة أي نشاط في مجال الأعلاف - عدا نشاط الزراعة - ، وذلك وفقاً للشروط والمتطلبات التي تحددها اللائحة التنفيذية للنظام.

3 - يمنح النظام الهيئة العامة للغذاء والدواء الحق في إصدار قرار بوقف تداول الأعلاف من مصدرها أو في الأسواق ، والتحفظ عليها ، وذلك عند الاشتباه في تسببها في نفُوق أي نوع من الحيوانات أو إصابته أو تضرره.

رابعاً :

وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ، وذلك على النحو التالي :

1 - تعيين نايف بن عمر بن عبدالرحمن بن ربيعان على وظيفة أمير الفوج (العاشر) بالقصيم بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الحرس الوطني.

2 - تعيين محمد بن خالد بن مشاري بن بصيّص على وظيفة أمير الفوج (الثالث والعشرين) بحائل بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الحرس الوطني.

3 - تعيين فلاح بن مشعل بن ضيدان بن حثلين على وظيفة أمير الفوج (السابع والثلاثين) بعرعر بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الحرس الوطني.

4 - تعيين عثمان بن ناصر بن علي المحيميد على وظيفة (نائب الرئيس المساعد للرقابة على الأداء) بالمرتبة الخامسة عشرة بديوان المراقبة العامة.
5 - تعيين عثمان بن عبدالرحمن بن عثمان اليحيا على وظيفة (نائب الرئيس المساعد لشؤون الفروع) بالمرتبة الخامسة عشرة بديوان المراقبة العامة.
6 - تعيين عبداللطيف بن عبدالرحمن بن عبداللطيف بوسبيت على وظيفة (خبير إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بديوان المظالم.
7 - تعيين المهندس / عبدالمنعم بن محمود بن حماد الراشد على وظيفة (أمين منطقة الحدود الشمالية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الشؤون البلدية والقروية.
8 - تعيين عبدالله بن علي بن عبدالله المخلف على وظيفة (رئيس كتابة عدل) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة العدل.
واطلع مجلس الوزراء على تقريرين سنويين لوزارة الصحة ، وصندوق التنمية العقارية ، عن عامين ماليين سابقين ، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيهما ، ووجه حيالهما بما رآه.
هذا ، وسترفع الأمانة العامة لمجلس الوزراء نتائج هذه الجلسة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - ليتفضل بالتوجيه حيالها بما يراه النظر الكريم.

تظليل مسار العربات لذوي الاحتياجات الخاصة على جسر أجياد

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 رمضان 1435هـ - 15 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/952766

مكة المكرمة - خالد عبدالله
أنهت الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي تظليل مسار العربات لذوي الاحتياجات الخاصة على جسر أجياد المؤدي للدور الأول بالمسجد الحرام. وأوضح مدير المشاريع المهندس سلطان بن عاطي القرشي أن جسر أجياد يقوم بدور حيوي في نقل حركة المصلين والعربات من الساحة الخارجية للحرم من ناحية الجنوب الشرقي للدور الأول من التوسعة الأولى مباشرة، دون الحاجة للمرور بساحة الحرم، أو تقاطع مسارهم بالحركة الحاشدة داخلها، كما هيأت سلالم كهربائية على منسوب الجسر تقلهم لسطح الحرم. ولفت إلى أن مسار العربات على جسر أجياد يؤدي إلى جسر المطاف المؤقت والذي يعمل على فصل حركة العربات عن الطائفين طيلة مدة تنفيذ مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله لزيادة الطاقة الاستيعابية للمطاف.
المهندس القرشي
واستطرد القرشي أنه تم تركيب مظلات لتغطية ممر العربات بجسر أجياد من أجل حماية الزوار والمعتمرين من أشعة وحرارة الشمس أثناء فترة الانتظار بطول (105) أمتار وعرض أربع أمتار، وهذه المظلات مصنوعة من مادة " pvc" الألمانية وهي مادة غير قابلة للاشتعال، وتم تثبيت هذه الأشرعة على قطاعات حديدية مناسبة جمالياً ووظيفياً مع الدور الذي ستؤديه.
وذكر أنه تم تجديد وتطوير مشربيات مياه زمزم بالساحة الشرقية أسفل جسر الصفا وهي تتكون من 6 مجمعات، ويصل إجمالي عدد نوافير الشرب في هذه المجمعات إلى 82 نافورة شرب، وقد تمت تكسيتها برخام (الكرارة). كما يوجد أيضاً 6 مجمعات للمواضئ بدون مقاعد رخامية بإجمالي 111 صنبوراً بالإضافة إلى 3 مجمعات مواضئ تحتوي على مقاعد رخامية تصل إلى 67 صنبوراً، وأيضاً تم تزويد هذه المجمعات بنقطتين لتعبئة مياه زمزم بالساحة الشرقية.

تشريع جديد ينظم تحصيل الديون ويقضي على استغلال المماطلين

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 17 رمضان 1435هـ - 15 يوليو 2014م
اضغط هنا

سعيد الزهراني - الطائف
كشفت وزارة التجارة والصناعة عن وجود تشريع جديد يهدف إلى تنظيم تحصيل الديون وسلوكيات المحصلين ،والقضاء على ما أسماته إساءة الاستخدام من بعض المحصلين وأعدت الوزارة لائحتين الأولى لتنظيم نشاط تحصيل الديون والثانية لسلوكيات المحصلين والشروط الواجب توفرها وآلية التعامل مع المديونين
وأوضحت اللائحة الأولي والخاصة تنظيم نشاط تحصيل الديون ان لا يجوز ممارسة نشاط التحصيل إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك وفق أحكام هذا القرار، وفي المادة الثالثة يقدم طلب الترخيص إلى الوزارة وفقًا للنموذج الذي تحدده، ويشترط لإصدار الترخيص بممارسة نشاط التحصيل أن يتوافر في الشخص أو مالك المؤسسة أو الشركاء أو مدير الشركة أن يستوفي متطلبات الأهلية الشرعية والنظامية، و أن يكون سعودي الجنسية، وأن يكون لديه تأهيل علمي لا يقل عن شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها، وألا يكون قد أدين بأي جريمة مخلة بالأمانة، أو سبق فصله من خدمة سابقة بحكم أو قرار تأديبي نهائي، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، وأن يكون له مقر ثابت في المملكة يمارس من خلاله أعماله، و ألا يكون قد أخل بأي التزام مالي تجاه دائنيه.
وبينت اللائحة انه للشركات بمختلف أشكالها ممارسة نشاط التحصيل، وتكون الشركة مسؤولة عن ما يصدر عن من تعهد إليه بمهمات التحصيل من أخطاء أو مخالفات أو جرائم، وذلك دون إخلال بمسؤولية هؤلاء الشخصية تجاهها. ويجب أن يحرر عقد كتابي أو إلكتروني بين المحصل والدائن، يتضمن بياناتهم، وبيانات الدين، ومقداره، والأتعاب، وشروط العقد، على أن يتضمن بيانًا واضحًا لحقوق والتزامات كل طرف.
كما أوجبت على المحصل أن يستصدر من الدائن عن كل عملية تحصيل وكالة شرعية، أو تفويض خاص مصدق عليه من الغرفة التجارية والصناعية، تتضمن تخويل المحصل صراحة بالمطالبة بالدين نيابة عن الدائن
وليس للمحصل قبض الدين من المدين، و يتم التحصيل لحساب الدائن إما بأداء الدين له مباشرة أو بسحب شيك باسمه أو تحويل مصرفي لحسابه أو بأي وسيلة أخرى تحددها الوزارة، كما يجوز الوفاء بالدين بموجب حوالة حق بشرط موافقة الدائن على ذلك.
واذا أخل المحصل بأي من الشروط أو الالتزامات المنصوص عليها في هذا القرار، فللوزارة إنذاره أو إلغاء الترخيص وعدم السماح له بممارسة نشاط التحصيل لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات. وتشرف الوزارة على أعمال المحصلين، وتمارس صلاحياتها بموجب هذا القرار والأنظمة الأخرى ذات العلاقة
وجاء في اللائحة الثانية والخاصة بتنظيم مهام المحصلين انه على المحصل عدم التعامل مع المدين بطريقة خادعة أو مضللة أو غير واضحة. لا يجوز الاعتداء على المدين أو استعمال القوة معه أو إيذائه نفسيًا أو خداعه أو تضليله أو

الإضرار بسمعته أو التشهير به أو النيل من كرامته سواء أكان ذلك بالقول أو الفعل. وان يكون الاتصال بالمدين بطريقة واضحة ودقيقة وشفافة.
وأوجبت اللائحة تحقق من أسباب عدم إجابة المدين على محاولات الاتصال به. ولتحقق من أسباب عدم تقيد المدين بالتزاماته -الدورية- في أداء الدين. وعلى المحصل التحقق دومًا وعند بدء الاتصال أن الشخص الذي يخاطبه هو المدين، وذلك قبل إبداء أي معلومات عن الدين أو كيفية أدائه أو أي معلومات خاصة أخرى في هذا الشأن.
ويجب أن يكون اتصال المحصل بالمدين في أوقات مناسبة، مع الأخذ في الاعتبار ظروف المدين وأوضاعه الخاصة، و لا يجوز أن يتم الاتصال بالمدين قبل شروق الشمس ولا بعد غروبها، ومع ذلك يجوز أن يتم الاتصال في غير الأوقات المشار إليها آنفًا إذا كانت ظروف وأوضاع المدين تقتضي ذلك.
ويجب ألا يزيد الاتصال بالمدين عن ثلاث مرات في الأسبوع وبحد أقصى عشر مرات في الشهر، ويشمل ذلك الرسائل الورقية والإلكترونية.
وليس للمحصل لقاء المدين مباشرة إلا بعد تعذر طرق الاتصال الأخرى سالفة البيان، كعدم إجابة المدين أو رفضه.و ليس للمحصل لقاء المدين في مقر عمله إلا بعد تعذر لقائه في مقر إقامته ما لم يكن المدين هو صاحب العمل أو المدير أو كان ذلك بناء على طلبه. وعلى المحصل عدم إفشاء سبب الزيارة لأي شخص آخر غير المدين تحت أي ظرف أو التحدث مع المدين أمام الآخرين
إذا كان المدين قد أناب شخصًا غيره في موضوع الدين أو كان له وصي أو ولي، فعلى المحصل أن يخاطب من ينوب عن المدين أو وصي المدين أو وليه في شأن هذا الدين.
للمحصل الرجوع على المدين إذا تعذر الاتصال بمن ينوب عنه لسبب لا يعود إلى المحصل، وبعد بذل المحصل العناية اللازمة.و للمحصل الرجوع على المدين مباشرة إذا كان ذلك بناء على طلب المدين
وعلى المحصل تخصيص وحدة داخلية لتلقي الشكاوى المتعلقة بالتحصيل، وتعيين موظفين مؤهلين لتلقي الشكاوى والتعامل معها.

الشرطة تحقق في قضية شغب نزيلات دار الرعاية بمكة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 17 رمضان 1435هـ - 15 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140715/Con20140715712263.htm

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة)
يحقق مركز شرطة التنعيم مع عدد من نزيلات دار رعاية الفتيات بالعاصمة المقدسة على خلفية شغب 40 نزيلة، نتج عنه تكسير وخلع الأبواب الداخلية للعنابر في محاولة منهن للخروج، غير أن الجهات الأمنية طوقت المبنى لمنع هروبهن، فيما حاولت العاملات في الدار تهيئتهن.
وبينت لـ «عكاظ» مديرة دار رعاية الفتيات بالعاصمة المقدسة حفصة شعيب، أن مجموعة من النزيلات بعد تناول وجبة السحور ادعين رؤية الجن في أحد العنابر، فيما ادعت أخرى أن صديقتها في الدار قامت بعمل سحري لها وبدأت تصدر بعض الأصوات والحركات الهستيرية مع عدد من صديقاتها، ما أثار ذعر الأخريات، وبدأن في الصراخ والبكاء وخلع بعض الأبواب وتكسير النوافذ في محاولة منهن للخروج من العنابر، ما أدى لتدخل موظفات الدار اللاتي حاولن السيطرة على الوضع بمساعدة رجال الأمن الذين حاصروا المبنى حتى لا تتمكن أية نزيلة من الفرار.
وأكدت شعيب أن التراخي في تطبيق نظام العقوبات على نزيلات الدار، أدى لتكرار ذلك الشغب للعام التالي على التوالي، وقالت إن النزيلات قمن بنفس هذا الشغب في أول أيام رمضان العام الماضي، وتم التحقيق معهن ولم تطبق بحقهن أية عقوبة، وبسبب هذا التساهل تمادت النزيلات في تكرار الشغب والفوضى، وهذه المرة لن تمر دون أية عقوبة رادعة لهن، وبينت أنه تم تحويل المشاركات في الشغب والمحرضات عليه لمركز شرطة التنعيم للتحقيق معهن ومن ثم إصدار العقوبة

المناسبة لهن، وسيتم ضم هذه القضية إلى ملف القضية الأولى وقد تصل العقوبات إلى زيادة مدة المحكومية بحسب ما يقره الشرع، نافية بأن ما حدث كان بسبب تأخر إطلاق سراح النزيلات التي انتهت مدة محكوميتهن، أو تأخير المعاملات في الدوائر الحكومية، أو سوء تعامل موظفات الدار مع النزيلات، منوهة بأن الدار يوفر جميع احتياجات النزيلات من المأكل والمشرب والتعليم، وتقدم لهن برامج متنوعة ثقافية ودينية وترفيهية واجتماعية.

يترافعون مجاناً عن 60 سجيناً وسجينة

محامو "تراحم" يناقشون معوقات العمل في المحاكم والسجون

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 17 رمضان 1435هـ - 15 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140715/Con20140715712424.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

عقدت لجنة المحامين في لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم» بمحافظة جدة، امس اجتماعا برئاسة المحامي أشرف السراج وحضور عدد من المحامين المتطوعين للترافع عن السجناء وأسرهم، حيث تمت مناقشة عدد من القضايا والتصويت على عضوية محامين متطوعين جدد في اللجنة واستبعاد اخرين بسبب ظروفهم العملية، وناقش الاجتماع ابرز المعوقات التي تواجه اعمال المحامين المتطوعين في اللجنة فضلا عن التواصل مع الجهات ذات العلاقة.

واكد الاجتماع ضرورة الترتيب والتنسيق مع رئيس المحكمة العامة في جدة الشيخ عبدالرحمن الحسيني ورئيس المحكمة الجزائية الشيخ عبدالعزيز الشثري ورئيس دوائر التنفيذ الشيخ الدكتور علي الشهري وعقد اجتماعات بين اللجنة ورؤساء تلك المحاكم لحل العقبات وتنسيق الجهود، وتدارس المجتمعون مشكلة الوكالات التي تؤخر سير العمل في الترافع عن السجناء لعدم وجود سوى كاتب عدل واحد يزور السجناء مرتين في الاسبوع، فضلا عن الحاجة الى منح محامي لجنة تراحم مزيدا من الصلاحيات والاولويات في متابعة ملفات السجناء والاطلاع عليها، وناقش الاجتماع ملفات السجينات اللاتي ترفض اسرهن استلامهن عقب انتهاء محكوميتهن او العكس، واكدو على ضرورة التواصل مع دار الضيافة في الشؤون الاجتماعية في هذا الصدد، وطالب المجتمعون بتفعيل دور دائرة الرقابة على السجون في هيئة التحقيق والادعاء العام للنظر في ملاحظات وشكاوى بعض السجناء الذين يلجأون للجنة تراحم لا سيما في ما يتعلق ببقاء بعضهم فترات دون محكومية او تأخر اطلاقهم او ضياع معاملاتهم، فضلا عن الحاجة الى الية لايصال الادوية لبعض السجناء بشكل سريع في ما يتعلق بمرضى القلب والصرع وخلافه، مؤكدين ان اللجنة اجتمعت مع مدير سجون جدة العميد احمد الشهراني الذي ابدى تجاوبا مع اعمال اللجنة مطالبين بايجاد ضابط اتصال بين اللجنة والسجون.

وقال رئيس لجنة المحامين أشرف السراج ان اعضاء اللجنة من المحامين المتطوعين يبلغ عددهم 25 محاميا، وهم من اصحاب الخبرات والكفاءات من المحامين والمحاميات ويقدمون المشورة القانونية ويعدون اللوائح ويترافعون عن السجناء من غير القادرين على تحمل اتعاب المحاماة بعد دراسة وضعهم الاجتماعي، وقال ان اللجنة تنظر حاليا في ملفات 60 سجينا وسجينة حيث تم توزيع ملفاتهم على اعضاء اللجنة لاتخاذ اللازم حيالها، وقال ان اللجنة تقدم معونة الترافع المجاني عن السجناء فضلا عن خدمة السداد عن السجناء في قضايا الحق الخاص التي لا ترتبط بجريمة، وقال ان قضايا السجناء التي ترد للجنة منوعة تحتل المخدرات المرتبة الاولى في الجرائم الجنائية في حين ترد للجنة عدد كبير من القضايا الحقوقية.

حضر الاجتماع الذي رأسه اشرف السراج المحامون والمحاميات عبيد السهيمي، سامح تربان، احمد الزهراني، فلاح الجهني، سالم باسنبل، ناصر العي، ايهاب قملو، بيان زهران، خلود الغامدي، أميرة الزهراني، هنوف الربع، سارة باقتادة، ممدوح عطار، عبدالرحمن التويم، سراج سرتي، باسم دروب وفراس حجازي.

..و"السجون" تستعجل الحكم على الموقوفين ليستفيدوا من العفو

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 17 رمضان 1435هـ - 15 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140715/Con20140715712425.htm

أحمد السيد (جدة)
وقف مدير السجون بمنطقة مكة المكرمة اللواء مسفر بن عبيدالله السواط على سير أعمال لجان العفو المعنية بتطبيق قواعد العفو الملكي الكريم بمناسبة شهر رمضان المبارك عن بعض سجناء الحق العام في إدارات السجون بمحافظات العاصمة المقدسة وجدة والطائف، التي بدأت أعمالها فور صدور الأمر الملكي الكريم.
وأكد اللواء السواط حرص المديرية العامة للسجون على العرض العاجل لقضايا السجناء للنظر في استفادتهم من تعليمات العفو من قبل اللجان العاملة في دراسة قضايا السجناء ومدى استفادة كل سجين من تعليمات العفو فيما تعمل إدارات السجون بالمنطقة على التنسيق مع جهات التوقيف والمحاكم في استعجال استصدار الأحكام على الموقوفين تمهيدا لعرض قضاياهم على لجان العفو لإطلاق سراح المستفيدين منهم.
وعبر السواط عن عميق شكره وعظيم امتنانه لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده على هذه اللفتة السامية التي حملت أروع المعاني الإنسانية والتي تأتي امتدادا للمواقف النبيلة من قادة هذه البلاد المباركة، موضحا أنه استفاد منها عدد كبير من السجناء (سعوديين وأجانب) وأمضوا الشهر الكريم مع أسرهم وذويهم.
كما ثمن جهود أمير المنطقة تجاه مبادرة سموه الخيرة التي أثمرت عن إطلاق عدد من السجناء الموقوفين في سجون المنطقة في قضايا حقوق خاصة وحرصه على قضائهم ما تبقى من الشهر الكريم مع أهاليهم وذويهم.

وسط تذمر المراجعين من تأخر خدمتهم
بالصور.. تكدس بمكتب استقدام الباحة وموظف وحيد يخدم المراجعين

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 17 رمضان 1435هـ - 15 يوليو 2014م
http://sabq.org/Efggde

ياسر العتيبي- سبق- الباحة:
شهدت إدارة استقدام الأفراد بمكتب العمل بمنطقة الباحة، أمس الاثنين، زحاماً شديداً من المراجعين، وسط تذمرهم من قلة الموظفين الذين يقدمون الخدمة بالإدارة.

والتقطت عدسة أحد المراجعين، صوراً تظهر الزحام الشديد بالإدارة، والذي أوضح أنه لا يوجد بإدارة استقدام الأفراد بالباحة، سوى موظف وحيد يعمل جاهداً على خدمة الأعداد الكبيرة من المراجعين، مطالباً المسؤولين بتوفير موظفين، يقدمون الخدمة سريعاً للمراجعين.
صرح مدير عام فرع وزارة العمل بالباحة إبراهيم الزلفان بدوره، لـ"سبق" قائلاً: إنه بالفعل شهدت الإدارة أمس زحاماً من العملاء، وحدث بعض التأخير بسبب أمور خارجة عن الإرادة، حيث تم تحديث في برنامج الاستقدام من مركز المعلومات الوطني، الأمر الذي اعتبره العملاء قصوراً من الإدارة.
وأضاف "الزلفان" أن الإدارة تمدد يومياً ساعات دوامها عن الساعات النظامية، سعياً منها لإنهاء معاملات المراجعين، في اليوم نفسه الذي يأتي فيه المراجع، ورغبة منها في عدم تأخيرهم لأيام لاحقة، تقديراً لظروفهم.

تسليم جزء في الدمام وإيصال الباقي إلي أماكن إقامة المستفيدين

"أرامكو": توفير 321 جهاز مساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 17 رمضان 1435هـ - 15 يوليو 2014م
http://sabq.org/4dggde

سبق- الدمام:
توقع غداً الثلاثاء كل من شركة أرامكو السعودية وجمعية الرحمة الطبية الخيرية بالمنطقة الشرقية، اتفاقية تنفذ بموجبها الجمعية مبادرة أرامكو السعودية لتوفير أجهزة جديدة مساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة.
وتشمل المبادرة توفير الأجهزة لذوي الاحتياجات الخاصة وعيادة لتأهيل وتدريب الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم، عبر برنامج "البورتيج" وعيادة التقييم والاستشارات لذوي الاحتياجات الخاصة وبرنامج "إشراقة أمل"، وهو اجتماع دوري لمجموعة أمهات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، لتوعيتهم حول التعامل مع إعاقات الأطفال.
وكذلك إتاحة الفرصة لتبادل التجارب والعمل على تدريب متطوعات من أمهات الأطفال المعاقين على برنامج "البورتيج" حيث بلغ عدد المستفيدين من المبادرة 512 فيما بلغت أعداد الأجهزة المصروفة حتى اليوم، ضمن المبادرة 321 جهازا مساعدا، تم تسليم جزء منها في مقر الجمعية بالدمام فيما تم إيصال الجزء الأكبر منها إلى أماكن إقامة المستفيدين في الهجر والمناطق البعيدة، بالتنسيق مع لجان التنمية الاجتماعية وجمعيات البر في تلك المناطق.
وشملت الأجهزة الطبية المساعدة على: سماعات الإذن ألمانية الصنع وأجهزة النطق وكراسي متحركة عادية وكهربائية وأسرة طبية عادية وكهربائية ومساعدات المشي وأجهزة داعمة للمعاق مثل جهاز البخار(موسع الشعب الهوائية) وجهاز مولد الأكسجين وأجهزة متابعة الإمراض المزمنة(جهاز فحص السكر- جهاز قياس الضغط) ومستلزمات الحياة اليومية مثل المراتب الطبية الهوائية وفرشات الآسرة الطبية.
يأتي هذا البرنامج ضمن مجموعة من المبادرات التي تبنتها أرامكو السعودية وأسندت تنفيذها لجمعية الرحمة الطبية الخيرية مثل العيادة المتنقلة إضافة لهذا البرنامج الذي يقام للعام الرابع على التوالي.
وقال رئيس مجلس إدارة جمعية الرحمة الطبية الخيرية الدكتور شاهر بن ظافر الشهري، إن هذه المبادرة جاءت بمساهمة ضمن برنامج المسؤولية الاجتماعية بين شركة أرامكو السعودية وجمعية الرحمة الطبية الخيرية، في تغطية جانب مهم من احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصة من المعوزين.

وتابع: ساهمت في دعم التكافل الاجتماعي والذي رأينا أثره لدى هؤلاء المحتاجين وتعتبر هذه الشراكة بين شركة أرامكو السعودية والجمعية نموذجاً لبقية الشركات العاملة في المملكة لتعزيز الأواصر الاجتماعية بين أفراد المجتمع وتحقيق مواطنة الشركات في المجتمع المحلي.

"سجون الشرقية": 30٪ من النزلاء "أجانب"

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 17 رمضان 1435هـ - 15 يوليو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=194437&CategoryID=5

الدمام: ليلى المزعل
كشف مدير عام السجون في المنطقة الشرقية بالإنابة العميد ناصر الفرج، أن عدد النزلاء في سجون المنطقة حاليا 5800 نزيل من الرجال والنساء، 30% منهم أجانب.
وأكد الفرج لدى حضوره حفل الإفطار الذي نظمته سجون المنطقة بسجن الخبر أول من أمس، أنه يتم وبشكل يومي إطلاق سراح عدد من النزلاء من المشمولين بالعفو الملكي من سجناء الحق العام بمناسبة شهر رمضان المبارك، وذلك حسب الشروط وما تتوصل له اللجان الموكل إليها التي تدرس حالات النزلاء الذين تنطبق عليهم شروط العفو.
من جهته أوضح مدير مكتب بصيرة للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات في سجون المنطقة الشرقية أحمد الشهري،أن المكتب أطلق الأسبوع الماضي رحلة عمرة لـ 45 نزيلا المفرج عنهم وأسرهم لأداء العمرة ممن شملهم قرار العفو في شهر رمضان المبارك، مبينا أنهم قدموا بالتعاون مع إدار ة السجون العديد من البرامج الدعوية للنزلاء والنزيلات، حيث يتم حاليا تفطير 900 نزيل ونزيلة في سجن الدمام وقسم الترحيل، إضافة إلى بعض البرامج الثقافية والدينية.

"العمل" تدعو إلى المشاركة في مناقشة مسودة "قرار عمل المرأة بالمراكز المغلقة" عبر "معاً"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
عرضت وزارة العمل مسودة قرار وزاري ينظم عمل المرأة السعودية داخل المراكز التجارية المغلقة للنقاش المجتمعي من خلال بوابة «معاً» الإلكترونية: www.ma3an.gov.sa، داعية إلى المشاركة في مناقشة هذه المسودة وإبداء الآراء، إذ من المنتظر أن يفتح القرار المرتقب نافذة جديدة لتوفير فرص عمل نسائية مناسبة للمواطنات، في إطار حرص الوزارة على المشاركة بما يسهم في تحقيق التكامل لاتخاذ القرارات.
وتتضمن مسودة القرار المعروضة على بوبة «معاً»، إضافة المحلات والأكشاك المرخص لها بالبيع أو تقديم خدمات للنساء أو العائلات داخل المراكز التجارية المغلقة، إلى منظومة محلات بيع المستلزمات النسائية بأقسامها المختلفة التي سبق وأعلنت عنها الوزارة من قبل، واحتوت المسودة الجديدة على أنّ توظيف العاملات في المحلات أو الأكشاك في

المراكز التجارية المغلقة، لا يتطلب الحصول على تصريح مسبق من وزارة العمل أو من أي جهة أخرى، في حين أنّ العمل في هذه الأماكن قاصر على المواطنات فقط.
واشتملت المسودة على عدد من الضوابط على أصحاب العمل منها: «قصر خدمة العاملات للنساء والعوائل فقط، وتوفير مقاعد للعاملات للجلوس عليها، وتوفير مكان مخصص للعاملات لأداء الصلاة والاستراحة ودورات المياه، ما لم يكن هناك مكان مناسب لا يبعد أكثر من خمسين متراً عن المحل ، إضافة إلى حظر تشغيل العاملات قبل الساعة التاسعة صباحاً وبعد الساعة الحادية عشرة مساءً، وعدم توظيف عاملين وعاملات معاً في المحلات أو الأكشاك الخاضعة لهذا القرار».
كما أوردت المسودة أنّه «في حال مخالفة المنشأة لهذا القرار تطبق في حقها عقوبات تتمثل في غرامة مالية لا تقل عن 2000 ريال ولا تتجاوز 5 آلاف ريال طبقا للمادة (239) من نظام العمل، والجزاءات الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم (50) وتاريخ 21 / 4 / 1415هـ وفق الإجراءات الواردة فيه، التي منها الحرمان من الاستقدام، ومنع تجديد الإقامات ونقل الخدمات، وكذلك الحرمان من الدعم الذي يوفره صندوق تنمية الموارد البشرية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات للمخالفة الأولى و5 أعوام للمخالفة الثانية».
وتناولت المسودة «العقوبات التي تفرض على العاملات اللاتي يتعاونَّ مع المنشأة في التوظيف الوهمي، إذ يتم حرمان العاملة من دعم صندوق تنمية الموارد البشرية مدة لا تقل عن 3 أعوام».
مما يذكر أنّ " معاً " هي بوابة المجتمع للمشاركة في مبادرات سوق العمل، وتهدف لرصد جميع المرئيات والمقترحات المرسلة من المواطنين والمقيمين بخصوص مسودات القرارات التي تعلنها وزارة العمل قبل اعتمادها رسمياً، من أجل فتح باب المشاركة المجتمعية عند صناعة أي قرار، ولتوحيد الرؤى والأهداف ما بين الوزارة والمواطنين فيما يختص بسوق العمل والعمال ومنشآت الأعمال.

"المحاكم السعودية" تنظر 12 ألف قضية مختصة بـ"الأطفال".. خلال 9 أشهر

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
اضغط هنا

الرياض - أحمد الجروان
شهدت المحاكم السعودية خلال الأشهر الثمانية الماضية، النظر في أكثر من 12 ألف قضية مختصة بالأطفال، ومتنوعة بين 4703 قضايا مرفوعة للحضانة من أحد الوالدين، و 2064 قضية مختصة بزيارة الأبناء من أحد طرفي الحضانة، إضافة إلى 5246 دعوى للمطالبة بنفقة الأبناء.
وكشفت إحصاءات حديثة صادرة عن وزارة العدل (اطلعت «الحياة» عليها) أن المحكمة العامة بمحافظة جدة شهدت العدد الأكبر من القضايا المرفوعة ضد أحد أطراف الحضانة بواقع 1162 خلال تسعة أشهر.
وأشارت الإحصاءات إلى أن أكثر من 1000 دعوة حضانة رفعت لدى المحكمة العامة بالرياض، وسجلت الحاكم العامة في كل من العيص، والمذنب، وشرورة، والعيينة، والغاط، والصرار، قضية واحدة فقط رفعت لاحتضان الأطفال.
ووثقت المحاكم العامة بالرياض 464 دعوى مرفوعة لزيارة الأبناء، وأتت المحكمة العامة بجدة الثانية في عدد القضايا المرفوعة ضد أحد الطرفين لزيارة أبنائه، فيما لم تسجل 11 محكمة عامة في المملكة أية دعوة مرفوعة لزيارة الأطفال من أحد الأبوين خلاف القضايا المرفوعة للحضانة.
وسجلت المحكمة العامة في محافظة جدة 1264 قضية نفقة رفعت من أمهات الأطفال، بينما بلغ عدد القضايا المرفوعة من الأمهات المطالبات بالنفقة على أبنائهن في المحكمة العام بالرياض 1171 قضية.
فيما سجلت المحكمة الجزائية بالرياض قضية نفقة واحدة، وسجلت المحكمة العامة بمكة المكرمة 442 قضية نفقة على الأبناء، فيما بلغ عدد القضايا المنظورة في المحكمة العامة بالمدينة المنورة للمطالبة بالنفقة على الأبناء 264 دعوى.

وأوردت الإحصاءات أن تسع محاكم سعودية عامة سجلت قضية واحدة للمطالبة بالنفقة على الأبناء، بينما لم تسجل أية قضية مرفوعة من النوع نفسه في كل من المحكمة العامة في بني عمرو، ومحكمة الصرار العامة.
يذكر أن المجلس الأعلى للقضاء وجّه قضاة المحاكم بالتدقيق في قضايا الحضانة وبأهلية أحد الأبوين لها، مع مراعاة مصلحة الأبناء عند الحكم، مع بذل مزيد من الاهتمام عند نظر هذه القضايا، في الوقت الذي شكّل مجلس القضاء لجنة لدرس قضايا العنف الأسري بشكل عام، والإجراءات المثلى لمعالجة القضايا المتعلقة بالولاية والحضانة، ومدى ملاءمة استمرار صلاحيتها لأحد الأبوين في ظل وجود أشكال معينة من العنف والظلم الواقع على الأولاد، وذلك بناء على توجيه المقام السامي إلى المجلس بالدراسة.

• تراحم عسير" تسلّم 320 ألف ريال لأكثر من 115 أسرة سجين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
اضغط هنا

أبها - «الحياة»
سلّمت لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم» في منطقة عسير خلال النصف الأول من شهر رمضان أكثر من 320 ألف ريال لـ 115 أسرة سجين.
وأوضح رئيس لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم في منطقة عسير سعد المبطي أنه تم تسليم المستفيدين مبالغ تتراوح ما بين 2500 ريال إلى 5500 ريال، وفق عدد أفراد الأسرة وحالتهم المعيشية.
وأكد المهندس المبطي أن اللجنة تستعد للبدء في المرحلة الثانية من الدعم الغذائي في أواخر الشهر الجاري لتوزيع المواد الغذائية لأكثر من 200 أسرة من المستفيدين.

وزير الخدمة المدنية يوافق على صرف بدل طبيعة عمل لرئيس المراقبين الصحيين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/952922

الرياض - سلطان العثمان
وافق وزير الخدمة المدنية الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله البراك على شمول وظيفة رئيس مراقبين صحيين ببدل طبيعة العمل التي تصرف للمراقب الصحي بنسبة 15% من أول مربوط للمرتبة التي يشغلها الموظف. ويأتي شمول هذا البدل فئات وظائف رئيس مراقبين صحيين لكونها ممتدة للسلسة الوظيفية للمراقبين الصحيين المشمولة بالبدل بموجب محضر لجنة البدلات رقم (93) وتاريخ 1433/7/14ه وفقاً للمادة (52) من لائحة الحقوق والمزايا المالية على أن يراعى صرف هذا البدل عدد من الشروط منها: أن يكون الموظف مثبتاً على الوظيفة وأن يزاول عملها فعلاً، وأن يكون من واجبات ومسؤوليات الوظيفة العمل الميداني، وأن لا تقل نسبة العمل الميداني عن (50%) من طبيعة عمل الوظيفة، وأن

لا يجمع بين هذا البدل وبدل سفر متواصل أو بدل إنتداب أو إي بدلات أخرى تصرف بالغرض نفسه، وعدم الجمع بين هذا البدل ومكافأة لجان التعديات.

كم راتب الحد الأدنى للمعيشة؟

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/952694

الرياض، تحقيق - أحمد الشايع

تكلفة المعيشة في المملكة بلغت مستويات مرتفعة جداً، ما أثَّر على قدرة تحمل الأفراد والأسر وتسبب في بعض المشكلات المالية والاجتماعية وربما الأمنية، ولا يزال ارتفاع نسبة تكلفة المعيشة يتم بوتيرة مطردة تفوق بكثير نسبة الزيادة في الرواتب والأجور، ما تسبَّب في إحداث فجوة في الدخل لا يمكن معالجتها بسهولة، حيث تعد هذه الفجوة المالية من أسباب النمو الكبير في حجم القروض الاستهلاكية التي باتت تمثل المصدر الرئيس للتمويل الموازي لمن لا يجد الكفاية في دخله أو أجره.

«الرياض» تناقش مع المختصين الحد الأدنى للمعيشة مع تزايد حجم الاستهلاك والتضخم في المجتمع.

قروض حكومية

وقال "د. طلال البكري" - رئيس لجنة الشباب والأسرة بمجلس الشورى الأسبق: "ليس هناك حد أدنى للمعيشة، إنَّما الأمر هنا نسبي، فما يعد حداً أدنى لشريحة من الناس لا يعد كذلك لسواهم، ولكن يمكن القياس على شرائح متماثلة، سواء داخل المملكة أو خارجها"، مضيفاً أن ما يلاحظه داخل المملكة هو طبيعة البشر الدافعة إلى الاستزادة في الدخل المادي، في ظل ما أنعم الله به على بلادنا من زيادة غير مسبوقة في حجم الموازنات العامة للدولة في السنوات الأخيرة.

وأضاف أن هذه الزيادة قد لا تدوم طويلاً، مشيراً إلى أنه من المجازفة أن تندفع الدولة لتلبية الطلبات المتكررة المنادية بالزيادات المالية في المخصصات التي تدفعها للعاملين في القطاع الحكومي تحديداً، موضحاً أنه يمكن في المقابل زيادة الدخل المادي للمواطنين العاملين في الوظائف الحكومية عبر السماح لهم - مثلاً - بالعمل خارج وقت الدوام الرسمي فيما يجيدونه من أعمال، إلى جانب دعمهم في إنشاء مشروعات منتجة لمنافسة العمالة الوافدة عبر تقديم القروض الحكومية الميسرة.

دائرة الفقر

وأشار "علي هشلول" - رئيس تحرير صحيفة أزد الالكترونية - إلى أن الحصول على المستوى المعيشي الأمثل بات اليوم هو الشغل الشاغل لعدد من أفراد المجتمع، مضيفاً أن الحد المعروف للرواتب أصبح مصدر قلق للمتابعين ولذوي الرواتب المتدنية، موضحاً أن من يقل دخله الشهري عن سبعة آلاف ريال يدخل في دائرة الفقر، مبيناً أن الحد الأدنى للمعيشة يجب أن يرتكز على أساسين، هما: رفع الرواتب، بحيث يصبح الحد الأدنى هو ثمانية آلاف ريال على الأقل، إلى جانب ضبط الأسعار ومتابعة المتلاعبين بها وتطبيق العقوبات الصارمة بحقهم.

حاجة الفرد

وبين "أنس الجعوان" - مستشار تنمية بشرية وتطوير ذات - أن حاجة الفرد والأسرة تختلف في تحديد ما هو ضروري وغير ضروري في الحياة، وما يترتب على ذلك من مشتريات، قد تكون كمالية أحياناً أو ضرورية في أحيان أخرى، إلى جانب معرفة عدد أفراد الأسرة وأين تسكن؟، وهل هم من أصحاب الطموحات العالية، أم ممن يبحثون عن قوت يومهم فقط؟، مضيفاً أنه كلما زادت حاجة الفرد، زادت حاجته لدخل يتوازى مع حاجته، وكلما زاد دخل الفرد، زادت مصروفاته.

وأضاف أنه من الصعوبة بمكان تحديد الحد الأدنى للمعيشة بدقة، إلا من خلال بيانات دقيقة، موضحاً أن بعض الأسر لا تعتمد كلياً على راتب الأب، وربما تكون الأم موظفة أو أن أحد الأبناء أو البنات ممن لديهم وظيفة أو أنهم يحصلون على مكافآت من الجامعات المنتسبين إليها، وبالتالي فإن دخلهم الشهري في هذه الحالة يكفي حاجتهم وزيادة، مشيراً إلى أننا قد نجد أن مشترياتهم تفوق حاجتهم.

وأوضح أن بعض الأسر تعتمد بشكل كامل على رب الأسرة، في ظل اعتماده على راتبه الشهري الذي لا يدخل في حسابه إلا وقد التهمت القروض البنكية ثلثه، بينما يذهب الباقي منه إلى دفع إيجار للمنزل وفواتير الخدمات العامة ومصروفات للغذاء والأبناء والملبوسات، في حين لا يتبقى بعد ذلك أي مبلغ لأي ظرف ما، وبالتالي فإنه قد يستدين عند الحاجة على أن يسدد الدين من الراتب المقبل.

حملة شعبية

ولفت "الجعوان" إلى أنه مهما زاد الراتب أو قل أمام جشع التجار وخدمات الترويج للسلع عبر رسائل الجوال ومواقع التواصل الاجتماعي والمطويات التي ترمى من تحت أبواب المنازل، مضيفاً أن إحساس بعضهم بالنقص جعلهم يشترون آخر الموديلات على صعيد السيارة والجوال والأجهزة الذكية بمختلف أنواعها بالأقساط الشهرية وتحميل أنفسهم ما لا تطيق من ديون، مؤكداً على أن الأولى هنا هو عدم المطالبة بزيادة الرواتب، بل بعلاج غلاء الأسعار عبر حملة مقاطعة شعبية منظمة ضد من يرفع الأسعار.

سلع استهلاكية

وأشار "خالد الحمود" - مستشار إعلامي، وخبير اجتماعي وتربوي - إلى أن هناك من يتذمر وينزعج وتنتفخ أوداجه ويحمر وجهه غضباً حينما يتحدث عن الراتب، مضيفاً أن المتابع لوضع المعيشة وأحوالها يستغرب ثورة الأسعار التي أثرت على الرطب واليابس، متسائلاً عن كون المشكلة في المستهلك أم في الراتب أم في السلع الاستهلاكية التي أصبحت تزيد أسعارها يوماً بعد آخر دون حسيب أو رقيب؟.

وأضاف أنه حتى لا نلقي اللوم على افتراض أن هناك جهات خارجية تمارس العبث باقتصاد الوطن وإنهاك المواطن، إذاً فالحد الأدنى من الراتب ليس بزيادة الراتب، بل في إعادة التصنيف الفعلي والتقسيم للمنتجات وتحديد أكثرها حاجة للمواطن العادي والعمل على تثبيت أسعارها بأقل من سعرها الحالي وبمعدل (20%) بدعم من الدولة، مشيراً إلى أن المختصين بالدولة هم أكثر معرفة بالخطوات التي من شأنها حل مشكلة المستهلك البسيط، مؤكداً أن انعكاساتها ستكون أكبر - بإذن الله - وستتضح آثارها على المستهلك.

وجاهة زائفة

وبيّن "الحمود" أن بعضهم وقع في فخ الكماليات والوجاهة الزائفة وحب لفت الأنظار والركض نحو عبارة "اللي غيرنا ما هم أحسن منا"، مضيفاً أن هناك سيطرة كاملة لمظاهر الترف وشراء المقتنيات والكماليات بحاجة ومن دون حاجة، ما جعل فاتورة المستهلك الشرائية لا تفي بمستلزماته الأساسية، أو لا تغطي احتياجاته، مشيراً إلى أن هذا السلوك ساهم في حجب وإلغاء التخطيط والتنظيم المالي للأسرة، وبالتالي أصبحنا من أكبر الشعوب المستهلكة التي لا تفكر في الادخار.

وأوضح أننا أهل فطرة ودين وقيم، مضيفاً أن الله - سبحانه وتعالى - وضع في كتابه العظيم الحلول والمخرج من كل أزمة اقتصاديه، مبيناً أنه حري بالجهات المعنية، مثل "مصلحة التقاعد" - بشكل خاص - أن تعيد النظر في وضع بعض المبادرات بالتعاون مع "وزارة المالية" لإيجاد حل عاجل للمتقاعدين، والعمل على حصر ذوي الدخل المتدني، واتخاذ ما يلزم لتوفير السلع الأساسية لهم شهرياً بأسعار خاصة، وفق تنظيم يترك للمختصين دراسته وإقراره بما يساعد على تحقيق توازن واستقرار المستهلك.

ودعا إلى توعية أفراد المجتمع بأفضل مهارات وطرائق الادخار عبر تدريب طلاب المدارس والجامعات، إلى جانب إنشاء مركز لدراسة ووضع الحلول وطرائق علاج مشكلات الحد الأدنى للأجور وسبل تحسين الوضع المادي للمواطن، وكذلك تحسين مكافأة طلاب الجامعات، وفق تنظيم يحفز الطلاب للانضباط والالتزام بالخطط الدراسية والانتظام بوضع نظام حوافز لزيادة مكافآت الطلاب والطالبات بشكل آلي، على أن تكون نسبة الزيادة المشروطة الانضباطية (23%)، وكذلك مراقبة السلع المقلدة ذات الجودة الضعيفة، إضافة إلى دعم السلع الأساسية، وتعديل شرائح تكلفة الكهرباء، والتفعيل الفوري لبطاقات التخفيض للمتقاعدين.

متغيرات معيشية

وأكد "فضل البوعينين" - مستشار اقتصادي - على أن المعيشة لم تعد كما كانت عليه قبل عشر سنوات، مضيفاً أن المتغيرات المعيشية والتضخم تسببا في رفع تكاليف المعيشة على الفرد والأسرة، موضحاً أن ذلك انعكس سلباً على منفعة الريال، مشيراً إلى أن القيمة الشرائية للأموال تتناقص مع مرور الوقت لأسباب تضخمية، مبيناً أن ذلك هو ما يجعل من زيادة الرواتب والأجور وتعديلها بشكل مستمر أمراً لا مناص منه.

وأضاف أن العلاقة بين ارتفاع معدلات المعيشة إلى ارتفاع معدلات الفقر علاقة طردية، فكلما ارتفعت تكلفة المعيشة ارتفعت نسبة الفقراء؛ لأن الأجور لا ترتفع بالنسبة المعادلة لارتفاع تكلفة المعيشة، ولذلك فإن هناك ارتفاعاً كبيراً في

التضخم خلال السنوات العشر الماضية، مضيفاً أن التغذية الأكبر في التضخم المحلي تأتي من مجموعة الإيجارات التي باتت تستهلك ما يقرب من (50%) من دخل أصحاب الدخول المتوسطة، مشيراً إلى أن إضافة المصاريف الثابتة المتعلقة بالكهرباء والوقود والاتصالات ترفع النسبة إلى (70%) تقريباً.
وأشار إلى أن النسبة السابقة مرتفعة جداً، ولا تبقي للأفراد شيئاً يذكر لمواجهة مصاريف الغذاء والعلاج والتعليم، مضيفاً أن ذوي الدخول المحدودة لا يستطيعون مواجهة مصاريفهم الأساسية على أي حال، فيدفعهم ذلك إلى المناطق الشعبية، وربما السكن في الأحياء المكتظة بالعمالة، مؤكداً أنَّ تكلفة المعيشة وصلت حداً لا يمكن تحمله بالنسبة لذوي الدخول المحدودة والمتوسطة؛ ما يتطلب العمل على معالجة مشكلة هاتين الشريحتين، وإلا تعرضتا لمشكلات كثيرة تؤثر سلباً في الأمن والمجتمع على حد سواء.
رواتب المتقاعدين
وأوضح "البوعينين" أن الحديث عن حد الكفاية يعني الحديث عن الدخل الكلي الذي يمكن أن يوفر لصاحبه الحد الأدنى من المعيشة الكريمة، مبيناً أنه من المفترض ألا يقل هذا الحد عن تسعة آلاف ريال بالنسبة للأسر المتوسطة، مقترحاً ألا يقل الحد الأدنى للأجور عن خمسة آلاف ريال في الوقت الحالي، مشيراً إلى أن هذا ينطبق أيضاً على رواتب المتقاعدين التي يصل بعضها إلى (1900) ريال فقط، لافتاً إلى أن معالجة الأجور يمكن حلها بالطريقة التقليدية عبر رفعها.
وأشار إلى أن هذه الطريقة في الغالب لا تحقق الهدف لأسباب مرتبطة باستغلال التجار لأي زيادة، ومن ثم رفع الأسعار، وبالتالي فإن الزيادة في هذه الحالة ستتآكل وتتحول إلى جيوب التجار بدلاً من الموظفين، مُضيفاً أن هناك طرائق غير تقليدية يمكن أن تسهم في خفض تكلفة المعيشة ورفع الدخل عبر إيجاد الفرص الوظيفية ذات العوائد المرتفعة والفرص الاستثمارية والتجارية الصغيرة التي تساعد الشباب على طرق أبواب السوق للكسب.

لجنة لتطبيق آلية نظام قضاء المحاكم المتخصصة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140716/Con20140716712468.htm

إبراهيم علوي (جدة)
أقر وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، تكوين لجنة تختص بتطبيق آلية نظام القضاء في ما يتعلق بالمحاكم المتخصصة، برئاسة عضو المجلس الأعلى للقضاء الشيخ محمد أمين بن عبدالمعطي مرداد، ونائب له أمين المجلس الشيخ سلمان النشوان، وتضم القياديين من أركان المجلس والوزارة لتنفيذ آلية نظام القضاء، وواصلت اللجنة عملها لتنفيذ كافة المهام المنوطة بها في سبيل تطبيق آلية نظام القضاء بالمحاكم المتخصصة.
وتختص اللجنة بوضع آلية عمل المحاكم المتخصصة على أرض الواقع، وهي محاكم الأحوال الشخصية التي ستفتح في 21 شوال المقبل، المحاكم الجزائية 21 ذو القعدة، وسلخ الدوائر الجزائية من ديوان المظالم وضمها إلى المتخصصة والمحاكم التجارية في 1ربيع الأول المقبل.
من جهة أخرى أكدت وزارة العدل أنها تعتزم إنشاء 14 جهة عدلية بمنطقة جازان ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء، تشمل 9 محاكم، هي المحكمة الجزائية بجازان، محاكم عامة في أحد المسارحة، صامطة، الشقيق، صبيا، فرسان، الدرب، أبو عريش والريث، 5 كتابات عدل في جازان، فرسان، أبو عريش، أحد المسارحة وصامطة.
وأوضح مدير عام الإدارة العامة للمشاريع بالوزارة المهندس سعد بن عايد الحازمي أن مشروع إنشاء المباني العدلية بجازان يشمل إنشاء المحاكم وكتابات العدل في أكثر من 14 موقعا مختلفا، ويتضمن عدة نماذج أعدتها إدارة المشاريع بالوزارة مع المكاتب الهندسية المتخصصة في تصميم نماذج هذه المشاريع حيث يحتوي المشروع على 69 مجلسا قضائيا و 81 كاتب عدل، وبين الحازمي أن إجمالي مساحة المشاريع بالمنطقة 83 ألف متر مربع ويستغرق تنفيذها 32 شهرا، ويضم كل من مشروع المحكمة الجزائية بجازان وصامطة وصبيا 14 مجلسا قضائيا يتم تنفيذها في كل محكمة من

هذه المحاكم، كما تضم المحكمة العامة بأبو عريش وأحد المسارحة 8 مجالس قضائية، في حين تضم المحكمة العامة بالدرب 5 مجالس قضائية، وتتكون المحكمة العامة بفرسان والريث والشقيق من مجلسين قضائيين.
وبين أن كتابات عدل المنطقة المشمولة بهذا المشروع تحتوي على ما يقارب 81 مكتب كاتب عدل، خصصت 40 منها لكتابة عدل بجازان فيما بلغ عدد كتاب العدل في أبو عريش 14 كاتب عدل، ووصل عدد كتاب عدل صامطة وفرسان وأحد المسارحة 9 كتاب عدل.

بلدي الأحساء يقترح جائزة لخدمات المعوقين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140716/Con20140716712493.htm

سالم السبيعي (الأحساء)
وصى الملتقى الثاني لذوي الاحتياجات الخاصة الذي نظمه المجلس البلدي بالأحساء تحت شعار «حقوق ذوي الإعاقة بين الواقع والمأمول» بتخصيص جائزة سنوية للجهات الحكومية والشركات الخاصة التي تقدم أكثر خدمات للمعاقين وتوفير تاكسي خاص بذوي الاحتياجات الخاصة وإنشاء دورات مياه وغرف خاصة بهم في الاستراحات ومحطات الوقود على الطرق السريعة، تشكيل لجنة مشتركة ما بين الجهات المعنية بالمعاقين لمتابعة جميع الاحتياجات ونقلها للجهات المختصة.
وقال رئيس المجلس البلدي ناهض الجبر، إن الملتقى أوصى بعمل مداخل ومسارات انسيابية، ومواقف خاصة بالمعاقين، ومصاعد متحركة، ودورات مياه في المطاعم والمكتبات والأسواق العامة والمجمعات التجارية، مع تفعيل الدليل الإرشادي للوصول الشامل في الدوائر الحكومية، والعمل على عقد لقاء لمديري الدوائر الحكومية لتسهيل الخدمات للمعاقين.
وذكر أن انعقاد هذا اللقاء يتزامن مع مرور ثلاثة أعوام على تولي مسؤولية المجلس بلدي بالأحساء والذي أدرج حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة من ضمن خطته الاستراتيجية مشيرا إلى أن أحد المعايير المهمة لتقدم المجتمعات والدول رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة.
حضر اللقاء نائب رئيس المجلس البلدي الدكتور أحمد بن حمد البوعلي وأعضاء المجلس الدكتور سعد البراك والدكتور خالد الجريان وسامي الحويل وأمين المجلس علي الراجح ورئيس جمعية المعاقين عضو مجلس الشورى الدكتور سعدون بن سعد السعدون وعبداللطيف الجعفري مدير عام جمعية المعاقين بالأحساء ومسؤول التوظيف والتدريب بجمعية المعاقين خالد السليم ومدير مركز التأهيل الشامل عبدالله المسعود.

ندوة توعوية لجمعية حماية المستهلك

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140716/Con20140716712598.htm

عمر مجلي (جدة)

تعقد جمعية حماية المستهلك مساء اليوم في مقر نادي أعضاء هيئة التدريس (الخيمة) بجامعة الملك سعود ندوة بعنوان (في المنزل.. أمراض وأخطار تترصد)، وذلك ضمن سلسلة ندواتها التوعوية (صحة صح) المتخصصة في بناء الثقافات والسلوكيات الاستهلاكية الإيجابية المنعكسة على الصحة والسلامة العامة. والهدف من هذه الندوة كما أوضحه رئيس الجمعية الدكتور ناصر آل تويم هو توعية المستهلكين بالأخطار الصحية التي يتعرض لها المستهلكون في منازلهم والتي قد لا يتنبه لخطورتها غالبيتهم، مشيرا إلى أن هناك العديد من السلع الغذائية وأدوات التجميل وألعاب الأطفال تحتوي على مواد ضارة ومسرطنة تسبب العديد من الأمراض الخطيرة. من جانبه أوضح الدكتور فراج هارون مستشار الجمعية لشؤون الصحة والبيئة المتحدث الرئيس في الندوة أن هذه الندوة تأتي في ظل الارتفاع الملحوظ في نسب الإصابة بالأمراض الخطيرة والمزمنة نتيجة عادات وسلوكيات منزلية سيئة من أفراد الأسرة وكذلك نوعية السلع المنزلية المتداولة وخطورتها على الرجل والمرأة والطفل، مشيرا الى ان من أبرز الموضوعات التي ستغطيها الندوة العوامل المضافة للغذاء وتأثيرها على حياة الناس، المواد المسرطنة الخطورة و الأضرار والعادات الخاطئة في الغذاء تسبب السرطان.
يذكر أن الندوة تقام برعاية صاحب السمو الأمير مشعل بن متعب بن ثنيان آل سعود نائب الرئيس الفخري.

الزهراني: إقامات "المنزلية" بعد الوصول أو التجربة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140716/Con20140716712634.htm

محمد المصباحي (جدة)
أوضح لـ«عكاظ» عضو لجنة الاستقدام بغرفة جدة عوض الزهراني، أن فترة الثلاثة أشهر التي تتخوف القنصلية الهندية منها بعد فتح المجال لاستقدام العاملات من الهند، بسبب عدم تمكن الخادمة خلال الثلاثة أشهر من فتح حساب بنكي لها أو استخراج رقم هاتف جوال، أوضح أنها فترة تجريبية بين الطرفين، وفي حال عدم رغبة العاملة إكمال العمل فتتم المخالصة وتصفية الرواتب في مكتب الاستقدام بإشراف القنصلية، وإصدار رفض العمل من قبل القنصلية، وبالتالي لن تضيع حقوقها طالما لا تمتلك حسابا بنكيا. وقال إن إصدار الإقامة لهذه العمالة له طريقتان: أولاهما عن طريق إحدى الشركات، فيمكن للشركة التي استقدمت الخادمة أن تصدر الإقامة للعاملة في نفس اليوم، أما الطريقة الأخرى فتكون على الكفيل، وهذا يحتاج إلى فترة الثلاث أشهر للتأكد من رضا الطرفين قبل نقل الكفالة، إذ يمكن خلال هذه الفترة أن يستخرج الكفيل إقامة للعاملة منذ أول يوم يستقدمها حتى فترة الثلاثة أشهر.

أكد تحمل صاحب العمل المخالف تسجيل موظفيه والغرامات.. مساعد محافظ التأمينات لـ"عكاظ":

تقليص تكلفة الاشتراك في "ساند" تسهيلا على المستفيدين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140716/Con20140716712504.htm

فارس القحطاني (الرياض)
قال لـ «عكاظ» مساعد محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للشؤون التأمينية عبدالعزيز الهبدان «إن المؤسسة تسعى للتطبيق الأمثل للنظام، وتقوم من خلال موظفين مختصين بمتابعة أصحاب العمل المتخلفين عن سداد أقساط التأمينات، أو الذين يتهربون من تسجيل منشآتهم أو العاملين لديهم في نظام التأمينات الاجتماعية، أو تسجيلهم بغير أجورهم الحقيقية».
وأكد أن من ثبت أنه مخالف لتطبيق أحكام النظام تطبق عليه غرامات مالية منصوص عليها في نظام التأمينات الاجتماعية، بالإضافة إلى عدم منحه الشهادة التي تصدر من المؤسسة، كما أنه إذا ثبت وجود عمال لم يسجلوا في النظام يتم تسجيلهم بأثر رجعي وفقا للأحكام الواردة في النظام ولوائحه التنفيذية، ويتحمل صاحب العمل كافة غرامات التأخير الناتجة عن ذلك.
وأضاف الهبدان: أنه توجد في كل مكتب أجهزة للمتابعة، فيها عدد من الموظفين عملهم ميداني لزيارة أصحاب العمل والتواصل معهم، ليبينوا لهم أحكام النظام ولوائحه التنفيذية، كما أن اشتراط شهادة من التأمينات كأحد المتطلبات لإنهاء كثير من الإجراءات الحكومية ساهم في تطبيق النظام بشكل فعال.
وبخصوص نظام ساند (التأمين ضد التعطل عن العمل)، أوضح أن الهدف الرئيسي للنظام هو تعزيز الأمان الوظيفي في القطاع الخاص، وبالتالي إقبال مزيد من الكوادر الوطنية للقطاع الخاص، بالإضافة إلى تحقيق الحماية الاجتماعية للموظفين السعوديين المشتركين في فرع المعاشات من نظام التأمينات الاجتماعية، الذين فقدوا وظائفهم لظروف خارجة عن إرادتهم، بحيث سيعمل البرنامج على سد الفجوة الانتقالية بين الوظيفة السابقة وفرصة الحصول على وظيفة جديدة.
مشيرا إلى أن النظام سيطبق بصورة إلزامية على جميع العاملين السعوديين الخاضعين لفرع المعاشات دون تمييز في الجنس اعتبارا من تاريخ 1435/11/1هـ بالنسبة للمنشآت التي تعمل بالتقويم الهجري واعتبارا من تاريخ 2014/9/1م للمنشآت التي تعمل بالتقويم الميلادي.
وأشار إلى أنه تم تطوير نظام التأمين ضد التعطل عن العمل، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بعد القيام بدراسة تجارب مماثلة معمول بها في عدة دول بالعالم؛ وذلك بهدف الخروج بمعادلة تحقق التوازن المالي بين الاشتراكات والمصروفات، وتقليص التكلفة على المشتركين إلى الحد الأدنى الذي تقرر نتيجة لذلك أن يدفع صاحب العمل (1 في المئة) ويدفع المشترك (1 في المئة) من الأجر الخاضع للاشتراك.
وأضاف: أن المؤسسة تستخدم التقنية المتقدمة والربط الإلكتروني مع قواعد بيانات القطاعات الحكومية الأخرى ذات العلاقة، للتزود بكافة البيانات المطلوبة للمشتركين وأصحاب العمل، بالإضافة إلى تركيز المؤسسة في السنوات الأخيرة على الحملات الإعلامية التي توضح فيها المزايا والمنافع التي يقدمها نظام التأمينات الاجتماعية، بالإضافة إلى توزيع الكتيبات والنشرات مجانا وإقامة الندوات، ما سيرفع من وعي المواطنين ليكونوا أداة رقابية على أصحاب العمل المتهربين ويطلبوا تسجيلهم في نظام التأمينات. وبشكل عام فإن المنشآت التي لا تلتزم بتطبيق النظام تعد مخالفة لأحكامه.

قال إن البنوك مسؤولة عن إغراق المواطن بالديون

الناهض لـ"سبق": المستهلك المتسبب الأول في ارتفاع أسعار السلع

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://sabq.org/mmggde

أبها- سبق :
أكّد الاقتصادي وليد الناهض أن المستهلك هو المتسبب الأول في ارتفاع الأسعار بسبب استفادته من القروض البنكية الميسرة والتي توفر له السيولة وتجعله يتجه إلى الشراء وبالتالي زيادة قوة الطلب وتزايد العرض.
وقال الناهض لـ "سبق" إنه في الوقت الذي يعد قانون العرض والطلب أحد الأسس المتحكمة في آليات السوق وفقاً للنظم الاقتصادية الحديثة، نجد أن المستهلك يكسر هذه القاعدة الاقتصادية المعروفة.
وأكّد الناهض أهمية توعية المستهلك ولفت انتباهه إلى عدم الإفراط في القروض من البنوك التجارية للحد من زيادة القوة الشرائية في العقار والمفروشات والملابس وغيرها من الاحتياجات وجعل التجار يرفعون الأسعار.
واتهم الناهض البنوك بأنها هي المسؤول الأول عن إغراق المواطن السعودي بالديون للحصول على مغريات الحياة.
وقال إن الجميع مطالبون بالوقوف ضد حصر الأسعار ولكن مع إيجاد علاج من وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي بتقنين الديون وتحديد نسبتها من أصل نسبة الدخل وألا تُترك الأمور مفتوحة.
وحذّر الناهض من الخطر القادم بسبب فتح مجالات التمويل العقاري الذي سيتسبب في زيادة الديون ورفع الأسعار والإغراق في الديون للدخول في احتراق آخر أسوأ من الأسهم.

وطالب الناهض بضرورة توعية المستهلك بثقافة البيع والشراء وخصوصاً خلال المواسم وأن يكون لديه قدرة على التسوق الذكي والذي لا يعمل على تكديس البضائع والمواد الاستهلاكية.
وقال إن قانون الطلب والعرض يعد أحد القوانين الأساسية في علم الاقتصاد، حيث يؤدي دوراً أساسياً في تحديد الأسعار وتشكل الأسواق، ومن ثم يؤثر ويتأثر بالمنفعة المتحققة والإنتاج والاستهلاك والدخل القومي والنمو الاقتصادي العام.
وناشد الناهض في نهاية تصريحاته المستهلكين بضرورة التحكم في الطلب على السلع عن طريق التخطيط للشراء والترشيد الاستهلاكي فكلما زاد الطلب زاد ارتفاع العرض. مؤكداً أنه من المنطقي جداً أن يتم التحكم في استقرار ارتفاع الأسعار من خلال التوازن بين العرض والطلب.

كشف "في الصميم" عن تسجيل 1400 حالة هروب للفتيات في سنة واحدة

الحليبي يطالب بوزارة خاصة للأسرة لحل المشكلات الاجتماعية والأمنية

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://sabq.org/cmggde

عبدالحكيم شار - سبق - متابعة:
شخّص المستشار الأسري الدكتور خالد الحليبي واقع الأسرة السعودية أمس حيث أرجع معظم مشكلاتها الاجتماعية والأمنية إلى هذا الكائن الاجتماعي "الأسرة".
وفي التفاصيل، أعرب الدكتور الحليبي عن خشيته في البداية من تضخّم مفهوم النزعة الفردية لدى الأسر وعدم وجود ما يكفي من الحب والحنان للأبناء الذي يشبع الحاجة النفسية للانتماء وتجعلهم مرتبطين بها وفي استعداد التضحية من

أجلها مما التي أنتجت مجموعة من الظواهر كالعنوسة المبنية على الشخص المتقدم هل يصلح أم لا؟ وهروب الفتيات حيث سُجّلت ١٤٠٠ حالة هروب في سنة واحدة ومحاولة الانتحار عند الفتيات.

وعدد الحليبي خلال حديثه للإعلامي عبدالله المديفر في برنامجه "في الصميم" على قناة روتانا خليجية أمس أهم الحاجات النفسية للأبناء وهي الحاجة إلى الاهتمام والاحترام، مشيراً إلى دراسة طرحت في جدة كشفت عن أن ٤٥ ٪ من الأطفال في المملكة معنّفون، محذراً من أن هذا العنف قد يؤدي إلى فكر التطرف والتكفير والتفجير.

وأضاف: من الاحتياجات النفسية بناء الطموح في نفوسهم، موضحاً بالأرقام أن الأسرة السعودية هي أسر استهلاكية حيث تُنفق ٦٠ ٪ على المسكن فنحن طول العمر نكدح لنضعه في النهاية في المنزل! وتضاعف أنفاق الأسر خلال سنة واحدة بحسب إحصائيات عام ٢٠١٠م على المطاعم ١٢٧ ٪ ، و ١٠٠ ٪ على المشروبات في سنة واحدة ، و ٢٦ ٪ على الخدمات الشخصية دراسة فنحن الرابع عالمياً في تعاطي التدخين والثاني عربياً في تناول الشاي وأنفاق ٧٠٠ مليون على حلويات العيد.

وأرجع الحليبي هذه الثقافة الاستهلاكية إلى غياب التدبير، منوهاً بحسب علماء الاجتماع بأن ظاهرة البذخ لدى بعض الأسر تعود لإثبات الطبقية! ولفت إلى أن المملكة أكبر دولة في استخدام الطاقة فالفرد منا يستهلك الماء ٩٢ ٪ زيادة وأن الأميرة هيلة بنت عبدالرحمن بن سعود تقول إن في كل أسرة ثلاثة جوالات أعتقد الآن أن في جيوبنا وحدها ٣ جوالات!.

وأشار إلى أن هذا التغيير التقني هدام لأنه قد جاء من الخارج، وعن مفهوم الخصوصية التي ننادي به أوضح أن ألمانيا وفرنسا لديهما ثقافة خصوصية ويطالبان بالمحافظة عليها مع وجود تهتّك شديد في الأسرة خصوصاً فرنسا، ولم يمانع الحليبي أن تنفتح الأسرة ولكن بضوابط، مشيراً إلى أن انحرافات الشباب قد جاءت من المواقع.

وأضاف من الأشياء الجديدة على الأسرة السعودية النزعة الفردية أي أن كل واحد يهتم بنفسه وذاته وقال أنا لا أطالب بالعودة للأسرة الممتدة - الأجداد والآباء والأحفاد - في السكن وإنما في التكافل والتقارب بحيث تبقي للجد والجدة شيء من الكلمة على الأبناء.

ونصح المستشار الأسري الشباب المتزوجين حديثاً بالاستقلال بالسكن مع المحافظة على التواصل اليومي مع أجدادهم وآبائهم للحفاظ على إطار الأسرة، مؤكداً في هذا الصدد أن هذه الصلات تُشبع الحاجة إلى الانتماء الأسري وهو من أهم الانتماءات لدى الفرد حيث بعد الركيزة الأساسية التي تتبنى عليها بقية الانتماءات وتحفظها كالانتماء الديني والوطني ودعا الحليبي ملاك ومسؤولي وسائل الإعلام لمراجعة مضمون ما يعرض اليوم على القنوات الفضائية، مشيراً إلى أن ٩٠ ٪ من أفلام الكرتون تقوم على الصراع ومعظم الألعاب الإلكترونية تقوم على القتل !

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

قال إن حكومة بغداد تماطل .. سفير خادم الحرمين في الأردن لـ "الاقتصادية" :

لا معلومات عن السجناء السعوديين في العراق

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/07/16/article_867713.html

خالد الجعيد من الطائف

قال لـ "الاقتصادية" الدكتور سامي بن عبد الله الصالح، سفير خادم الحرمين الشريفين لدى الأردن، إنه مع الأسف لم تصل إلى السفارة أي معلومات إيجابية عن حتى الآن عن وضع السجناء السعوديين في العراق والبالغ عددهم 64 سجيناً، واصفا وضعهم بأنه "ثنائي"، إذ لا توجد فيه أي جهود دولية مُشتركة لمعالجة ملف قضيتهم.

وأشار إلى أن السفارة السعودية في عمّان لا تزال تتابع يومياً، مع نظيرتها العراقية في الأردن، ومكتب الصليب الأحمر، ورود أي معلومات جديدة عن أوضاعهم، يُعول عليها، سواءً من أسرهم، أو غير ذلك، منوهاً إلى أنه في حال ورود معلومات سيتم التحقق منها.

وأوضح السفير الصالح، أن السُلطات العراقية لم تشترط مبلغاً مالياً لمعالجة القضية، لافتاً في الوقت نفسه، إلى مماطلتها في تنفيذ نقل السجناء الذين تمت الموافقة على نقلهم، لا سيما أن منهم موقوفين، وسجناء، وآخرون من المفترض نقلهم، مؤكداً أن المطالب لا تزال مستمرة حول توفير الحماية، والأمن لهم، والرعاية الإنسانية والصحية، والتواصل مع أسرهم.

وحول مدى تأثير الأحداث الحالية في العراق في أوضاع السجناء السعوديين هناك، قال الدكتور الصالح: "لا أعلم عن مدى تأثير الأحداث الحالية في العراق في السجناء السعوديين هناك، ولا يوجد لدينا أي معلومات عنها، نحنُ طلبنا من الحكومة العراقية عن طريق السفارة العراقية في عمّان، لكن حتى الآن لم يقوموا بالإجابة، وقد طلبنا من الحكومة العراقية قبل بداية الأحداث الحالية في العراق، نقل السجناء السعوديين إلى كردستان، إلا أنهم رفضوا ذلك".

وكانت "الاقتصادية" قد نشرت، تقريراً في الـ 30 من مارس الماضي، أشار فيه الدكتور الصالح، إلى أن هناك عددا من الآليات التي جرى الاتفاق عليها مع أهالي ومحامي 64 سجينا سعوديا في العراق، خلال اجتماعه معهم في الـ 28 من الشهر نفسه، لافتا إلى أن تلك الآليات سيتم التحرك على أساسها خلال المرحلة المقبلة، مبينا أن التحرك سيكون في اتجاه معاناة عدد من أولئك السجناء الأمراض، وبعضهم موقوفون بلا تُهم.

وقال حينها: "التحرك سيكون من خلال السفارة العراقية في عَمان، بحيث تتم معالجة هذه المشكلات وفقاً للحالات الإنسانية وأكثرها شدة كالمرضى، أو الذين لا يتلقون علاجا، أو الموقوفين دون تُهم، أو المسجونين لفترات طويلة، وعلى هذا الاتجاه سنعمل، وإن شاء الله نوفق في ذلك". وأضاف "ستتواصل اللقاءات مع السفير العراقي في الأردن، كي نستطيع التقدم في هذا الملف، ونبين له حرص حكومة خادم الحرمين الشريفين على حل هذه القضية في أسرع وقت، ومعالجتها المعالجة الإيجابية بإذن الله"، مبيناً أن أعداد السجناء السعوديين في السجون العراقية، بحسب الإحصاء الرسمي 64 سجيناً سعودياً، لافتاً إلى أن أعمارهم تراوح بين 18 و72 سنة، وكُلهم رجال.

AL-JAZIRAH الجزيرة

العيسى يعتمد الخطة السنوية لأعمال التفتيش القضائي

العدل: 19 مفتشاً قضائياً يفتشون على 920 قاضياً

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.al-jazirah.com/2014/20140716/ln51.htm

الجزيرة - محمد العثمان:

اعتمد معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ د. محمد بن عبدالكريم العيسى الخطة السنوية لأعمال التفتيش الدوري وقياس الأداء التي تعدها الإدارة العامة لقياس الأداء بالتفتيش القضائي سنوياً، وقد اشتملت الخطة على عدد المفتشين وعدد القضاة المفتش عليهم والمحاكم المشمولة بالتفتيش والعمل المراد التفتيش عليه ومكان التفتيش ومدة التكليف.

وبموجب هذه الخطة سيشمل التفتيش الدوري لهذا العام تسعمائة واثنين وعشرين قاضياً، سيقوم بمهمة التفتيش عليهم تسعة عشر مفتشاً قضائياً، حيث سيقوم كل مفتش قضائي منهم بالتفتيش على حوالي خمسين قاضياً، ومعلوم أن التفتيش القضائي ينفذ سنوياً خطة التفتيش الدوري وقياس الأداء على قضاة المحاكم التي تأتي من ضمن أعماله ومهامه التي يقوم بها والتي نص عليها نظام القضاء في المادة 2/55 أ ولائحة التفتيش القضائي في المادة 1/12، ويعتمد قياس أداء القاضي وتقويمه على المعايير التي حددتها لائحة التفتيش القضائي في المادة 20 وهي:

تكييف القضية، وصحة السير فيها، وسلامة إجراءاتها وتطبيق الأنظمة والتعليمات وإنجاز العمل وإتقانه وتسبيب الأحكام وصحة الأحكام، ودقة منطوقها وشمولها للطلبات وحسن الصياغة وأداء الواجبات الوظيفية وتلافي القاضي المفتش عليه للملحوظات المعتمدة على عمله في التقرير السابق.

حيث يتم فحص عمل القاضي من قبل المفتش القضائي ومن ثم يتم قياس أدائه وتقويمه من خلال هذه المعايير ويصدر بذلك قرار من المفتش القضائي يتضمن الملحوظات التي ظهرت للمفتش على عمل القاضي المفتش عليه، استناداً إلى المعايير المذكورة، مع بيان مستند الملحوظة، أو تعليل ملاحظتها، كما يتضمن الجوانب الإيجابية والسلبية التي ظهرت للمفتش على عمل القاضي المفتش عليه.
وتقرير درجة كفاية القاضي المفتش عليه.
ثم يعرض قرار المفتش على لجنة فحص التقارير والاعتراضات بالتفتيش القضائي والمكونة من ثلاثة من كبار المفتشين القضائيين وهم على درجة رئيس محكمة استئناف، ممن لهم خبرة طويلة في إصدار الأحكام وتدقيقها، حيث تقوم هذه اللجنة بفحص تقرير المفتش، وتصدر قراراً بالموافقة على التقرير أو عدم الموافقة عليه وفي حال صدور قرار بالموافقة عليه تُبين الملحوظات المعتمدة والملحوظات غير المعتمدة -إن وجدت- وأسباب عدم اعتمادها وتؤيد اللجنة درجة الكفاية المقدرة من المفتش، ولها الزيادة عليها أو النقصان مع التسبيب.
ثم يرسل تقرير المفتش وقرار اللجنة إلى القاضي المفتش عليه، وفي حال رغبة المفتش عليه الاعتراض يقدمه للجنة المذكورة خلال المدة المحددة لذلك.
وكان التفتيش القضائي قد عقد ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام بحضور معالي رئيس التفتيش القضائي ومعالي مساعده وأصحاب المعالي المشرفين على الإدارات بالتفتيش القضائي وأصحاب الفضيلة والمعالي المفتشين القضائيين.
تطرق فيه لمراحل تنفيذ خطة التفتيش وآليات العمل في ذلك وانتظام وتقارب المواعيد فقد تقرر في هذه الورشة أن يكون شعار الخطة لهذا العام الإنجاز وتقارب المواعيد القضائية وانتظامها.
وأن يكون قياس إنجاز العمل وانتظامه من خلال ما يأتي: انتظام وانضباط الجلسات ويندرج في ذلك:
المدة بين تاريخ قيد القضية وتاريخ ضبط أول جلسة فيها وفتح الجلسات في موعدها المحدد، وتسلسل الجلسات وعدم انقطاعها وتحديد موعد للجلسة القادمة وتدوين ذلك في الضبط وسبب رفع الجلسة ومبررات تأجيلها، والمدة المحددة لذلك وسرعة الفصل في الدعاوى وعدد المواعيد لدى القاضي ونوعيتها واستعمال القاضي لسلطته التقديرية في تحديد أمد المواعيد، فالقضايا المستعجلة لا تتجاوز مواعيدها المحددة نظاماً، وكذا تقريب مواعيد القضايا التي تقدم على غيرها في النظر كقضايا النفقة والزيارة والحضانة وعدد القضايا المنجزة التي صدرت فيها أحكام وتفعيل نظام المرافعات في الحكم على الممتنع والغائب والتعامل الصحيح مع البيانات في الإمهالات والحكم في القضية متى تهيأت وسرعة الإجابة على ملحوظات محكمة الاستئناف والمحكمة العليا.

اليوم

وافق على نظامي "الأعلاف" وإجراءات التراخيص البلدية

مجلس الوزراء يدعو مجلس الأمن وحقوق الإنسان لسرعة وقف العدوان الإسرائيلي على غزة

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.alyaum.com/article/4002088

أقر مجلس الوزراء، نظام إجراءات التراخيص البلدية، المتضمن منح وزارة الشؤون البلدية والقروية اختصاص إصدار التراخيص البلدية للأنشطة بجميع أنواعها، وعدم جواز ممارسة أي نشاط إلا بعد الحصول على ترخيص بلدي وآخر من الجهة الحكومية المختصة وانشاء مكتب تنسيق لتسهيل إجراءات إصدار التراخيص البلدية وتراخيص الجهات الحكومية المختصة في كل أمانة وبلدية فئة «أ».
ووافق المجلس خلال جلسته برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع حفظه الله، مساء امس الاول، في قصر السلام بجدة، على نظام الأعلاف ومن ابرز ملامحه،

تحقيق ضمان مأمونية الأعلاف وسلامتها وحماية صحة الحيوان، والحصول على ترخيص من الهيئة العامة للغذاء والدواء قبل ممارسة أي نشاط في مجال الأعلاف «عدا الزراعة»، ووقف تداول الأعلاف من مصدرها أو في الأسواق، والتحفظ عليها عند الاشتباه في تسببها في نفُوق أي نوع من الحيوانات أو إصابته أو تضرره.

ولي ولي العهد أثناء جلسة مجلس الوزراء

مستجدات الأحداث

وفي بداية الجلسة، اطلع مجلس الوزراء على نتائج المباحثات التي جرت بين خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود «حفظه الله» والرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية الشقيقة، منوهاً بعمق العلاقات بين البلدين الشقيقين والحرص على دعمها وتعزيزها في مختلف المجالات، كما اطلع المجلس على فحوى الاتصال الذي تلقاه الملك المفدى «حفظه الله» من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حول مجمل الأحداث على الساحتين الإقليمية والدولية.

وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز خوجة، أن المجلس اطلع على جملة من التقارير حول مستجدات الأحداث على الساحات العربية والإقليمية والدولية خاصة ما يتعرض له أبناء الشعب الفلسطيني في ظل التصعيد العسكري الإسرائيلي الخطير على أرض فلسطين ومقدساتها، مثمناً توجيه خادم الحرمين الشريفين «أيده الله» بتقديم دعم عاجل قدره مئتا مليون ريال للهلال الأحمر الفلسطيني لتأمين الاحتياجات العاجلة من الأدوية والمستلزمات الطبية لعلاج ضحايا الاعتداءات والقصف الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة. وعبر المجلس في هذا الشأن عن إدانة المملكة العربية السعودية واستنكارها للتصعيد الإسرائيلي العسكري وسلسلة الغارات الوحشية على قطاع غزة التي أسفرت عن سقوط المئات من الشهداء والجرحى من أبناء الشعب الفلسطيني، مجدداً دعوة المملكة العربية السعودية مجلس الأمن في الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان في جنيف للقيام بواجبهما وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة بحق إسرائيل وسرعة التحرك لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وكل الجرائم والانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني.

استنكار وإدانة

وشدد المجلس على ما تضمنه البيان الختامي لاجتماع اللجنة التنفيذية الاستثنائي الموسع لوزراء خارجية دول منظمة التعاون الإسلامي وما اشتمل عليه في هذا الخصوص من استنكار وإدانات للجرائم البشعة التي يتعرض لها أبناء الشعب الفلسطيني ودعوة المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين واتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع حد للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

وأعرب مجلس الوزراء عن تقديره لما تقوم به الحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سوريا من جهود متواصلة لتوفير أماكن الإيواء وتأمين الغذاء وتقديم الدواء ووجبات الإفطار للصائمين المتضررين من النازحين في الدول المجاورة لسوريا واللاجئين في دول الجوار مما كان له الدور الأبرز والمؤثر في الإسهام في التخفيف من آثار هذه الكارثة الإنسانية على أبناء الشعب السوري الشقيق.

وبين معاليه أن مجلس الوزراء استعرض بعد ذلك، عدداً من الموضوعات في الشأن المحلي ورفع الشكر والتقدير لخادم الحرمين الشريفين على ما يوليه من اهتمام لخدمة القرآن الكريم، مؤكداً أن رعايته للجائزة العالمية لخدمة القرآن الكريم وحفلها الذي نظمته الهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم، يجسد حرصه «أيده الله» على كل ما فيه خدمة الإسلام والمسلمين والعناية بكتاب الله.

مجتمع المعرفة

ونوه المجلس بما حققه الفريق السعودي للرياضيات ممثلاً لوزارة التربية والتعليم ومؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع «موهبة» من إنجاز وحصوله على ميداليات وشهادات تقدير في الدورة الخامسة والخمسين للأولمبياد الدولي للرياضيات الذي أقيم في دولة جنوب أفريقيا، مؤكداً أن هذا الإنجاز يترجم رؤية خادم الحرمين الشريفين رئيس مؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع، وضرورة الاستثمار في العقول السعودية وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة للمشاركة في نهضة الوطن والتحول إلى مجتمع المعرفة.

خدمات المواطنين

واستمع المجلس إلى الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية عما توصل إليه الاجتماع الحادي والعشرون لأصحاب السمو أمراء المناطق من نتائج حول تحسين وتطوير الأداء بالوزارة وإمارات المناطق والوسائل الكفيلة بتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين، ورفع سموه شكره لخادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد وسمو ولي ولي العهد على توجيهاتهم «حفظهم الله» التي تقضي بتيسير وتسهيل جميع أمور المواطنين أينما كانوا في مختلف إمارات المناطق.

مذكرة تفاهم

وأفاد د. خوجة، أنه بناءً على التوجيه السامي الكريم اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهت إليه كل من هيئة الخبراء بمجلس الوزراء واللجنة العامة لمجلس الوزراء ولجنتها الفرعية في شأنها، وانتهى المجلس إلى الموافقة بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم «29/50» وتاريخ 1435/6/14هـ، على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال البنية التحتية للمفاتيح العامة بين وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات «المركز الوطني للتصديق الرقمي» في المملكة العربية السعودية وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات في جمهورية مصر العربية، الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ 1434/11/2هـ. وأعد مرسوم ملكي بذلك، ومن أبرز أهداف المذكرة، تبادل ونقل الخبرات في مجالات أمن المعلومات المتعلقة بأنظمة البنية التحتية للمفاتيح العامة، والتعاون المشترك في التنظيم والمشاركة في اللقاءات العلمية والمؤتمرات والندوات والدورات التدريبية وجلسات العمل وتبادل الزيارات.

تراخيص بلدية

وأقر المجلس بعد النظر في قراري مجلس الشورى رقم « 75/147» بتاريخ 1432/2/19هـ ورقم « 18/35» بتاريخ 1434/6/12هـ، نظام إجراءات التراخيص البلدية، وأعد مرسوم ملكي بذلك، ومن أبرز ملامح النظام، منح وزارة الشؤون البلدية والقروية اختصاص إصدار التراخيص البلدية للأنشطة بجميع أنواعها، ويقرر عدم جواز ممارسة أي نشاط إلا بعد الحصول على ترخيص بلدي وترخيص من الجهة الحكومية المختصة وذلك بحسب حال كل نشاط ووفقاً للأنظمة واللوائح وترخيص من الهيئة العامة للغذاء والدواء قبل ممارسة أي نشاط في مجال الأعلاف «عدا نشاط الزراعة» والجهات الحكومية المختصة، ويجيز لوزارة الشؤون البلدية والقروية «وفقاً للأنظمة المتبعة» والاستعانة بالمكاتب الهندسية والشركات والمؤسسات الخاصة لتسهيل إجراءات إصدار التراخيص البلدية.

نظام الاعلاف

وافق مجلس الوزراء بعد الاطلاع على ما رفعه الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم «31/68» بتاريخ 1434/7/30هـ، على نظام الأعلاف، وأعد مرسوم ملكي بذلك، ومن أبرز ملامح النظام تحقيق ضمان مأمونية الأعلاف وسلامتها وحماية صحة الحيوان، ويُوجب النظام الحصول على ترخيص من الهيئة العامة للغذاء والدواء قبل ممارسة أي نشاط في مجال الأعلاف «عدا نشاط الزراعة»، وذلك وفقاً للشروط والمتطلبات التي تحددها اللائحة التنفيذية للنظام، يمنح النظام الهيئة العامة للغذاء والدواء الحق في إصدار قرار بوقف تداول الأعلاف من مصدرها أو في الأسواق، والتحفظ عليها، وذلك عند الاشتباه في تسببها في نفُوق أي نوع من الحيوانات أو إصابته أو تضرره.

تعيينات وتقارير

وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، واطلع على تقريرين سنويين لوزارة الصحة وصندوق التنمية العقارية عن عامين ماليين سابقين وأحيط علماً بما جاء فيهما ووجه حيالهما بما رآه، وسترفع الأمانة العامة للمجلس نتائج الجلسة إلى مقام خادم الحرمين الشريفين «أيده الله» ليتفضل بالتوجيه حيالها بما يراه النظر الكريم.

إصلاح "سوق العمل" بـ15 بليون ريال.. و1.4 مليون سعودي في مقابل 9.7 مليون وافد

المصدر: جريدة الحياة الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م

اضغط هنا

الرياض - خالد العمري

كشفت وزارة العمل أنها تنفق 14.9 بليون ريال سنوياً على إصلاح سوق العمل السعودية، بتنفيذ استراتيجيات التوظيف القصيرة والمتوسطة المدى.(للمزيد).
وأشارت إلى أن السعوديين ظلوا يشكلون الرقم الأدنى في شركات القطاع الخاص بمختلف ألوانها في برنامج «نطاقات».
وأفادت بأن عدد السعوديين في شركات القطاع الخاص «النطاق البلاتيني» يبلغ 389.9 ألف سعودي، في مقابل 440.2 ألف أجنبي، ويقل العدد في شركات نطاق «الأخضر المرتفع» إلى 196 ألف سعودي، فيما يرتفع عدد الأجانب إلى 867 ألفاً. وذكرت أن إجمالي السعوديين في القطاع الخاص يبلغ 1.4 مليون مواطن، في مقابل 9.7 مليون وافد، منهم 3.4 مليون في الرياض. وأوضحت إحصاءات حديثة لوزارة العمل أن عدد العاطلين عن العمل بلغ 2614 ألفاً، وعدد العاطلات 3614 ألفاً، مع ارتفاع نسبة توظيف الإناث بنسبة 723 في المئة حتى نهاية كانون الأول (ديسمبر) الماضي ليصل عددهن إلى 398538 موظفة.
وتراوح معدل البطالة للذكور منذ عام 1999 حتى نهاية العام الماضي بين 61 في المئة و 76 في المئة، باستثناء ارتفاع مفاجئ في عامي 2006 و 2007 بلغ 9 في المئة، في حين تصاعد معدل البطالة للإناث من 15.8 في المئة في عام 1999 ليرتفع تدريجياً حتى وصل إلى 33.2 في المئة.
وأصدرت وزارة العمل خلال العام المالي الحالي 102 مليون تأشيرة، منها 950252 ألف تأشيرة عمل، موضحة مبررات إصدار التأشيرات لأسباب عدة، منها التوسع في النشاط بمقدار 219297 تأشيرة لعقود حكومية، إضافة إلى 69 ألف تأشيرة موسمية.

الخفجي: ضبط 18 وافداً يعملون تحت "الشمس"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م
اضغط هنا

الأحساء – «الحياة»
أسفرت حملات تفتيشية قام بها مكتب العمل بمحافظة الخفجي، عن ضبط 18 وافداً، يعملون تحت أشعة الشمس في عدد من المنشآت. وأحيلت المخالفات لوكالة التفتيش وتطوير بيئة العمل، لاتخاذ اللازم بشأنها. وأوضح مدير المكتب نايض الرشيدي أن هذه الحملات جاءت تطبيقاً لقرار منع العمل تحت أشعة الشمس، التي قد تُعرض العمال لأخطار جسيمة، والذي طبقته وزارة العمل على جميع المُنشآت، حرصاً على سلامة العاملين وصحتهم».

بدوره، أكد مدير إدارة التفتيش في مكتب العمل بالشرقية حمد الصقور أن «فرق التفتيش في جميع مكاتب العمل في المنطقة تواصل حملاتها التفتيشية لضبط المخالفين للمادة 122 من نظام العمل، التي تنص باتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من الأخطار، وتطبيقاً للقرار الوزاري القاضي بمنع العمل تحت أشعة الشمس، واتخاذ أقصى العقوبة بحق مرتكبي هذه المخالفة».
ودعا المدير العام لفرع وزارة العمل في الشرقية محمد الفالح أصحاب المنشآت إلى ضرورة «التقيد بنظام منع العمل تحت أشعة الشمس، وتوفير بيئة عمل آمنة من المخاطر، حتى لا يتعرضوا للعقوبات الصارمة التي قد تؤدي لإغلاق منشآتهم، إضافة إلى الغرامات المالية». وأكد ضرورة التعاون مع الوزارة في الإبلاغ عن مثل هذه المخالفات، على الرقم المخصص « 920001173».

"القصيم": ضبط وافد أفريقي يقوم بتهريب العاملات المنزليات

المصدر: جريدة الحياة الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م
اضغط هنا

بريدة - منصور الفريدي
تمكنت شرطة محافظة البدائع من ضبط وافد أفريقي بعد اتهامه بالقيام بتهريب عاملات منزليات ونقلهن إلى خارج المنطقة للعمل لدى أشخاص آخرين.
وقال المتحدث الرسمي لشرطة منطقة القصيم النقيب بدر السحيباني: «إن شرطة المحافظة تلقت بلاغاً يتضمن قيام أحد الوافدين بمقابلة عاملات منزليات من جنسية أفريقية تمهيداً لنقلهن إلى خارج المنطقة للعمل بطريقة غير نظامية».
وقامت شعبة التحريات والبحث الجنائي بالشرطة برصد المتهم (٤٦ عاماً) والتحري عن مركبته التي كان يستخدمها لهذا الغرض وتم القبض عليه أثناء قيامه بنقل إحدى العاملات.
وجرى إحالة المتهم إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام لإستكمال إجراءات التحقيق، ولا تزال التحقيقات جارية مع المتهم لمعرفة مدى ارتباطه ببلاغات سابقة من هذا النوع قد يكون أحد أطرافها.

بتوجيه من رئيس المحكمة العامة بالرياض

إنهاء مجمل القضايا الأسرية بالمحكمة خلال جلسة واحدة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/953278

الرياض - مبارك العكاش
وجه رئيس المحكمة العامة بالرياض الشيخ إبراهيم الحسني كافة أصحاب الفضيلة القضاة العاملين بالمحكمة النظر في قضايا الأحوال الشخصية خلال جلسة واحدة فقط وإنهاء القضايا دون تأخير وضرر لطرفي القضية مع الأخذ في الاعتبار تقريب مواعيد جلسات القضايا التي تحتاج لأكثر من جلسة واحدة، كما أمر الحسني بألا تزيد جلسات المواعيد لكافة القضايا الأسرية وقضايا الأحوال الشخصية عن ثلاث جلسات في حال تطلب الأمر ذلك في مدة أقصاها شهر. كما وجه رئيس المحكمة العامة بالرياض كافة قضاة المحكمة بالبت في جميع القضايا التي تهيئ الحكم غيابياً.
تنفيذ الحكم سريعاً حتى يتسنى لطرفي القضية الاستفادة منه وخاصة المرأة
وأتى توجيه رئيس المحكمة العامة بالرياض نظراً لأهمية سرعة الفصل في جميع قضايا الأحوال الشخصية والتي أجازت المرافعات الشرعية فيها وخاصة فيما يخص قضايا الحضانة والزيارة والنفقة نقص المواعيد إلى أربع وعشرين ساعة مع الأخذ في الاعتبار أن ينفذ الحكم سريعاً حتى يتسنى لطرفي القضية الاستفادة من الحكم وخاصة المرأة التي تنتظر مالها من قضايا معلقة بهذا الخصوص وإحضار المدعي جبراً في المسائل الزوجية والحضانة والنفقة والزيارة ومن عضلها أولياؤها.
وتعتبر هذه الخطوة المهمة من ضمن تعديلات مهمة عديدة أنجزتها وزارة العدل بتوجيهات من الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى بهدف النهوض بالمنظومة القضائية في المملكة، حيث دشّنت الوزارة مؤخراً دوائر الأحوال الشخصية بمدينة الرياض التابعة للمحكمة العامة بالرياض للنظر في دعاوى الخلافات الزوجية، والطلاق، والنشوز، والخلع،

والحضانة، والنفقة، وحق الزيارة، والعنف، والإرث، وغيرها من القضايا المتعلقة بالأسرة، والمرأة. وذلك بهدف تسريع قضايا الأسرة داخل أروقة المحاكم، والحد من تأخيرها وتراكمها لأشهر، والبت فيه فيما لا يتعدى شهراً واحداً على الأكثر.

وتتولى دوائر الأحوال الشخصية الفصل في القضايا الزوجية والأسرية بهدف تسريع التقاضي في قضايا المرأة من خلال استخدام برنامج إلكتروني يقرّب المواعيد بحيث تنفذ أحكامها فوراً عبر قضاة التنفيذ بالقوة الجبرية، ومنح الخصوصية الأسرية بعيداً عن القضايا الأخرى التي تنظرها المحكمة.

تجدر الإشارة إلى أن دوائر الأحوال الشخصية في الرياض تستقبل القضايا الأسرية، والخلافات الزوجية حالياً في حدود (100) إحالة يومياً، وتقع في مبنى مستقل عن المحكمة العامة بالرياض.

محافظ الخرج يسلم أربع سيارات لذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/953389

الخرج - فادي المقرن

سلم محافظ الخرج شبيلي بن مجدوع ال مجدوع أمس أربع سيارات من الدفعة الجديدة لأولياء أمور المستفيدين من ذوي الاحتياجات الخاصة والمخصصة لكل فئات الشلل الرباعي والثلاثي، وذلك بمقر مركز التأهيل الشامل في محافظة الخرج.

وبهذه المناسبة أوضح ال مجدوع أن ذلك يأتي ضمن اهتمامات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله بهذه الفئة الغالية على الجميع وحرصهما على تقديم وتوفير كل الإمكانات التي يحتاجونها في حياتهم ولأسرهم وهذه الفئة تلقى ولله الحمد كل الدعم والرعاية من قبل ولاة الأمر في هذه البلاد.

واستمع المحافظ إلى شرح من مدير مركز التأهيل الشامل للمعاقين بالخرج حسن المالكي عن تجهيزات السيارات التي روعي فيها أن تتناسب مع حالة المعاق، حيث تم تجهيزها بمقعدٍ مهيأ للنزول أتوماتيكياً ليحمل المعاق من كرسيه إلى مقعده في السيارة، إضافة إلى تجهيزها بكافة وسائل السلامة الخاصة بالمعاق.

وقد عبر أولياء أمور المستفيدين من ذوي الاحتياجات الخاصة عن سعادتهم بهذه البادرة معربين عن شكرهم وتقديرهم لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - على تقديمه كل أنواع الرعاية والعناية بأبنائه من ذوي الاحتياجات الخاصة بما يسهل عليهم في حياتهم المعيشية والعملية في وقت واحد.

وزارة التجارة تواصل "ضبط الأسواق" وتنجح بقوة النظام

حملة "لا تسأل عن السعر" تحمي المستهلك من تلاعب البائعين..!

المصدر: جريدة الرياض الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/953367

الرياض، تحقيق - راشد السكران
كثّفت وزارة التجارة والصناعة من حملاتها التفتيشية لضبط المخالفات داخل الأسواق، وتحديداً بعد التفاعل الكبير الذي أظهرته مع بلاغات المستهلكين ضمن برنامج "لا تسأل بكم واعرف حقك"، الذي يلزم المحال التجارية بوضع "بطاقة السعر" على البضائع تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء والمصادق عليه بالمرسوم الملكي.
وعملت وزارة التجارة والصناعة "جولات رقابية" مستمرة للتأكد من تطبيق البرنامج، وضبط المحال المخالفة حسب نظام البيانات التجارية الذي يلزم كافة المحلات التجارية على مختلف مستوياتها بكتابة السعر على جميع معروضاتها، كما يقرر عقوبات وغرامات بحق المخالفين، حيث تبلغ قيمة الغرامة في المرة الأولى (1000) ريال على كل صنف لم يلتزم بائعه بالنظام، وعند تكرارها للمرة الثانية (2500) ريال، و(5000) ريال في المرة الثالثة، أمّا إذا تكررت فيتم إغلاق المحل فوراً.
وقد رافق إطلاق البرنامج عدّة رسائل توعوية موجهة للمستهلك، حيث هدفت وزارة التجارة والصناعة إلى تعزيز المبدأ لدى المستهلك والتاجر على حد سواء، لتحقيق مفهوم "لا تسأل بكم واعرف حقك"؛ للحصول على السعر بكل شفافية ووضوح، ولحماية المستهلك من التحايل أو خداعه بعرض أسعار متباينة للصنف الواحد.
"الرياض" رافقت "مفتشي" وزارة التجارة أثناء إحدى الحملات؛ للتأكد من تطبيق ما نص عليه قرار مجلس الوزراء، وللوقوف على مخالفات عدم وضع بطاقة الأسعار على معروضات المحال التجارية.

مفاجأة ومراوغة

بداية الجولة كانت عبر محل مواد سباكة وكهرباء حيث تفاجأ العامل "جاويد" بمراقب التجارة يسأله عن عدم وضع بطاقة السعر على السلع؟ فقال: "لقد وصلت حديثاً ولم أتمكن من وضع الأسعار عليها"، انتقل بعدها مراقب الوزارة إلى معروضات أخرى في المحل نفسه وبدا واضحاً أن لها مدة طويلة معروضة على الأرفف، فبيّن البائع أن هذه فقط لم يوضع عليها السعر وبدأ بالمراوغة!
وأكد مراقب التجارة على أن هذا التحايل من البائعين ليس غريباً ويعرفون كيف يكشفونه ويدينون المخالف بأقواله، موضحاً أن التحايل يدخل مستخدمه تحت طائلة العقوبة باستغلال المستهلكين وبيعهم سلعا خلاف ثمنها الحقيقي، مشيراً إلى أن عدم وضع بطاقة السعر من الباعة لكي يحدد سعر بضاعته وفق شخصية المشتري، وعلى أساسها يحدد البائع السعر، حيث يرفع الأسعار ويبدأ بالتخفيض، لكي يكسب الزبون.
عايد السباعي مُتحدثاً للزميل راشد السكران «عدسة - عمار الملحم»
وشدّد المراقب على أهمية وضع بطاقة السعر على جميع السلع والمنتجات المعروضة؛ لأن ذلك ملزم على جميع المحال التجارية دون استثناء، ذاكراً أن وجود بطاقة السعر يساعد المستهلك على المقارنة والحصول على أفضل سعر، وفق ما جاء في نظام البيانات التجارية الذي يلزم جميع المحلات على مختلف مستوياتها بكتابة السعر على جميع معروضاتها.

سلوك حضاري

وقال "عايد السباعي" -مدير مبيعات إحدى صالات السيارات-: إنه لا مبررات لعدم الالتزام ببطاقات السعر على أي بضائع مهما كان نوعها، مضيفاً أن وجود بطاقة السعر مهم ليس للمستهلك فحسب بل وللبائع الصادق في عرض بضائعه، مؤكداً على أن بطاقة السعر تُعد سلوكاً حضارياً لتنظيم السوق وحماية المستهلك من الغش والتلاعب، ويصب في مصلحة الجميع، مبيناً أن تحديد أسعار السلع نجده مطبقاً في كل الدول المتقدمة، مشيداً بجولات وزارة التجارة المكثفة على الأسواق، ذاكراً أن المستهلك يلعب دوراً كبيراً في هذا الموضوع، حيث بإمكانه عدم الشراء من المحال التي لا تضع بطاقات السعر على معروضاتها، وبهذا سوف يوفر على مراقبي وزارة التجارة متابعة الأسعار، مُشدداً على ضرورة

تطبيق الوزارة لقانون بطاقة السعر بحذافيره للحد من التلاعب بالأسعار؛ لأن من حق المستهلك معرفة الأسعار لأي بضاعة يريد شراءها قبل الإقدام على الشراء.

بطاقة السعر تحمي المستهلكين من تلاعب بعض البائعين

تذمر وفرح!

وأبدى عدد من المستهلكين تذمرهم من عدم التزام بعض المحال بإشهار الأسعار على بضائعهم، وفي المقابل أبدوا فرحاً عارماً بجولات مفتشي وزارة التجارة على المحال والأسواق لتطبيق برنامج "لا تسأل بكم واعرف حقك".

وأوضح "خالد الجبر" أن عدم الالتزام بإشهار أسعار السلع يجعله يتردد دائماً، وقد يُحجم عن الشراء، لأنه يشك بأن البائع غير محق بالسعر، مضيفاً: "عندما أتناقش مع البائع، ثم يُخفّض لي القيمة إلى حدود النصف، هنا أتوقع أنه غير صادق"، مشيراً إلى أنه عندما يتوجه إلى محل آخر يجد أن السعر يقلّ كثيراً عن المحل السابق الذي لا يضع بطاقة السعر!

وأكد "نبيل الزهراني" على أنه لاحظ التزام عدد كبير من المحال بوضع بطاقات السعر على البضائع بخلاف السابق، مضيفاً أنه من المهم تطبيق التجارة للغرامات المالية الفورية للحد من عدم وجود بطاقات السعر على البضائع، مبيناً أن بعض محال الأسواق الكبيرة التي تبيع المواد الغذائية لم يلتزموا بوضع السعر على بضائعهم، واكتفوا بوضعها على الرف الذي يوجد فيه أخرى وقد تتداخل الأسعار، وهذا يدخل فيه نوع من الغش؛ حيث أن الأسعار في "الكاشير" قد تختلف عنها على الرف!

تعاون المستهلك

وتمنّى "عبد الرحمن الأنصاري" استمرار جولات وزارة التجارة بالتفتيش على المحال ليس فقط لوضع بطاقات الأسعار، بل ورصد أي مخالفة قد يرتكبها الباعة بحق المستهلكين، مضيفاً أنه بحكم خبرته في برامج "اليوتيوب" فسوف يعمل مقاطع لحملات وزارة التجارة، وانتاجها على هيئة حلقات كي يستفيد منها المستهلكون، وتكون رادعاً للباعة الاستغلاليين، مبيناً أنه من المتابعين للمراقبين وجولاتهم على المحال التجارية، للتأكد من وجود بطاقات السعر وعدم وجود ممارسات "غش" أو تحايل على المستهلكين، مُشدداً على أهمية تعاون المستهلك بالإبلاغ عن أي مخالفات؛ لأنه يعد مراقباً ويسهم في ضبط عمليات البيع والشراء والبعد عن المخالفات، شاكراً وزارة التجارة التي لن تتهاون في إيقاع العقوبات النظامية على المخالفين.

مراقب يستخدم التقنية خلال ضبط المخالفات عبر إحداثيات المواقع

استخدام التقنية

اللافت للنظر وجود التقنية في كافة أعمال المراقبين، حيث كانوا يحملون أجهزة "آيباد" لتسجيل المخالفات من خلالها، ووضع إحداثيات المواقع التجارية للتأكد من مطابقتها مع رخصة المحل والسجل التجاري، والتأكد من أن البائع الوافد على كفالة مالك المحل أم لا، وهذه الإجراءات التقنية في ضبط المخالفات مكّنت فرق الرقابة الميدانية من متابعة جميع المخالفات عبر إحداثيات المواقع للمحال، وتم من خلالها تحرير المخالفات، ومن خلال الحملة تم ضبط عدد من المحال التي لم تلتزم بنظام وضع بطاقة السعر، وتم تحرير غرامات مالية فورية عليها بواقع (1000) ريال على كل صنف من الأصناف، التي لم يوضع عليها السعر.

ألو 1900

وشهدت "الرياض" تحرير العديد من المحاضر بحق المخالفين تطبيقاً لقرار وزارة التجارة والصناعة الذي يقضي بإلزام كافة المنشآت والأسواق والمحال التجارية على مختلف مستوياتها بوضع بطاقة السعر على معروضاتها مع السلع، وتطبيق العقوبة المنصوص عليها جراء أي مخالفة، حيث تبلغ قيمة الغرامة في المرة الأولى (1000) ريال على كل صنف لم يلتزم بائعه بالنظام، وعند تكرارها للمرة الثانية (2500) ريال، و(5000) ريال في المرة الثالثة، أما إذا تكررت فيتم إغلاق المحل فوراً.

ووجه أحد المراقبين دعوة للمستهلكين بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة للإبلاغ عن أيّ محل لا يلتزم بوضع بطاقة السعر على معروضاته، ويمكن الإبلاغ عن أي مخالفة في هذا الخصوص من خلال الاتصال على الرقم (1900)، أو استخدام الأجهزة الذكية وتنزيل برنامج استحدثته الوزارة وتحميله والتواصل من خلاله مع بلاغات الوزارة وتزويدهم بالصور وغيرها من المستندات.

واستحدثت وزارة التجارة والصناعة هذه الحملة التوعوية "لا تسأل بكم واعرف حقك"؛ لتعريف المستهلك بحقه في الحصول على السعر بكل شفافية ووضوح دون الحاجة للسؤال عن الأسعار، وحمايته من التحايل في عرض السعر أو خداع المستهلكين بعرض أسعار متباينة للصنف الواحد باختلاف المستهلك، حيث تتضمن الحملة عدة رسائل توعوية للمستهلك مصحوبة بجولات رقابية مكثفة تهدف منها الوزارة إلى تعزيز المبدأ لدى المستهلك والتاجر على حد سواء.

غرامة وإغلاق المحل

وأكدت وزارة التجارة والصناعة على كافة المحال والمنشآت التجارية ومنافذ البيع على مختلف مستوياتها بالالتزام بوضع بطاقة السعر على جميع السلع والمنتجات المعروضة، مُشددةً على أنها ستستمر في ضبط مخالفات المحال التجارية التي لا تتقيد بوضع بطاقة السعر على معروضاتها من السلع، وإحالة المخالفين للجهات المختصة ومضاعفة الغرامة في حال تكررها وقد تصل إلى إغلاق المحلات المخالفة لمدة قد تصل إلى عام.
وتتعاون العديد من القطاعات مع وزارة التجارة في هذا المجال، حيث أكدت الغرف التجارية في المملكة على منتسبيها الالتزام بوضع بطاقة السعر على معروضاتها التجارية، وهي خطوة تهدف إلى تعزيز رقابة وزارة التجارة على الأسواق المحلية، وهذا التعاون يأتي تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء والقاضي بأداء وزارة التجارة والصناعة ووزارة الشؤون البلدية والقروية كل فيما يخصه بمتابعة التزام المحال التجارية على مختلف مستوياتها وأنشطتها بكتابة بيان السعر على جميع معروضاتها وضبط أي مخالفة تتعلق بذلك. وشددت الغرفة التجارية في تعاميم وزعتها على غرف المناطق على المحال والمنشآت التجارية على مختلف أنشطتها بأهمية وضع بطاقة السعر على جميع معروضاتهم واتخاذ الوسائل اللازمة للتقيد به؛ حتى لا يتم تطبيق العقوبات المنصوص عليها في نظام البيانات التجارية في حق المخالفين.

تقرير: 1.2 مليون عدد المتقاعدين بحلول 202

8.1 ٪ عائد استثماراتها في2013

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م
اضغط هنا

محمد سعيد الشريف - جدة
أظهر تقرير موسسة التقاعد السنوى لنهاية عام 2013م أن عدد المتقاعدين بالسعودية بلغ بنهاية العام الماضي 617.1 ألف متقاعد، مقارنة بنحو 568.8 ألف بنهاية عام 2012، بزيادة قدرها 48.3 ألف متقاعد. وأوضح التقرير تحقيق الموسسة عائدًا إجماليًا قدره 8.1% حتى نهاية 2013م على استثمارتها.
واشار التقرير إلى أن عدد المتقاعدين يشهد نموًا سنويًا متسارعًا، مشيرة إلى أنه إذا استمر النمو على نفس الوتيرة قد يصل عدد المتقاعدين بنهاية العشر سنوات المقبلة إلى 1.2 مليون متقاعد.
وقالت المؤسسة في تقريرها إن إجمالي المبالغ التي تم صرفها على المتقاعدين حتى نهاية عام 2013 بلغ حوالي 441 مليار ريال، صرف منها عام 2013 نحو 45.3 مليار ريال مقارنة بمبلغ 44.6 مليار ريال عام 2012،
وأظهر التقرير أن عدد المتقاعدين الذكور بنهاية عام 2013 شكل الغالبية العظمى من إجمالي عدد المتقاعدين، حيث بلغ عددهم 566.2 ألف متقاعد ما يمثل نحو 92 % من إجمالي المتقاعدين، بينما بلغ عدد المتقاعدات الإناث 50.8 ألف ما يمثل نسبة 8 % من إجمالي المتقاعدين.
واستحوذت منطقة الرياض على أكبر عدد من المتقاعدين حيث بلغ عددهم 154.3 ألف متقاعد ما يمثل نسبة 25% من إجمالي المتقاعدين في المملكة، تلتها منطقة مكة المكرمة بـ 147.4 ألف متقاعد ما يشكل نسبة 24% من إجمالي المتقاعدين.

واستحوذ سلم الأفراد العسكريين على أكبر نسبة من إجمالي المتقاعدين لمختلف السلالم الوظيفية حيث بلغت نسبته 52 % من إجمالي المتقاعدين، يليه من أحيلوا للتقاعد على سلم المستخدمين حيث بلغت نسبتهم 15 %، ثم من أحيل للتقاعد على سلم الوظائف التعليمية بنسبة 13 %.
وتمثل الزيادة في عدد المتقاعدين حسب سلم الوظائف الصحية أعلى نسبة زيادة حيث بلغت 14.5 %، يليها سلم الوظائف التعليمية بنسبة 13 %.
وبلغ إجمالي عدد المتقاعدين بسبب العجز 36.578 متقاعدًا وكان معظمهم ممن تقاعد بسبب عجز جزئي حيث بلغ نسبتهم 84% من اجمالي عدد المتقاعدين في حين بلغ نسبة ممن تقاعد بسبب العجزالكلي 9.7% .

"ساب" يرعى مرضى الفقراء بجازان

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م
اضغط هنا

قدم البنك السعودي البريطاني (ساب) دعمه لجمعية الإحسان الطبية الخيرية بمنطقة جازان، من خلال رعايته لمشروع (شفاء) لعلاج المرضى الفقراء في منطقة جازان.
ويهدف المشروع إلى تمكين المريض من العلاج في الوقت المناسب وتحمل الأعباء المالية عنه، والتخفيف من تفاقم الأمراض لدى المرضى الذين لا يملكون قيمة العلاج، والإسهام في الاستقرار النفسي للمريض وأسرته، والارتقاء بصحة المجتمع عند توفير أسباب الشفاء للمحتاجين، وإحياء التكافل بين شرائح المجتمع.
وتأتي هذه المبادرة من ساب امتدادًا للتعاون المشترك بين البنك والمراكز الإنسانية والاجتماعية المتعددة، التي تتولى العناية بأبناء المجتمع ممن هم بحاجة للرعاية والاهتمام، وذلك من خلال توفير الاحتياجات الخاصة التي تؤهلها للقيام بدورها في خدمة رعاياها وتأدية أعمالها على أكمل وجه. وتعتبر جمعية الإحسان الطبية الخيرية بمنطقة جازان إحدى المؤسسات الرائدة التي تعنى بتقديم الخدمات الطبية المجانية للمرضى الفقراء في المنطقة، تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية.
ويهدف ساب من خلال هذا المشروع إلى تعزيز التعاون مع الجمعية ومساندتها لتحقيق أهدافها النبيلة.

اعتماد المشروعات التقنية لتطوير التعليم وشبكة لربط المدارس والإدارات

27 ألف معمل حاسب آلي للمراحل الثلاث و"واي فاي" بكل مدرسة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م
اضغط هنا

المدينة - جدة
اعتمد صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم مشروعات التقنية ضمن برنامج العمل التنفيذي لدعم تنفيذ مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم العام، مؤكدا سموه العزم على تحويل جميع المدارس إلى مدارس تقنية وتزويدها بأحدث ما وصلت إليه الاكتشافات التقنية، لإعداد الأجيال للمستقبل، وكي تكون المملكة نموذجا يحتذى به.
وتهدف هذه المشروعات إلى دعم عملية التعليم والتعلم ومن ذلك إطلاق برامج التعلم والتدريب الإلكتروني، وربط الطالب بالتقنية عمليًا بما يساعد على الاستيعاب والتطبيق والاستفادة من مصادر المعرفة.
وتشمل المشروعات التقنية تنفيذ «شبكة التعليم العام» التي تربط جميع المدارس والإدارات بشبكة تتصل بمراكز البيانات، وتوصيل خدمات الإنترنت عالية السرعة، وتوفير تطبيقات الوزارة وأنظمتها لجميع المدارس والإدارات، علاوة على توفير الشبكة المحلية داخل المدارس، وتغطيتها بشبكة لاسلكية داخلية «واي فاي»مع توفير جميع متطلبات الشبكة مثل أجهزة المبدلات الرئيسة والفرعية ومبدلات التوزيع وأجهزة الموجهات، وإنشاء مركز إدارة ومراقبة الشبكات وأجهزة وبرامج آمنة للمعلومات.
كما تشمل المشروعات تأمين معامل حاسب آلي لجميع مدارس التعليم العام بمعدل واحد لكل 10 طلاب ، منها الثابت والمتنقل بين المدارس، ويصاحب ذلك تدريب معلمي ومعلمات الحاسب والمشرفين والمشرفات على البرامج المصاحبة للمنهج، علاوة على توفير أجهزة لوحية داعمة لمعامل الحاسب في المرحلتين المتوسطة والثانوية.
ويُقدّر عدد معامل الحاسب الآلي التي سيتم توفيرها خلال مراحل تنفيذ المشروع بـ 27.046 معملا منها 14000 في المرحلة الابتدائية و 7898 في المتوسطة و 5148 معملا في الثانوية.
وكان سموه قد ناقش خطة التنفيذ المقترحة والبرنامج الزمني ليكتمل هذا المشروع خلال المدة المقررة لبرنامج الدعم ـ بإذن الله ـ وذلك خلال ورشة النقاش التي عقدت بمشاركة نائب الوزير الدكتور خالد السبتي، ونائب الوزير لشؤون البنين الدكتور حمد آل الشيخ ونائب الوزير لشؤون البنات نورة الفايز، ووكيل الوزارة للشؤون المدرسية الدكتور سعد الفهيد، ومدير عام الشؤون الإدارية والمالية المهندس محمد الشثري والمشرف العام على المركز الوطني للمعلومات التربوية الدكتور جارالله الغامدي.

خادمة إثيوبية تعتدي على مسنة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140717/Con20140717712840.htm

عكاظ (الطائف)
ضبطت شرطة محافظة الطائف خادمة من الجنسية الأثيوبية اعتدت على كفيلتها المسنة، ما أدى لإدخالها المستشفى لتلقي العلاج، فيما يجري إحالة كافة أوراقها إلى جهة الاختصاص.
وبحسب المصادر أبلغ ذوو المسنة غرفة العمليات الأمنية بشرطة الطائف عن اصابة والدتهم في مواقع متفرقة من جسدها بعدما تعرضت للضرب من قبل خادمتها الأثيوبية، وبعد مباشرة البلاغ تم ضبطها وعقب تفتيش غرفتها عثر على عدد من الاكسسوارات لحفيدات المسنة، بالإضافة للعديد من الأوراق والرسائل، التي تتوقع العائلة أن تكون طلاسم، حيث يجري التحقق من مصدرها ومحتواها.

وأوضح الناطق الإعلامي بشرطة منطقة مكة المكرمة المقدم عاطي بن عطية القرشي أن الجهات الأمنية بشرطة محافظة الطائف تبلغت البارحة الأولى من قِبل مواطنة تفيد قيام مكفولتها بالاعتداء عليها بالضرب، مؤكدا إحالة المواطنة للمستشفى وحالتها مستقرة، فيما تم التحفظ على العاملة وإحالة كامل الأوراق لجهة الاختصاص لإكمال اللازم.

مفاوضات لاستقدام العمالة المنزلية من النيبال

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140717/Con20140717712712.htm

عبدالرحمن المصباحي (جدة)
أكد مصدر مسؤول بوزارة العمل عن رغبة المسؤولين بدولة النيبال التفاوض على الاتفاقية التي أرسلتها وزارة العمل في وقت سابقا وذلك من اجل السماح باستقدام العمالة المنزلية، بعد قيام الحكومة النيبالية بمطالبتها إيقاف إصدار تأشيرات العمالة المنزلية الفردية من نيبال، واشتراطها للسماح لعمالتها بالسفر للمملكة بعد الانتهاء من إجراءات توقيع اتفاقية شاملة لتنظيم استقدام العمالة المنزلية بين البلدين.
وأوضح المصدر أنه من المقرر والمتوقع أن يتم بدء التفاوض مع المسؤولين في النيبال خلال الفترة المقبلة بعد عيد الفطر المبارك.
يأتي هذا بعد أن أكدت الوزارة خلال الفترة الماضية رغبتها في توسيع دائرة الاستقدام للعمالة المنزلية وهو ما تم فعلا بعد نجاح المفاوضات مع كل من «الهند، اندونيسيا» وبدء الاستقدام من الأولى وفي انتظار بدء الاستقدام أيضا من اندونيسيا.
وقد بدأت وزارة العمل متمثلة في وكالة وزارة العمل للشؤون الدولية سابقا بإرسال اتفاقيات ايضا لكل من الدول «سيريلانكا، لاوس»، إضافة للتواصل مع دولة قرغيزيا. وقد اشتكى العديد من المواطنين خلال الفترة السابقة والذين حصلوا على تأشيرات استقدام عمالة فردية رفض الحكومة هناك التصريح للعمالة بالسفر قبل توقيع اتفاقية شاملة لتنظيم استقدام العمالة المنزلية، مع إمكانية تحويل تأشيراتهم إلى دولة أخرى في حال رغبوا في ذلك لتفادي التأخير في إنجازها، أو الانتظار لحين توقيع تلك الاتفاقية.

القرشي: القضية أُحيلت لهيئة التحقيق والادعاء العام

ممرضة سعودية: مُنوَّم بمستشفى الملك فهد حاول الاعتداء عليّ بآلة حديدية

المصدر: جريدة سبق الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م
http://sabq.org/Mqggde

سعود الدعجاني، محمد الزهراني- سبق- جدة:
تقدمت ممرضة بمستشفى الملك فهد بجدة بشكوى رسمية للجهات الأمنية ضد مريض منوَّم بقسم الجراحة العامة في المستشفى، قالت إنه حاول الاعتداء عليها بالضرب بآلة حديدية، وسط شكوى عدد من الممرضات منه، ورفضه الخروج الذي كُتب له منذ خمسة أشهر، بحجة أنه بحاجة للعلاج.

وعلمت "سبق" أن ممرضة سعودية تعمل بمستشفى الملك فهد تقدمت بشكوى رسمية لشرطة الشرفية، تتهم فيها مريضاً منوَّماً بقسم الجراحة العامة بمستشفى الملك فهد بجدة بمحاولة الاعتداء عليها بآلة حديدية، وطلب منها مغادرة غرفة التنويم، بعد أن دار نقاش بينه وبينها، حين سحب الإبرة المغذية من يد مريض آخر طالباً مساعدته وخدمته، ثم أخذ الآلة الحديدية الخاصة بالمغذية، وحاول ضربها؛ فتقدمت بعدها للجهات الأمنية، وحُولت قضيتها للادعاء العام.
وقدم عدد من الممرضات شكوى لإدارة المستشفى من سوء تصرفات المريض، وأنه دائماً ما يفتعل المشاكل معهن، مبينات أنه دخل المستشفى لارتفاع في درجة الحرارة والتهاب فيروسي، وعولج لمدة شهر، وأُعطي خروجاً، لكنه رفض نهائياً، مبيناً أنه بحاجة للعلاج، ولا يستطيع الخروج.
من جانبه، صرَّح الناطق الإعلامي بشرطة منطقة مكة المكرمة، المقدم دكتور عاطي بن عطية القرشي، بأن الجهات الأمنية بشرطة جدة بُلِّغت من قِبل مواطنة تعمل بأحد المستشفيات بجدة، بقيام أحد المرضى المنومين بالمستشفى بتهديدها والتلفظ عليها، مؤكداً أنه جرى سماع أقوال أطراف القضية، وإحالة كامل الأوراق لهيئة التحقيق والادعاء العام لإكمال اللازم بحكم الاختصاص.

يفتح المجال لفرص عمل للسيدات في المحال التي لا يشملها "التأنيث"

غرامات صارمة للمخالفات في مسودة قرار بشأن عمل المرأة على بوابة "معا"

المصدر: جريدة سبق الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م
http://sabq.org/Cpgqde

سبق- أبها:
حذرت مسودة قرار وزاري ينظم عمل المرأة السعودية داخل المراكز التجارية المغلقة للنقاش المجتمعي من خلال بوابة "معا" الإلكترونية: www.ma3an.gov.sa، من مخالفة المنشأة لهذا القرار، لافتة إلى أن أي منشأة مخالفة ستطبق في حقها عقوبات تتمثل في غرامة مالية لا تقل عن ألفي ريال ولا تتجاوز خمسة آلاف ريال طبقا للمادة " 239" من نظام العمل، والجزاءات الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم "50" وتاريخ 21-4-1415هـ، وفق الإجراءات الواردة فيه.
وتنص المادة أيضاً على الحرمان من الاستقدام، ومنع تجديد الإقامات ونقل الخدمات، وكذلك الحرمان من الدعم الذي يوفره صندوق تنمية الموارد البشرية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات للمخالفة الأولى وخمس سنوات للمخالفة الثانية.
وتناولت المسودة العقوبات التي تفرض على العاملات اللاتي يتعاونّ مع المنشأة في التوظيف الوهمي؛ إذ يتم حرمان العاملة من دعم صندوق تنمية الموارد البشرية مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.
وقد كشف وكيل وزارة العمل المساعد الدكتور فهد التخيفي، لـ"سبق" عن تقديم وزارة العمل ودعوة المجتمع إلى المشاركة في مناقشة هذه المسودة وإبداء الآراء؛ حيث إنه من المنتظر أن يفتح القرار المرتقب نافذة جديدة لتوفير فرص عمل نسائية مناسبة للمواطنات في المراكز التجارية المغلقة في المحلات التي لا يشملها تأنيث محلات بيع المستلزمات النسائية، في إطار حرص الوزارة على التشاركية بما يسهم في تحقيق التكامل لاتخاذ القرارات.

وقال التخيفي إن مسودة القرار المعروضة على بوابة "معا"، تتضمن إضافة المحلات والأكشاك المرخص لها بالبيع أو تُقدم خدمات للنساء أو العائلات داخل المراكز التجارية المغلقة، إلى منظومة محلات بيع المستلزمات النسائية بأقسامها المختلفة التي سبق وأعلنت عنها الوزارة من قبل، كما احتوت المسودة الجديدة على أنّ توظيف العاملات في المحلات أو الأكشاك في المراكز التجارية المغلقة؛ حيث إنه لا يتطلب الحصول على تصريح مسبق من وزارة العمل أو من أي جهة أخرى، في حين أنّ العمل في هذه الأماكن قاصر على المواطنات فقط.

وبين أن المسودة اشتملت على عدد من الضوابط على أصحاب العمل منها، قصر خدمة العاملات للنساء والعوائل فقط، وتوفير مقاعد للعاملات للجلوس عليها، وتوفير مكان مخصص للعاملات لأداء الصلاة والاستراحة ودورات المياه، ما لم يكن هناك مكان مناسب لا يبعد أكثر من خمسين متراً عن المحل، إضافة إلى حظر تشغيل العاملات قبل الساعة التاسعة صباحاً وبعد الساعة الحادية عشرة مساء، وعدم توظيف عاملين وعاملات معاً في المحلات أو الأكشاك الخاضعة لهذا القرار.

مما يذكر أنّ "معا" هي بوابة المجتمع للمشاركة في مبادرات سوق العمل، وتهدف لرصد جميع المرئيات والمقترحات المرسلة من المواطنين والمقيمين بخصوص مسودات القرارات التي تعلنها وزارة العمل قبل اعتمادها رسمياً، من أجل فتح باب المشاركة المجتمعية عند صناعة أي قرار، ولتوحيد الرؤى والأهداف ما بين الوزارة والمواطنين فيما يختص بسوق العمل والعمال ومنشآت الأعمال.

يتم إلقاؤها جانب مركز الرعاية الأولية الجنوبي

أهالي بيش: خطر النفايات الطبية يتربّص بأطفالنا

المصدر: جريدة سبق الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م

http://sabq.org/Gmggde

فهد كاملي- سبق- جازان:

عبَّر عدد من مواطني محافظة بيش بجازان عن مخاوفهم من انتشار الأمراض، وخصوصاً بين الأطفال؛ نتيجة رمي نفايات طبية بجانب مركز الرعاية الأولية الجنوبي بمحافظة بيش، وتركها لعدة أيام دون العمل على إزالتها أو دفنها بطريقة علمية تحول دون التسبب بأية أمراض.

ووفق مجاورين للمركز فإن شركة الخدمات المساندة التي تعمل على نظافة المستشفى، يقوم بعض العاملين فيها بإلقاء تلك النفايات دون أدنى مسؤولية أو رقابة من قبل إدارة المركز على تلك النفايات، التي يجب فرزها سابقاً قبل التخلص منها.

ولفت المواطن حسين جعفري أحد المجاورين للمركز إلى قيام الأطفال بالعبث واللعب بالمواد الطبية التي تم رميها بجانب المركز، مثل: الحقن الطبية، وبقايا العمليات الصغيرة، ومواد سامة خطرة، مما يتسبب لهم في العديد من الأمراض التي من شأنها أن تؤثر على حياتهم.

وأضاف "جعفري" أنه تقدم بعدد من الشكاوى إلى مدير المركز، إلا أن شكواه لم تلقَ آذاناً صاغية وعدم سماع شكواه وحلها، وسط تجاهل من قبل موظفي وعمال النظافة الذين يصرون على تكرار إلقاء تلك النفايات الخطرة خارج حدود المركز، دون أدنى مراقبة من قبل المسؤولين الإداريين في المركز ومراقبي شركة الخدمات المساندة لهم.

وتعد النفايات الطبية من أخطر القضايا التي طفت على السطح في المجتمع السعودي، بعد قيام مستشفيات خاصة بالتخلص من النفايات الطبية في الحاويات، دون اتباع القواعد والتعليمات التي تشترط حرقها والتخلص منها بواسطة حارقات خاصة.

وكانت وزارة الصحة أوجدت نظاماً خاصاً لإدارة النفايات الطبية والتخلص منها لكل المستشفيات والمختبرات الطبية التي تتعامل مع المواد التي تأخذ عدة أشكال، والتي من الممكن أن تسبب تلوثاً للبيئة أو تلحق الضرر بصحة المواطن.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

اختلاف في البيانات الشهرية بين مؤسسة النقد ووزارة العمل

تراجع أجور السعوديين 1 ٪ وارتفاع مرتبات الوافدين 25 ٪

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/07/17/article_868053.html

* طلال الصياح من الرياض

أظهر رصد لوحدة التقارير الاقتصادية في صحيفة "الاقتصادية" تراجعا طفيفا في متوسط الأجور الشهرية للسعوديين العاملين في القطاع الخاص (ذكور وإناث) بنسبة 1 في المائة خلال عام 2013، حيث سجل المتوسط في العام الماضي 4748 ريالا مقارنة بـ 4801 ريال في 2012.

وجاء التراجع رغم ارتفاع متوسط الأجر الشهري للذكور السعوديين بنسبة 1 في المائة، ما يعادل 40 ريالا والإناث السعوديات بنسبة 21 في المائة بما يعادل 540 ريالا، إلا أن الإجمالي تراجع بنسبة 1.1 في المائة.

وبلغ متوسط الأجر الشهري للذكور 5355 ريالا في 2013، بينما بلغ 5315 ريالا في 2012، أما الإناث فقد بلغ متوسط الأجر الشهري 3153 ريالا في 2013 و2613 ريالا في 2012. وارتفع عدد المشتغلين السعوديين في القطاع بنسبة 29 في المائة بما يعادل 332.2 ألف مشتغل، وجاءت الزيادة الأكثر في الإناث، حيث ارتفع عدد المشتغلين منهم في 2013 بنسبة 85 في المائة بما يعادل 182.7 ألف عامل.

أما في الذكور فقد ارتفع عدد المشتغلين في 2013 بنسبة 16 في المائة بما يعادل 149.5 ألف مشتغل. وبلغ عدد المشتغلين الإناث في 2013، نحو 398.5 ألف مشتغلة مقارنة بـ 215.8 ألف مشتغلة، بينما بلغ عدد الذكور نحو 1.1 مليون مشتغل في 2013، مقارنة بـ 918.8 ألف عامل في 2012.

أما فيما يخص المشتغلين الوافدين فقد ارتفع متوسط الأجر الشهري لهم بنسبة 25 في المائة بزيادة قدرها 236 ريالا، من مستوى 1341 ريالا في 2012، إلى مستوى 1808 ريالات في 2013. وارتفع متوسط الأجر الشهري للذكور الوافدين بنسبة 25 في المائة 234 ريالا، حيث بلغ المتوسط في 2013، 1168 ريالا مقارنة بـ 934 ريالا في 2012.

أما المشتغلون الإناث فقد بلغ المتوسط الشهري لأجورهم في 2013، 1808 ريالات مقارنة بـ 1341 ريالا في 2012.

وارتفع عدد المشتغلين غير السعوديين بنسبة 12 في المائة، بزيادة قدرها 859.9 ألف مشتغل، حيث بلغ عددهم في 2013، نحو 8.2 مليون مشتغل مقارنة بـ 7.4 مليون مشتغل في 2012. وجاءت معظم الزيادة من المشتغلين الذكور، حيث ارتفع عددهم بنسبة 11 في المائة، ما يعادل 807.2 ألف عامل، ليبغ عددهم في 2013، نحو 8.1 ألف عامل بينما في 2012 نحو 7.2 مليون عامل.

أما الإناث فقد ارتفع عددهم بـ 52.7 ألف عامل، بنسبة زيادة قدرها 48 في المائة، من 108.7 ألف عامل في 2012 إلى 161.4 ألف عامل في 2013. وأظهر الرصد أيضا، اختلافا في بيانات الأجور الشهرية بين مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" ووزارة العمل، حيث تظهر بيانات المؤسسة أن متوسط الأجور الشهرية للمشتغلين في القطاع الخاص 2962 ريالا، بينما تظهر الوزارة أن المتوسط 2134 ريالا، أي أن هنالك فرقا قدره 828 ريالا.

يُذكر، أن وزارة العمل هي مزود "ساما" ببيانات المشتغلين ومتوسط أجورهم، وذلك لتنشرها المؤسسة في النشرة الإحصائية الخاصة لها. وكشف الرصد أيضا، أن السعوديين المشتغلين في القطاع الخاص أصحاب المهن الاختصاصية في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية الأعلى من حيث متوسط الأجر الشهري مقارنة بالمهن الأخرى بمتوسط قدره 9357 ريالا. يليهم المديرون ومديرو الأعمال بمتوسط قدره 6970 ريالا، ثم مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية بمتوسط 5047 ريالا، ثم المهن الهندسية الأساسية المساعدة بـ 4811 ريالا، ثم الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية بمتوسط يبلغ 4357 ريالا.

يليهم المشتغلون بالمهن الكتابية بـ 4301 ريال، ثم مهن الخدمات ومهن البيع ومهن الزراعة بمتوسط قدره 4289 ريالا و3188 ريالا و 2996 ريالا على التوالي. أما المشتغلون الوافدون فجاء المديرون ومديرو الأعمال الأعلى بمتوسط الأجر الشهري مقارنة بالمهن الأخرى، حيث بلغ متوسط أجر المديرين ومديري الأعمال عند 3696 ريالا.
يليهم الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية بـ 2774 ريالا، ثم الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية والمهن الكتابية بمتوسط وقدره 1641 ريالا لكل، ثم مهن البيع بـ 1277 ريالا. ثم مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية بمتوسط قدره 1149 ريالا، ثم المهن الهندسية الأساسية المساعدة ومهن الخدمات ومهن الزراعة وتربية الحيوان والطيور والصيد بمتوسط 1149 ريالا و929 ريالا و828 ريالا و736 ريالا على التوالي.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

80 ٪ من الأطفال المدخنين تكون الأم مدخنة

مدير "نقاء": 331 طفلا دون الـ 13 سنة "مدخنون" خلال عام

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/07/17/article_868097.html

أمل الحمدي من جدة
تمكنت الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين "نقاء" من علاج 240 طفلا دون سن الـ 13 عاما من أصل 331 زاروها خلال عام من أجل الإقلاع عن التدخين، وكشف لـ"الاقتصادية" محمد سليمان المعيوف مدير عام الجمعية، أنه ثبت إقلاع 80 في المائة منهم، بينما 20 في المائة عادوا للتدخين لعدم وجود بيئة تساعدهم على الإقلاع، مؤكدا تزايد عدد الأطفال المدخنين، وانخفاض الفئة العمرية لهم إلى ثماني سنوات بعد أن كانت 13 عاما، واصفا ذلك بالمعدل "الخطير".
وأرجع أسباب التدخين إلى عدة أمور تتصدرها القدوة خاصة الأم، مبينا أنه بحسب الدراسات التي قامت بها الجمعية، أثبتت أن 80 في المائة من الأطفال المدخنين تكون الأم مدخنة، و 20 في المائة إذا كان الأب مدخنا، والسبب أن الأطفال في العمر المبكر يكون اختلاطهم بالأم أكثر، إضافة إلى تعميق مبدأ الرجولة لدى الأطفال بهذه الأمور، خاصة بالأسر التي تعاني تفككا، والانفتاحية التي يعيشها العالم عبر قنوات الإعلام والتواصل المختلفة، إضافة إلى رخص سعر التبغ في المملكة، فالمبلغ المخصص منخفض جدا وبمتناول الأطفال، مبينا أن المملكة تعد ثاني دولة في العالم تفرض ضرائب منخفضة بعد بنجلادش.
وشدد المعيوف على ضرورة رفع أسعار الدخان أسوة بدول العالم، سواء المتقدم والمتأخر التي تفرض ضرائب عالية على التدخين لارتفاع الأضرار منه، لذلك لا بد من إعادة النظر في سعر الدخان في المملكة.
وقال إن تدخين الأحداث والمراهقين والطلاب بات شيئا مزعجا، الأمر الذي يتطلب تحركا مجتمعيا لمواجهة هذا الخطر، خصوصا من أولياء الأمور والمعلمين والجهات العاملة في مجال مكافحة التدخين.
وأشار المعيوف إلى أن هناك مشروعا كبيرا سينطلق (مشروع حماية) مع بداية العام الدراسي لتوعية طلاب وطالبات المدارس الابتدائية في الرياض بهدف تحصين الطلاب والطالبات من مخاطر التدخين والحملات الترويجية التي تدعو إليه، وغرس صور ذهنية سيئة عن التدخين في عقول الأطفال والطلاب.

وتقيم "نقاء" المشروع بالتعاون مع أوقاف محمد بن عبد العزيز الراجحي، ويستهدف المشروع 325 ألف طالب وطالبة في 1300 مدرسة ابتدائية في مدينة الرياض لتوعيتهم بآفة التدخين وآثارها الضارة على صحة المجتمع بطرق إبداعية وأساليب جذابة تتناسب وطبيعة المرحلة، وسينفذ المشروع في مرحلته الأولى في 208 مدارس.
ويشمل المشروع العديد من الفعاليات التربوية والتوعوية والترفيهية للأطفال، وتقديم آلاف الجوائز التشجيعية للطلاب والطالبات المشاركين في المدارس المستهدفة. ورفعت "نقاء" شكرها وتقديرها لأوقاف محمد بن عبد العزيز الراجحي لتبنيها هذا المشروع ودعمه، احتساباً منهم للأجر، وطلباً للمثوبة من الله تعالى، وتحقيقاً لمبدأ التكافل الاجتماعي والمساهمة والشراكة مع جمعية نقاء لإنشاء جيل صحي نقي يعرف مصالح دينه ووطنه، فلهم أجر كل فرد من أعضاء هذا المجتمع المبارك.
إلى ذلك، تمكنت "نقاء" من مساعدة طفل على الإقلاع عن التدخين عبر خضوعه لبرنامج علاجي في عيادتها التابعة للمركز الرئيس في الرياض. والطفل (م. ا) الذي يبلغ من العمر 11 عاما ظل يتعاطى التدخين وهو في الثامنة من عمره حتى أصيب بالإدمان لتعاطيه الدخان ثلاث سنوات متتالية دون أن تعلم عنه أسرته.
وحضر الطفل إلى عيادات "نقاء" برفقة والده الذي بدا على ملامحه الانزعاج من إدمان ولده للدخان، وتم إجراء الفحص وقياس كفاءة الرئتين اتضح من خلالها أن الابن كان يتعاطى منذ فترة، نظرا لزيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون في الرئتين وبعد الخضوع للعلاج خلال فترة أسبوع أقلع الطفل عن التدخين، وبعد متابعته خلال فترات متلاحقة اطمأن الطبيب المختص في "نقاء" على إقلاعه تماما وتخلصه من الآثار الانسحابية للنيكوتين.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

إيقاف الخدمات عن المنشآت غير الملتزمة

فتح المنافسة بين مكاتب الاستقدام بالإفصاح عن تكلفة العمالة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/07/17/article_868055.html

خالد الصالح من الرياض
أبلغ "الاقتصادية" مسؤول في وزارة العمل بأن مطلع شوال المقبل ستلزم الوزارة جميع مكاتب الاستقدام بتحديد التكاليف التي تطلبها لاستقدام العمالة من جميع الدول المرسلة للعمالة، بحيث ترفع الأسعار التي تضعها وتعلن عنها رسميا في موقع "مساند".
وأضاف أنه سيتم إيقاف خدمة الاستقدام عن المكاتب التي ستمتنع عن الإفصاح عن أسعارها، كاشفا في ذات الإطار عن خطة قريبة ستشرع فيها الوزارة لتحديد تكاليف الاستقدام لتثبيتها وإلزام مكاتب الاستقدام بها دون تغييرها مستقبلا.
د. أحمد الفهيد
وقال الدكتور أحمد الفهيد، وكيل وزارة العمل للشؤون الدولية: إن ارتفاع أسعار الاستقدام في السعودية مقارنة ببعض دول الخليج؛ يأتي بسبب الطلب الكبير على العمالة المنزلية، ما خلق تنافسا كبيرا بين المكاتب المحلية عكس ما هو عليه لدى مكاتب الاستقدام في الدول الأخرى.
وتابع: "دول الخليج ليس لديها طلب كبير يذكر على العمالة المنزلية مقارنة بالسعودية، مبينا أن هذا الأمر من الأسباب الرئيسة خلف ارتفاع الأسعار محليا".
وأوضح أن السعودية "عما قريب ستتفوق على دول المنطقة في تنظيم سوق استقدام العمالة المنزلية"، من خلال خطة وزارة العمل التي ستشرع فيها قريبا لتحديد تكاليف الاستقدام للمكاتب من جميع الدول المرسلة للعمالة.
وقال: "سيكون من ضمن الخطة تحديد أوجه صرف مبلغ الاستقدام الذي سيحصل عليه المكتب لتقديمه للعميل"، مشيرا إلى أنه ستحدد مبررات تكاليف الاستقدام بالتفصيل، من رسوم الفحص الطبي واستخراج الجوازات والتأشيرات، أو في التدريب وخلافه.

وأضاف: "عند تبيان حقيقة صرف المبالغ التي تطلبها المكاتب، ستدرس الوزارة تكاليف الاستقدام من كل دولة على حدة لتثبيتها دون أي تغير في المستقبل".
سنجبر جميع مكاتب الاستقدام المعتمدة في السعودية على أن تعلن عبر موقع "مساند"، تكلفة الاستقدام من جميع الدول التي فتحت أبواب إرسال العمالة إلى السعودية مع مطلع شوال القادم، حيث سيتم استقبال تكاليف الاستقدام من جميع المكاتب ورفعها على موقع "مساند".
وأكد إيقاف الاستقدام في المكاتب التي لن تعلن أسعارها، مضيفا: "إذا أراد العميل أن يستقدم مع الهند مثلا، فإنه سيطلع على الأسعار التنافسية التي ستطرحها المكاتب في موقع مساند ليختار منها الأنسب والأرخص له".
وذكر الفهيد أن جميع مكاتب الاستقدام ستعلن أسعار الاستقدام بدون أي استثناء مع تحديد وقت وصول الخادمة، مشيرا إلى عدم وجود سقف أعلى وأدنى ستحدده الوزارة لأسعار الاستقدام حاليا.
وقال: "التعامل سيتم وفق منظور تنافسي بحت بين المكاتب، ما يوجه العميل إلى التعامل مع المكاتب صاحبة السعر الأقل إلى حين تحديد أسعار الاستقدام بعد اطلاع الوزارة على التكاليف التي تتكبدها المكاتب".
وفي الإطار ذاته، استبعد أن تعمل مكاتب الاستقدام على تشكيل تكتلات للتلاعب بالأسعار أو تحديد سعر موحد مرتفع لوضع العملاء تحت الأمر الوقع.
وقال: "لن يحصل هذا لكون الوزارة ستلزم كل مكتب بوضع تكاليفه الخاصة به والمحددة وفق المبررات التي سترفع للوزارة والتي تحتم على المكتب أن يطلب السعر المطلوب لعملية الاستقدام، كما أن هناك قرابة 300 مكتب مرخص ويستحيل أن يتفقوا على سعر موحد للاستقدام".
ولفت إلى أن الوزارة من خلال جميع اتفاقياتها ضبطت عملية أسعار الاستقدام مع الدول المرسلة للعمالة، كاشفا عن وجود لجنة ثنائية بين الوزارة وبين كل دولة على حدة لضبط تكاليف الاستقدام من الدول المرسلة.
وفي الإطار ذاته، أشار إلى أن موضوع السماح للمواطن باستقدام العمالة المنزلية من الدول المجاورة للسعودية "تم طرحه على وزارة العمل، إلا أنه أمر يصعب تحقيقه والعمل به، بسبب اشتراط الدول المرسلة للعمالة عدم نقل العمالة المنزلية من مكان وصولها إلى دول أخرى في الخارج".
وتابع: "إضافة إلى أن هذا الأمر تهريب للبشر، وهو أمر غير مرغوب فيه حتى عند المنظمات الدولية".
وأكد وجود آلية جيدة لدى وزارة العمل لمتابعة المكاتب ومتابعة تكاليف الاستقدام لديها، والتأخر في وصول العمالة المنزلية في غير موعدها المحدد للعملاء، لافتا إلى أنها تعمل على حل الإشكاليات التي تواجه المواطنين من جراء عدم التزام بعض المكاتب.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

يحمون حقوقهم .. فمن يحمي حقوقنا؟

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 14 رمضان 1435هـ - 12 يوليو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/07/12/article_866423.html

سطام الثقيل

كل ما يحتاج إليه رب العمل السعودي هو استرداد حقوقه عند رفض عامله المنزلي العمل، أو التعويض عند هروبه، وهما أمران غير موجودين في صيغ عقود العمالة المنزلية التي توقعها السعودية مع البلدان المختلفة المصدرة لتلك العمالة.
كل ما يوجد في تلك العقود ما هو إلا حفظ لحقوق تلك العمالة فقط، بل إنها زادت ومنحتها بعضا من "الدلال"، فبالأمس نشرت "الاقتصادية" عددا من البنود التي ستتضمنها الصيغة النهائية لعقود العمالة المنزلية النسائية الهندية، ومنها منح العاملة "جوالا" وغرفة خاصة وإجازة أسبوعية، ناهيك عن الضمان البنكي الذي يحفظ حقوقها المالية.
جميل أن تحفظ العقود حقوق العمالة المنزلية. ولا خلاف أيضا في تدليلها للعمالة، ولكن أين دور المفاوض السعودي في حفظ حقوق أرباب العمل، ومن يعيد لهم أموالهم المهدرة في حال إضراب العامل عن العمل أو الهروب؟

يعد هروب العامل المنزلي المشكلة الأبرز التي يعانيها رب العمل، وقد سجلت التقارير تزايد مثل تلك الحالات، بسبب عدم استمرار الحملة الأمنية التي انطلقت قبل عام، ففي شهر رجب الماضي سُجل هروب أكثر من 6500 عامل منزلي.
الأرقام الضخمة لحالات الهروب لها دلالة على أن الكثير من العمالة المنزلية تأتي للسعودية وقد بيتت النية للهرب والعمل في السوق السوداء حيث الأجور الأعلى.
عندما يعلم العامل أن مصيره عند الهرب وفي حال القبض عليه هو تسفيره إلى بلاده وعلى نفقة كفيله، فأمر طبيعي أن يعمد للهروب والعمل "مخالفا" بأجر مضاعف، فالضوابط غائبة والعقود والقيود ناعمة تجاهه.
أيضا هناك معاناة يقاسيها رب العمل ألا وهي ارتفاع الأجور، فتكاليف الاستقدام ارتفعت بأكثر من الضعف خلال السنوات الثلاث الماضية، والراتب الشهري ارتفع أيضا، والغريب أن الأخير ـ أي الراتب ـ يزيد بنحو الضعف عما يدفع لذات العمالة في دول الخليج المجاورة، ففي البحرين مثلا تمنح العاملة المنزلية الفلبينية راتبا 850 ريالا، في حين في السعودية يلامس الضعف حيث تمنح 1500 ريال، وهو ما يضع علامة تعجب كبيرة أمام عمل المفاوض السعودي.
كل البنود تحمي وتحفظ حقوق العمالة المنزلية، ولا يوجد بند واحد يحفظ حق رب العمل، مما يجعلنا نتساءل: عمن يفاوض المفاوض السعودي؟ ويحفظ حق من؟ وينتصر لمن؟ فكل المؤشرات تقول: إن حقوق السعوديين من أرباب العمل في مؤخرة اهتماماته!

القانون.. لأجلك يا وطن

المصدر: جريدة الوطن الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=22148

أسامة القحطاني

يجب أن نعي جميعا أن المتجاوز للقانون إنما هو متجاوز في حقوقنا جميعا، وأنه يجب عقابه وردعه، وكذلك في حال قام أحدنا بالمخالفة؛ فإنه يجب أن يعي أن العقوبة لأجل الوطن وحقوق الآخرين
القانون هو عصارة وخلاصة الفكر والحضارة الإنسانية التي تراكمت على مدى العصور الماضية، والغاية الحقيقية من ورائه هي تحقيق العدالة والأمن والرّفاه للشعوب واستدامتها. فالقانون في الحقيقة هو لأجل الوطن والشعب حفظا لحقوقهم ورعاية لها.
كنت في حديث مع صديق إنجليزي قبل أيام، ودار الحديث حول وعي الشعوب وتأثير ذلك على استقرار وقوة الدولة وتماسكها، ودار الحديث حول الأزمة الاقتصادية التي حلّت باليونان مؤخرا، حيث إن كثيرا من النقد توجه لها من الغربيين بسبب الفوضى والفساد المنتشر هناك، ومن أهم مظاهر الفساد التي تشكو منها اليونان هو ضعف قوانين الضريبة لديهم على سبيل المثال، مما جعل الفساد والتهرب الضريبي أمرا منتشرا بكثرة، وأغلب الناس هناك لا يريدون قانونا صارما في هذا المجال لأنهم بالتأكيد لا يريدون أن يدفعوا الضريبة، والتي تعتبر المصدر الأساسي للدول في أوروبا!
والمشكلة تتعمق أكثر عندما تصبح الأحزاب السياسية غير مسؤولة ولا أخلاقية، فتتابع عامة الشعب على مثل هذه المعارضة لأجل الوصول إلى السلطة فقط وليس لأجل الوطن! مما يجعل الإصلاح الاقتصادي أمرا في غاية التعقيد والصعوبة، والضحية في النهاية هو الوطن والشعب معا!

ولكن لنأخذ مثالا آخر أكثر رُقيّا؛ فالنرويج مثلا وهي دولة نفطية وصناعية أيضا، حيث بالرغم من أن الدولة ذات دخل ضخم من بيع النفط، إلا أنهم قرروا الاستمرار في دفع الضريبة كي لا يفقد الشعب حسّ المسؤولية تجاه الدولة! واتخذوا قرارا بأن يكون الاستثمار في البنية التحتية للدولة والاستثمار لأجل الأجيال القادمة ولأجل أوقات الحاجة، بالرغم من أنها من أثرى دول العالم، وهي تمتلك أكبر صندوق استثماري سيادي في العالم. وعندما تتجول في طرقهم تصادفك "كاميرات" تسجيل الضريبة لاستخدام الطرق بشكل لا تشاهده في أغلب دول أوروبا! كما أن الوقود في أعلى أسعاره هناك! والسبب هو أنهم لا يريدون أن يفسد الشعب ويصبح اتكاليا على الدولة، مما يفقده عنصر الكفاءة والمنافسة.
الحقيقة أن كثيرا منا يفهم الحضارة والقانون أنه الترف واللوم للدولة فقط، أما هو فغير مستعد للتضحية لأجل وطنه ونفسه في النهاية!
لا شك أن الدولة ـ أي دولة ـ مطالبة بتحقيق الرفاه للشعب، ولكن لدينا مشكلة كبيرة اليوم هي أن البعض لا يدرك المخاطر التي قد تحيق بهم يوما.
عندما بدأ تطبيق نظام ساهر؛ بدأ الكثير من الناس وللأسف بعض المثقفين في شنّ حملات هجوم على الدولة والمرور، بسبب تذمرهم من النظام! وقد تكون هناك أخطاء في التطبيق والتنفيذ بطبيعة البشر، ولكن السؤال؛ أليس النظام يطبق على الجميع؟ أليست الغرامة -وهي تافهة إذا ما قورنت بغرامات أغلب الدول المتقدمة- كانت على مخالفة حقيقية؟ لماذا لا تتحمل المسؤولية تجاه الآخرين وتلتزم بالسرعة والقواعد المرورية؟ لماذا تطالب الآخرين بذلك ولا تطبقه على نفسك؟
للأسف فإن غريم القانون دائما هو غريزة الأنانية البشعة، والتي نرى الكثير من مظاهرها في شوارعنا للأسف! عندما يخالف أحدهم بسرعة زائدة أو قطع إشارة أو حتى تجاوز خاطئ لمن أمامه؛ فإن المخالفة هنا فيها اعتداء على حقوقنا جميعا، ويعرضنا للخطر، وهي بوضوح أبشع صور الأنانية التي اعتاد عليها البعض، فهو مستعجل ويجب على الآخرين أن يراعوا ظروفه! أما هو فلا استعداد لديه!
أعود لنقطة أخرى مهمة؛ نحن اليوم نعيش رخاء ونتمتع – كدولة ـ بالدخل الكبير جرّاء ارتفاع أسعار النفط، ولكن ماذا لو انهارت أسعار النفط مجددا؟ اليوم الدولة تقدّم الوقود بخسارة كبيرة للمواطن، وأعتقد أن أسعار النفط في السعودية هي الأرخص في العالم بلا منازع! فماذا إذا أصبحت الدولة غير قادرة على ذلك؟ هل لدينا استعداد لتحمل مسؤولية الوطن؟
كذلك الكهرباء والماء هي من ضمن الأرخص عالميا خاصة عند الاستهلاك المعقول، ولكن لا يمكن تخيّل أن الدولة ستستمر على هذا النحو، والبعض منا يُبذر الماء مثلا بلا مسؤولية، وفي حقيقة مثل هذا التصرف، أنه يبذر على حساب حقوق المواطنين جميعا! وهكذا الكثير من الخدمات التي يجب أن نكون واعين جيدا بأن الوضع قد لا يستمر على ما هو عليه يوما ما، فكيف سنتعامل معه؟
يجب أن نعي جميعا أن المتجاوز للقانون إنما هو متجاوز في حقوقنا جميعا، وأنه يجب عقابه وردعه، وكذلك في حال قام أحدنا بالمخالفة؛ فإنه يجب أن يعي أن العقوبة لأجل الوطن وحقوق الآخرين، وللأسف أن البعض يستغرق في مطالبة الدولة بتطبيق القانون على الكبار، ولكن عندما يأتي دوره فإنه يبحث عن أي شيء ليتهم الآخرين أو يلقي بالمسؤولية على أحد!
في نظري؛ أن مناهضة الكبار للقانون لا تقل خطرا عن مناهضة عامة الشعب له! فالكبير قد يرضخ أمام الضغط الشعبي، وفي النهاية فإن ضرره ـ بالرغم من خطره ـ إلا أنه في النهاية مقتصر عليه، ولكن المشكلة إذا تكوّنت أفكار وآراء شعبية خاطئة ومعيقة للقانون واستقرار الدولة!
أخيرا أودّ طرح تساؤل مهم جدا؛ هل نحن نقدر المسؤولية تجاه الوطن ونتحملها فعلا؟ هل لدينا إدراك ومسؤولية بأن القانون وقوته إنما يرتكز تماما على وعينا وإدراكنا بوجوب التضحية والإيثار لمصلحة الوطن والآخرين؟

لماذا تأخر تسليم مركبات المعاقين؟

المصدر: جريدة اليوم الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
http://www.alyaum.com/article/4001583

اليوم

رغم مرور أكثر من خمسة أعوام منذ صدور أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - بتخصيص مليار ونصف المليار ريال لتأمين سيارات مجهزة ومخصصة لأبنائه وبناته من ذوي الاحتياجات الخاصة، ومنذ ذلك الوقت تقدم الى ذلك أكثر من 13500 متقدم من تاريخ اعتمادها الى يومنا هذا.

ومنذ أن تولت وزارة الشئون الاجتماعية تنفيذ الأمر السامي الكريم، فقد أعلنت عدة مرات وفي مناسبة مختلفة عن مواعيد تسليم مختلفة لتلك السيارات، لكن هل تحقق ذلك؟

وفي المرة الأخيرة إعلان وكيل وزارة الشئون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة عبر تصريح صحفي نشر بتاريخ 1435/03/12هـ، أي منذ أكثر من ستة أشهر عن تدشين الدفعة الثالثة من هدية خام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - حفظه الله - حيث قال: سيتم خلال شهرين من تاريخ ذلك الإعلان عن توزيع 3000 سيارة للمعاقين، تلك الشريحة الغالية على قلوبنا جميعاً، إلا أن الوضع لم يتغير.

شكاوى المعاقين في مجتمعنا لا تزال تتزايد، ليس بسبب التأخير المستمر في تأمين تلك السيارات، بل لعدم تغطيتها احتياجاتهم، وكذلك عدم ملاءمة تلك السيارات للمصابين بالشلل الرباعي.

حيث إن التأخير لا يزال مستمرا في تأمين تلك الدفعة من المركبات التي لم يؤمن منها إلا عدد ضئيل جداً لا يكاد يذكر رغم مرور أكثر من ستة أشهر من الموعد المحدد من قبل الوزارة لتسليم تلك الدفعة (الثالثة).

كما أنها لا تغطي احتياجات كافة المحتاجين لتلك السيارات الذين يتجاوز عددهم أكثر من 13500 مواطن.

كما أن عدم ملاءمة تلك السيارات لظروف مستخدميها، وضيق المساحة المخصصة للركوب - خصوصا لحالات الشلل الرباعي، واضطرار مستخدميها للنزول من الكراسي المتحركة عند الصعود والهبوط، مع ضرورة وجود من يساعدهم على ذلك - هذا يُشير إلى أن المواصفات التي طلبتها الوزارة في المركبات إما أنها غير ملائمة، أو أنها لم تتعامل مع حالات الشلل الرباعي بدقة، وهو ما نوه إليه البعض من المستفيدين ممن تمكنوا من الحصول على السيارة عبر أحاديثهم للإعلام.

لقد أشار هؤلاء إلى أن الغرض الأساس من توفير هذه المركبات هو اكتفاء المعاق بخدمة نفسه عند الركوب والنزول دون الحاجة إلى مساعدة أحد، وإلا ما الفارق بين السيارة المجهزة، وأية سيارة أخرى عادية اذا لم تقدم خدمة نوعية للمعاقين في كافة تنقلاتهم، وتوفر عليهم الكثير من المتاعب والمعاناة، التي لا تزال قائمة حتى الآن في ظل عدم استطلاع رغبات واحتياجات العديد من حالات الأعاقة في تحديد المواصفات اللازمة لها.

ومن هنا نطرح تساؤلا: لماذا لم تتم الاستفادة من خبرات بعض دول العالم التي سبقتنا في تقديم الخدمات المتنوعة للمعاقين خصوصاً تجهيز السيارات الخاصة بهم من خلال تحديد المواصفات والمتطلبات لتلك السيارات؟

أو لماذا لم تتم زيارة معارض السيارات الدولية التي تقام سنوياً حول العالم وتعرض بها العديد من الشركات المتخصصة في تجهيز سيارات المعاقين أخر ما تم التوصل إليه من أجهزة ومواصفات تخدم المعاقين واحتياجاتهم. والمعروف ان تقنيات تطوير السيارات أصبحت اليوم في متناول اليد نتيجة التقدم التكنولوجي الكبير الذي تشهده هذه الصناعة، ونتيجة السباق المحموم والمنافسة بين مصانع السيارات لكسب رضا العملاء، وتحقيق المواصفات المطلوبة.

وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن سر تأخر تأمين تلك السيارات المجهزة لمحتاجيها من ذوي الاعاقة، لا سيما أن تمويل المشروع قد تم وبشكل سخي من قبل خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - مما كان يُفترض أن يشكل دافعا جيدا لوزارة الشئون الاجتماعية لتحقق إنجاز نوعي في خدماتها، لا أن تتباطأ في التنفيذ والتوزيع، ثم تأتي النتائج بعد تسليم السيارات مفتقدة لرضا المستفيدين، فضلا عن طول فترة الانتظار للحصول على هذه المركبة.

وهذا يجعلنا نتساءل ايضا عن الآلية التي تمت من خلالها ترسية هذا المشروع؟ وهل تم ذلك بطريقة مدروسة؟ وماذا عن الخبرات التقنية والفنية التي يملكها المختصون في الوزارة لتحديد المواصفات الدقيقة التي تناسب نوعية الاعاقة؟

إن المعاناة التي يواجهها إخواننا من المعاقين في تنقلاتهم اليومية تستدعي من الوزارة أن تعمل على تسريع اكتمال هذا المشروع الإنساني النبيل، ليشمل كافة المستحقين، وتجاوز أي عوائق أو خلافات تمنع أو تؤخر وصول هذه السيارات الى مستحقيها خاصة، أنها رغبة الملك - حفظه الله - وخدمة إنسانية.

كما تستدعي أيضا إشراكهم في تحديد المتطلبات التي يحتاجونها في وسيلة النقل، بما يتناسب مع حالاتهم، ونسب إعاقاتهم، حتى يتحقق الهدف من تأمين هذه المركبات بالشكل الذي يخدم المعاق، ويسهل حركة تنقلاته، وصعوده ونزوله من العربة، إلى جانب ضمان سلامته في داخلها.

وهو أمر ميسور متى توافرت لهذا المشروع الإدارة الفنية الفاعلة التي تستطيع أن تستفيد من تجارب الآخرين، وتعمل على إنجاح المشروع برعاية أدق التفاصيل فيه، لأن التعامل مع ظروف الإعاقة لا يقبل الاحتمالات أو التقديرات الخاطئة، بقدر ما يجب أن ينطلق من دراسة واعية ودقيقة لظروف كل حالة.

إن معاناة أبنائنا واخواننا من ذوي الاعاقة في متطلبات حياتهم اليومية كبيرة ويحتاجون من يساعدهم بها باستمرار.

الآن الأمر في غاية الأهمية، فقد مضى أكثر من سبعة أعوام على الأمر الملكي الكريم بتأمين هذه الحاجة لفئة غالية على قلوبنا، والمؤسف انه حتى الآن قدم بحدود 2500 من أصل 13500 سيارة، فمتى ستسلم السيارات المتبقية؟

نحتاج لخروج أحد مسئولي وزارة الشئون الاجتماعية لتحديد جدول زمني محدد يوضح متى سيتم تسليم هبة الملك لأبنائه وبناته من ذوي الأعاقة، تسهيلاً لهم، فقد مضى على بعض الطلبات أكثر من أربعة أعوام ولم يتم تسليمهم (وعود في وعود).

الذي نأمله من كافة الأخوة المسئولين بوزارة الشئون الاجتماعية هو تسخير وقتهم وجهدهم لخدمة هذه الفئة الغالية على المليك وعلى أبناء شعبه حتى لا نضطر الى أن نقول: (هل نحتاج فعلاً الى توجيه من المقام السامي الكريم بتكليف جهة أخرى لتنفيذ ذلك المشروع في ظل عجز وزارة الشئون الاجتماعية عن تنفيذه خلال أكثر من خمسة أعوام؟).

نسال الله - العلي القدير - أن يسخر لهذه الفئة من يخدمها، ويخاف الله في أمرها.

"يا ليتهم من سجنهم سالمين"!

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 رمضان 1435هـ - 14 يوليو 2014م
اضغط هنا

عبير الفوزان

السجن مؤسسة عقابية يُحرم فيها المعاقب من حريته ورفاهيته جزاء، وإمساكاً به كي لا يكرر خطأه وضرره بالآخرين والممتلكات، يبدو حال تعريفي لمفهوم السجن بسيطاً، لكنه ملائم لسجون المجرمين الذين لا يختلف اثنان حول جرائمهم، وبعيداً عن مفهوم السجن لأولئك الذين هم سجناء من نوع آخر.

بالإمكان أن يكون السجن مدرسة أو مصنعاً أو عقوبة، فهذه غاية السجن المدني، ولكن أن يكون بؤرة للفساد وإفساد ما تبقى من أخلاق المعاقب، فهذه جريمة يجب أن يعاقب عليها السجن.

عادة، لا يقاس مستوى صلاح السجون بتوافر الطعام الذي يشتهيه جميع السجناء، أو أن تسمح ببيع جميع أنواع السجائر التي يدخنها أصحاب الأمزجة الصعبة، أو أن يُسمح - مثلاً - بمشاهدة مباراة كأس العالم، إن رفاهية السجين من المفترض ألا تكون ضماناً يكفله السجن، كما أن محاباة السجين ومعاملته كصديق ودود يزود بورق اللعب كي يلعب «بلوت» مع زملائه، لا كمجرم يقضي عقوبته تكاد تكون جريمة يجب أن ينظر فيها، بين الحاجة والرفاهية اختلاف، فتوفير الطعام والماء والدواء حق إنساني يجب أن يحصل عليه كل سجين، لكن - مع الأسف - بعض الأمزجة تستطيع أن تحصل على رفاهيتها وهي في المؤسسة العقابية لدينا، ما يجعل السجن بالنسبة إليها مجرد استراحة «مجرم»!

الحديث عن السجون ذو شجون، خصوصاً عندما يبدأ بدمعة أم وينتهي بحرقتها، حدثتني إحدى الأمهات عن ابنها الشاب الصغير الذي سُجن على أثر «حادثة تفحيط» وكانت هي المرة الأولى، ومع هذه المرة الأولى وتهوره أودى بحياة إنسان، فاستحق جزاء رادعاً، لم تعترض الأم على السجن بقدر مع اعترضت على وضع ابنها في السجن، الذي تتمنى لو يحبس فيه حبساً انفرادياً، فهو مسجون مع المتحرشين جنسياً والقتلة واللصوص ومروجي المخدرات وتجارها أيضاً، وابنها الذي لم يتجاوز الـ19 ولم تكن له سابقة في حياته، مسجون في تلك الغابة المليئة بالذئاب البشرية، ولعل من المفارقة أن ابنها الشاب الذي «مش وش سجون»، لم يجد من ينقذه من المتحرشين في السجن إلا تاجر المخدرات، الذي تصدى بشهامة ربما كانت زائفة!

كنت أحسبني أشاهد فيلماً، وهي تحكي لي قصة ابنها في سجنه، ولم أعلم إلا بعد روايتها أن لدينا مادة حقيقية تصلح لتكون مسلسلاً يشبه مسلسل «سجن النساء»، كانت شكواها تتجلى في كيف تنقذ ابنها وهو داخل السجن؟

لعل التصنيف في عالم السجون أفضل الحلول لعملية إنقاذ ما يمكن إنقاذه، عكس ما ندعو إليه في حياتنا المجتمعية من دمج ونبذ للتصنيف، ففي السجن لا تدمج السجناء، بل انتهج ذلك التصنيف الدقيق، فليست كل الجرائم سواء، وليس أصحاب السوابق كمن لا سابقة له، وليس المتعلمين كالجهلة، كما أن الفئة العمرية مهمة في التصنيف، فالسجناء هم أكثر من ينطبق عليها مثل «التفاحة الفاسدة في الصندوق»، لأن الصندوق (السجن) مليء بالبكتيريا، لذا يجب أن تحاط التفاحة (السجين) بنوع من الرعاية، فالسجين لدى السجن أمانة.

بناءً على ذلك، يجب ألا يقاس مستوى السجون وصلاحيتها بمقدار الرز أو المرق، أو بمشاهدة السجين للتلفاز وبرنامجه المفضل، بل يجب أن يقاس بحماية السجين، وبأن يخرج منها وهو أفضل مما كان، لا أن يخرج وهو بدمغة مجرم أبدي.

السجن مؤسسة عقابية وليس مكباً لنفايات بشرية، فالسجين مهما بلغ جرمه يظل إنساناً يقضي عقوبته داخل أسواره، ومهما امتدت هذه العقوبة من أشهر أو حتى إلى أعوام طويلة، فإن أسرته تعول عليه، وربما نظرت له كعائل وسند في حال صلاحه في المستقبل، فلسان حالها يقول: لعل السجن يصلحه عندما أفسدته الحياة!

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الجمارك 100 مليون وحدة مغشوشة سنويا

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 16 رمضان 1435هـ - 14 يوليو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/07/14/article_867017.html

كلمة الاقتصادية

جاء في تقرير مصلحة الجمارك العامة للربع الثاني من العام الجاري 2014، أن إجمالي ما تم ضبطه من مواد مغشوشة ومقلدة بلغ 22 مليون وحدة، مع ارتفاع في قيمة الكميات المضبوطة بنسبة 59 في المائة، وتأتي مخالفة المواصفات والمقاييس الأكثر في أنواع الغش التجاري، حيث شكلت 49 في المائة من إجمالي ما تم ضبطه من السلع المغشوشة والمقلدة، وبحسب تصريح المتحدث الرسمي للجمارك فإنه تم اتخاذ خطوات لتحقيق سلامة الواردات، ومنع دخول السلع المغشوشة والمقلدة، منها زيادة فاعلية إجراءات مكافحة الغش التجاري والتقليد، وتطبيق إجراءات الإحالة للشركات الاستشارية المتعاونة مع الجمارك، وتطبيق إجراءات استخدام شهادة المطابقة بما يضمن عدم التلاعب فيها وتطبيق مفهوم إدارة المخاطر للإرساليات سواء الواردة أو الصادرة، للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة لضمان أن ما يصل للمستهلك لا يشكل خطورة على صحته وسلامته.

إن معاناة المستهلك السعودي مع الغش التجاري دفعت بعض التجار في قطاع التجزئة بالغرف التجارية إلى المطالبة بإنشاء مركز لمحاربة تقليد العلامات التجارية ومكافحة ظاهرة الغش التجاري، على أن يكون هذا المركز تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة، حيث تظهر أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال تبادل المعلومات وقواعد

البيانات بين الجهات المختصة، للحد من ظاهرة الغش التجاري في السلع والبضائع، حيث يتم التعدي على العلامات التجارية وتقليدها وتسويق بضائع وسلع بما يقارب 16 مليار ريال سنويا في قطع غيار السيارات والأدوية والمواد الغذائية والمستلزمات الشخصية والأجهزة الكهربائية والصحية وغيرها مما يصعب حصره، ولا يمكن تحديده سوى بالجولات الميدانية في الأسواق.

وللتجار أيضا معاناة مع الغش التجاري، فهم يخسرون لأن من يسوق منهم للسلع والبضائع ذات الجودة يخسر بسبب المنافسة غير المشروعة، ولذا فإن دور التجار مساعدة وزارة التجارة والصناعة في الإبلاغ عن المنافسين غير النظاميين ممن يروجون للعلامات التجارية المقلدة أو المزيفة، وليس غريبا أن تصل الخسائر الناجمة عن الغش التجاري، طبقا للتقديرات غير الرسمية في دولة بحجم السعودية، إلى 40 مليار ريال سنويا. وإن كان هناك مَن يقول، إن هذه الخسائر أكبر من ذلك بكثير. وعندما تقول وزارة التجارة في المملكة إن عدد البلاغات الرسمية عن الغش التجاري يصل إلى 15 ألف بلاغ شهريا، وهي فعلا في تزايد مستمر، إذا لم تتوافر الأدوات الناجعة والمؤثرة.

إن ظاهرة الغش التجاري تلحق الضرر بالجميع من تجار ومستهلكين وكذلك الاقتصاد بشكل عام، وتدفع بالمنافسة التجارية الحقيقية والمشروعة إلى الخسارة المحققة، وتقضي على حوافز المنافسة، ولذا فإن وجود قانون واضح وصارم ضروري ومهم للغاية؛ لأنه يحمي الصناعات الوطنية والعلامات التجارية، فنحن في سوق ناشطة ومتوسعة أفقيا وعموديا، وتصعب فيها المراقبة دون تعاون، ولذا فإن دور المواطن والمقيم جزء من برنامج ومشروع مكافحة الغش التجاري، ومن هنا يجب رفع ثقافة المستهلك والمسوق أو المنتج بهذه المخاطر، ابتداء بالموقف الديني الذي يحدد العلاقة بين البائع والمشتري مع فتح باب اللجان الطوعية لمراقبة الأسواق لتضييق الخناق على ممتهني الغش التجاري.

إن الجولات التفتيشية القوية يجب أن تكون دائمة ومستمرة على جميع مصانع الغذاء ومخازن المستوردين، مع تطبيق المعايير الصارمة في فسح تلك المنتجات المستوردة، فزيادة الطلب الذي يسرع من العملية الإنتاجية ترى فيه بعض مصانع الغذاء فرصة للتسويق السريع الذي يشوبه الاحتيال والإضرار بالمستهلك، وهو فعل يستوجب العقاب على الشركات المنتجة والقائمين عليها.

كاتب العدل عندما ينتهك العدل!!

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 16 رمضان 1435هـ - 14 يوليو 2014م
اضغط هنا

أ.د. سالم بن أحمد سحاب

أعادت صحيفة الحياة (7 يونيو) فتح ملف المسؤول في كتابة عدل ينبع التي رفع أحد موظفيها شكوى ضد تجاوزاته المبنية على سوء استغلال سلطاته. ويبدو أن في الأفق شيئاً يذكرني بصاحب عشرات الملايين التي جمعها بسبب جني تلبسّه على حد زعمه.

والموظف على حد الخبر كان وكيلاً شرعياً لكاتب العدل. وتلك أولى الكبائر التي تدل على سوء استغلال السلطة، ومن أبسطها السماح للموظف بالخروج لمتابعة (شؤون ومصالح) الرئيس خلال أوقات الدوام الرسمي.

ويقول الموظف إن المسؤول قد ضخّم راتبه تزويراً كي يتسنّى له الحصول على تأشيرات لجلب عمالة كافية بحجة تشغيلهم رعاة في مزرعة ما في منطقة المدينة المنورة. ولا أعلم إن كانت المزرعة مفبركة وهمية أم هي الماشية كذلك.

وأما مسلسل الانتدابات الوهمية فشائع إلى حد كبير في كثير من الأجهزة العامة، ولها صور شتى أسوأها ما ذُكر في شكوى الموظف من كونها (مفبركة) تماماً، أي لا يتحرك المنتدب خطوة خارج المدينة التي يعيش فيها ويعمل. ومنهم من يسافر فعلاً لمهمة تستغرق أسبوعاً مثلاً، ليختصرها في سويعات ثم يختفي بعدها أو يعود مبكراً مع قبض بدل انتداب الفترة كاملة.

الأهم من ذلك كله في نظري عدم افتراض أن هذه حالة فردية لا تتكرر إلا مرة في القرن! أو أنها لا تتم إلا عبر جني متربص أو شيطان مريد. والأشد أهمية أن تتعاضد الجهات الرقابية والأمنية معاً على اكتشاف وسائل أو آليات جديدة تشجع الموظفين الصامتين على رفع ملاحظاتهم تجاه كل ما يرونه فساداً بيناً أو ظنياً مدعوماً بما يكفي من الشكوك المثيرة للريبة.

أما الآلية الحالية فلا أحسبها فعالة جداً لأن مقدم الشكوى يظل خائفاً يترقب، فهو يخشى أولاً أن يعرف المشكو اسمه، فينتقم منه خاصة إذا (طلع) منها كما تطلع الشعرة من العجين. ويخشى ثانياً أن يتم تلبيسه تهمة هو بريء منها، فيكون من النادمين.

اللهم احفظ كل عامل مخلص نظيف اليد صادق اللسان! وعليك بكل مرتشٍ وفاسد ومختلس وظالم، وعجل له يا رب عقوبة تجعله من الخاسئين.

التقاعد أمام مجلس الوزراء

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 17 رمضان 1435هـ - 15 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140715/Con20140715712335.htm

بدر بن أحمد كريِّم

4 آلاف ريال بدلا من 3 آلاف ريال، هو الحد الأدنى لمعاشات المتقاعدين، وزيادة سنوية تمنح لكل متقاعد، عن طريق المجلس الاقتصادي الأعلى، للمتقاعدين من القطاعات العسكرية والمدنية، باتفاق الوزارات ذات العلاقة، تم الرفع بذلك لمجلس الوزراء، لاعتماده وتنفيذه، حسب رئيس الجمعية الوطنية للمتقاعدين (الفريق متقاعد عبدالعزيز الهنيدي) قوبل بارتياح تام من معظم المتقاعدين، الذين أعربوا عن أملهم، أن يقر مجلس الوزراء ذلك بأقصى سرعة ممكنة، لأن وضعهم المؤلم، يجعلهم يولون فزعا، أمام احتياجاتهم البشرية، التي لا يستطيع أي إنسان الاستغناء عنها، ناهيك عن متقاعد أو متقاعدة، لا يقل معاشهم الشهري عن 3 آلاف ريال، قد يدمر وضعهم، ويدعوهم للمطالبة بزيادة معاشهم التقاعدي، خشية ألا يتعرضوا لمد أيديهم لكل من هب ودب، فتدمر إنسانيتهم وكرامتهم، والزيادة لا يستغني عنها أي متقاعد أو متقاعدة، كي يواجه متطلبات الحياة بأسعار عالية، وأجور مرتفعة.

***

• على كل حال أثبتت الدراسات العلمية، أن أكثر المتقاعدين والمتقاعدات، يعيشون أوضاعا مزرية، تصيبهم بالفزع من النوم، عدا الأرق والقلق، وإذا ظل حال المتقاعدين على هذا المنوال، فعلى الجهات المختصة، رصد ميزانية لعلاجهم، بما يخفف الأرق والقلق عنهم، ويهدئ أعصابهم، ويتحكمون فيها.

***

• أتحدث عن الضياع الذي يعاني منه المتقاعدون والمتقاعدات، في أمور ليس فيها غموض، ولكنها تسير سيرا منطقيا وفق قانون الحياة والأحياء، ولا أكتفي بالشجب والاستنكار فذاك عهد مضى، ومعاشات التقاعد المتواضعة، تحيط برقاب المتقاعدين، فيما عيونهم تترقرق بدموع المستقبل، والرحمة الإنسانية، وشكرا لمجلس الوزراء مقدما على موافقته زيادة معاشات التقاعد إلى 4000 ريال، لتحقيق حياة كريمة، وإنقاذهم من أوضاع لا تليق بالإنسان.

عقوبة المسؤول الإداري في الجهات الحكومية!

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 17 رمضان 1435هـ - 15 يوليو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=22179

سطام المقرن

بعض الجهات الحكومية تتكتم على المخالفات والفساد الإداري، خصوصاً إذا كان الضالعون فيه من ذوي المراتب العليا، ولكن إذا ارتكب أحدهم مخالفة كبيرة فإن الجهة الحكومية تقنع الآخرين بأنها يمكنها أن تقوم بالتحقيق في القضية واتخاذ أقسى العقوبات

إذا عد المسؤول أو المدير الإداري نفسه فوق المساءلة والعقاب، فلا يلام المرؤوسون والموظفون الصغار إن هم تلاعبوا أو تراخوا في أداء العمل، ولكن هناك من يقول بأن الفرق هنا هو أن الموظفين الصغار هم الفئة الضعيفة والمغلوبة على أمرها، وهم وحدهم فقط الذين تنصب عليهم العقوبات والجزاءات الإدارية!، والسؤال المطروح هنا: هل الموظفون الكبار في الإدارة العليا مستثنون بالفعل من تطبيق العقوبات بحقهم في حال ارتكابهم مخالفات إدارية؟.

نظام تأديب الموظفين في الحقيقة لم يستثن المراتب العليا من العقوبات الإدارية، فقد تضمنت المادة (32) من النظام أن العقوبات توقع على الموظفين الذين يشغلون المرتبة (الحادية عشرة) فما فوق وهي (اللوم، والحرمان من العلاوة، والفصل من الخدمة)، وذلك تشديداً على شاغلي هذه المراتب العليا حسب رأي بعض خبراء الإدارة، ولكي تتفق عقوبة الموظف مع مسؤولياته حسب ما جاء في المذكرة التفسيرية للنظام، بخلاف العقوبات التي توقع على الموظفين الذين يشغلون المرتبة العاشرة فما دونها، والتي تتضمن بالإضافة إلى العقوبات السابقة (الإنذار والحسم من الراتب).

ولكن بعض فقهاء القانون يرون أن التفرقة في العقوبات الواردة في النظام تخل بمبدأ المساواة، الذي يقتضي ألا تختلف العقوبة التأديبية باختلاف الأشخاص في مراكز السلم الإداري، بحيث تسري جميع العقوبات على سائر الموظفين، وبالتالي فإن مرد هذه التفرقة يعود إلى فلسفة كانت مستحكمة خلال فترة زمنية مضت، وهو ما اجتازته الآن التشريعات الوظيفية المعاصرة.

كما يرى فقهاء القانون أن "التصنيف العقابي على أساس الموقع الوظيفي للمخالف، أمر غير مبرر، لأننا نكون في المجال التأديبي بصدد مخالفة تأديبية يتعين مقابلتها بجزاء مناسب، تحقيقاً لهدف العقوبة الردعي، دون أن يكون للموقع الوظيفي لمرتكب المخالفة اعتبار في ذلك"، وبالنسبة لتشديد العقوبات على شاغلي المناصب العليا فإن الأمر يتعلق بأسباب المخالفة، والتي من المفترض أن تكون أشد على هذه الفئة لافتراض الخبرة والقدوة للمرؤوسين.

أما بالنسبة لإجراءات التحقيق، فإن نظام تأديب الموظفين لم يستثن أية فئة وظيفية من ذلك، فإما أن يكون التحقيق من قبل الجهة الحكومية نفسها وذلك حسب المادة (35) من النظام، أو أن يكون التحقيق من قبل "هيئة الرقابة والتحقيق" وفقاً لحالات معينة نصّ عليها النظام في أكثر من مادة، منها ما جاء في الفقرة الثالثة من المادة الخامسة والتي تنص على "إجراء التحقيق في المخالفات المالية والإدارية التي تكشف عنها الرقابة وفيما يحال إليها من الوزراء المختصين أو من أي جهة رسمية مختصة".

وبالرغم من عدم استثناء الموظفين في المراتب العليا من إجراءات التحقيق، إلا أنه لم يأخذ في الاعتبار أن التحقيق مع هذه الفئة من كبار الموظفين عن طريق الجهة الحكومية سيفقد الحيدة والموضوعية المفترض توافرها في التحقيق، فكيف سوف تتم إدانة قيادي ربما يقع على قمة الجهاز الإداري؟، وعلى هذا الأساس يرى فقهاء القانون أن تكون الجهة المختصة بالتحقيق هي النيابة الإدارية ممثلةً في هيئة الرقابة والتحقيق بحيث تكون صاحبة الاختصاص الأوحد في هذا الشأن للتحقيق مع من يشغلون وظائف الإدارة العليا، واستبعاد هذه الفئة من تحقيقات الجهة الحكومية التي يعملون بها.

ولكن الإشكالية في تأديب كبار الموظفين، أن هذه الفئة لا تحال في الأساس إلى التحقيق في بعض الجهات الحكومية، وبالتالي فإنها لا تخضع للعقوبات الإدارية، وذلك خوفاً من الدخول في دائرة تصفية الحسابات!، وهي من الآفات التي تعوق الإدارة الحكومية عن أداء دورها، حتى وإن ثبت انحراف الإدارة عن السلطة فإنه لا يتم تطبيق عقوبات بحق الإدارة العليا من باب الحفاظ على هيبة الإدارة.

فبعض الجهات الحكومية في الغالب تتكتم على المخالفات والفساد الإداري، خصوصاً إذا كان الضالعون فيه من ذوي المراتب العليا، ولكن إذا ارتكب أحدهم مخالفة كبيرة لا يمكن تغطيتها، خاصة إذا افتضح أمرها من قبل جهة خارجية أو

رقابية، وطلبت هذه الجهات التحقيق في هذه القضية، فإن الجهة الحكومية تقنع الآخرين بأنها يمكنها أن تقوم بالتحقيق في القضية واتخاذ أقسى العقوبات بصددها.
وفي الغالب يتم تشكيل لجنة للتحقيق في موضوع الشبهات، ومثل هذه اللجان تستغرق أعمالها سنوات طويلة، حتى يتم نسيان القضية، أو البحث عن موظف صغير يتحمل مسؤولية هذه المخالفة.
وفي حالة افتضاح المخالفة على مستوى واسع، ووجود أدلة دامغة على ارتكاب المسؤول الإداري لمخالفة كبيرة، فيتم تطبيق عقوبات دبلوماسية بحقه دون إجراء تحقيق، فإما أن يتم نقله إلى إدارة غير تنفيذية وبالتالي إبعاده عن خطوط السلطة والمسؤولية أو نقله إلى جهة حكومية أخرى أو إحالته للتقاعد المبكر، ونتيجة لذلك ربما يحدث صدام إداري بين المسؤولين والمديرين، تكون عواقبه وخيمة في الجهة.
وبناءً على ما سبق، لن تكون توصيات فقهاء القانون بخصوص المساواة في تصنيف العقوبات، أو الإحالة إلى النيابة الإدارية مجدية على أرض الواقع في ظل التكتم على مخالفات كبار الموظفين، ولكن العلاج المفصلي لهذه الإشكالية، هو دور القضاء الإداري في هذا المجال، لأنه الوحيد الذي يقف وجهاً لوجه مع مرتكبي الفساد الإداري في قاعات المحاكم.
كما ينبغي النظر في توسيع دائرة القضاء الإداري بحيث لا تقتصر فقط على الحكم ببطلان أو إلغاء القرارات الإدارية وإنما تشتمل أحكامه بعض العقوبات الإدارية التي يمكن تطبيقها على صاحب القرارات الإدارية الملغاة أو الذي يثبت انحرافه في السلطة الإدارية كاللوم أو الإنذار أو النقل من الوظيفة، منعاً من سوء استخدام السلطة ووضع حد للتعسف الإداري، وإشعار المسؤولين من ذوي المراتب العليا بهيبة القانون والنظام وقوته في الردع.

الرياض
www.Alriyadh.com

الداعية وقضية التحرش الجنسي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/952949

د. مطلق سعود المطيري

حسناً فعل بعض منسوبي قطاع الصحة عندما أعلنوا عن توجههم للقضاء الشرعي لرفع شكوى ضد أحد الدعاة الذي اتهم العاملين بالقطاع الطبي بعيب أخلاقي "التحرش الجنسي" في برنامج تلفزيوني شهير وحدد نسبة التحرش ب 100%، أي ان جميع العاملين في هذا القطاع إما متحرش أو متحرش به، فالتوجه للقضاء فيه احترام للحقيقة والسمعة، كما أن سلوك الأطباء الذين أعربوا عن عزمهم لاتخاذ هذه الخطوة هو سلوك حيادي يبحث عن الحقيقة وهذا شيء أعتقد أن الداعية يقره ويحترمه ويلتزم به.. فعدم ترك الأمور تسير على خيط رفيع من الشبهات والاتهامات مطلب شرعي يظهر حقيقة الالتزام بشرع الله وأحكامة العادلة.
القضاء له كلمة الفصل في القضايا المعروضة عليه، وهنا تقف حدود الاتهامات عن الانتقال إلى مناطق التراشق بالعبارات والشتم، إلى أن يقول القضاء حكمه، أما في الإعلام فحركة النشر تدفعها حاجة الناس للمعرفة مرة والدفاع عن

مبادئهم مرات ومرات، فتوقف النشر عن الدفاع عن مبادئ الناس عمل لا تقره أخلاق المهنة في الإعلام، لذا نحن نتحرك وفق هذا الاتجاه والفهم.
من المبادئ التي يجب أن تحترم في هذه القضية، السنوات التي صرفها أب وأم الطبيب أو الطبيبة في تربيتهما إلى أن وصلت أيديهما الرحيمة إلى كل علة في جسد مريض، الأب يكد ويتعب والأم تحرص وتدعو الله أن يحفظ ويبارك، سنوات من الخوف والإيمان والإيثار قدمتها أسر هؤلاء الشرفاء ليحصد المجتمع كل المجتمع ثمرة جهد تلك الأسر المكافحة والمؤمنة، سنوات وسنوات انقضت وسنوات تنتظر رؤية مشهد الإعجاز الذي أتقن بناءه أهل الصلاة والصوم والحياء، فهل جزاء الإحسان إلا الإحسان؟ وهل هناك أسمى من هذه الأخلاق التي قدمت لأوجاعنا الدواء؟
الأخلاق ليست بضاعة سوق تعرض في المتاجر ولا عذراً لشخص عجز عن الحجة غمس كذبه في إنائها، الأخلاق سور الإنسان من الإنسان فلا يتجاوز أحدها على الآخر إلا بحق، وسمعة ابن آدم هي كل الاعتبارات التي ترفعه لمصاف الاحترام أو تهوي به في حفر الحقران والهوان.. صاحب الفطرة السليمة هو من لا يجعل المبادئ والأخلاق خصمه، يرفضها إن منعته من مصلحه أو رفضته في موقع كان يسعى إليه، فاتهام أعراض الناس بمجرد انهم يمارسون عملاً شريفاً في مكان محدد لا يقره من اتهم، يُعد اتهاماً للمبادئ التي قام عليها هذا العمل، وبما أن العمل هنا هو وظيفة الطب فمبادئ الطب هي المتهمة، وهذا أمر به تجاوز على أخلاق المجتمع وتربيته، فما فسد بالطب بالتأكيد هو فاسد بغيره، أساس الحرقة هنا هو مكان الاتهام " المستشفيات" وليس السوق أو الشارع وتزيد نار الحرقة عندما يأتي الاتهام من داعية عمله أنه يدعو لسبيل ربه بالحسنى.
لا نقول إن السبب بالتشهير بأعراض الناس هو موقف إديولوجي من العمل بالمستشفيات أو حتى من المستشفيات نفسها، فقد يكون هناك بعض البشر مازال يعتقد بصحة التداوي بالحرق بالنار وأشباهها من أساليب التداوي، أو انه يرى أن الآلات الحديثة المستخدمة في العلاج لها من طبائع البشر أخبث الطبائع فإن كان الاعتقاد كذلك فلابد من تصديق أن نسبة التحرش في المستشفيات تصل لنسبة 100% فكل من تعامل مع الآلة من ذكر أو أنثى لمسته الآلة، وفي النهاية نحن ندافع عن مبادئ ولا نرد على اتهام.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

استراتيجية دعم ذوي الدخل المحدود

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/07/16/article_867684.html

كلمة الاقتصادية

في تصريح لـ "الاقتصادية" ذكر مسؤول في الشركة السعودية للكهرباء، أن الدولة- رعاها الله- منتظمة في سداد فواتير المواطنين ذوي الدخل المحدود من خلال التزام وزارة الشؤون الاجتماعية بذلك، حيث تقوم بسداد مبالغ فواتير استهلاك الكهرباء لأكثر من 380 ألف مشترك من ذوي الدخل المحدود؛ أي ما يعادل 7 في المائة من إجمالي المشتركين وبنحو ثلاثة مليارات ريال، وهذا التصريح يشمل معلومات مهمة جدا حول هذه الفئة الكريمة من أبناء الوطن ودور الدولة- رعاها الله- في تقديم دعم إضافي لهم، وهو دعم غير مباشر يؤثر إيجابيا في قدرتهم الشرائية، ولا يتسبب في زيادة الأسعار بسبب الضخ المباشر للنقد في الأسواق.
يذكر هنا أن الدولة تدعم أسعار الكهرباء لجميع المشتركين، حيث يتم بيع الكهرباء بأقل من سعرها العالمي بنسبة 83 في المائة، كما تتحمل الدولة نسبة من أرباح المساهمين في الشركة نتيجة لهذه الأسعار، وكل هذا حتى تخفف الدولة أعباء التكاليف المعيشية للمواطن، تدعم أسباب حياته ورفاهيته دون أن يتسبب ذلك في أي أعراض تضخمية تصيب الاقتصاد وترهق المواطن بطريقة أخرى.

لكن مصطلح ذوي الدخل المحدود مصطلح فضفاض، فهو يشمل كلا من موظفي الدولة الذين لا يتحقق لهم الدخل إلا من خلال الراتب فقط، والمتقاعدين، لهذا تم تخصيص وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال مؤسسة الضمان الاجتماعي لتحديد تلك الفئة من أصحاب الدخل المحدود الذين يحق لهم الحصول على هذا الدعم من الدولة، ولدى هذه المؤسسة من المختصين والباحثين الاجتماعيين ما يمكنها من تحديد المستحقين من خلال دراسة الحالات والزيارات الميدانية لهم، وهذا هو حجر الزاوية في بقاء هذا الدعم ووصوله إلى مستحقيه فعلا، وهو مدار التصريح الذي أكد أن الدولة- رعاها الله- مستمرة في سداد الفواتير.

ذلك أننا لم نزل نعاني مشكلة التوزيع العادل للدعم، فالدولة تدعم أسعار الكهرباء والوقود بأنواعه سواء الغاز أو البنزين، لكن بشكل متساو بحيث يحصل ذوو الدخل المحدود على نسبة الدعم نفسها التي يحصل عليها أصحاب الدخول المرتفعة أو المصانع والشركات الكبرى. لكن التوزيع المتساوي ليس بالضرورة أن يكون توزيعا عادلا، ذلك أن ورود الناس على الدعم ليس كصدورهم عنه، فالبعض لا يكاد يستفيد من الدعم نظرا لحجم المبنى الصغير وسياراته الصغيرة، بينما البعض لديه من القصور والمجمعات السكنية الكبرى، إضافة إلى أرتال من السيارات، فظهر أن الأكثر غنى أكثر استفادة من الدعم، ولهذا فإن مثل هذا الدعم غير المباشر والمخصص "فقط" لذوي الدخل المحدود الذين تتم دراسة حالاتهم بشكل مستقل يساعد ولو بشكل محدود على تعديل ميزان الدعم بحيث يستفيد الموطن البسيط منه بشكل أكبر.

إن إعادة النظر في مستويات الدعم أمر ضروري في السنوات المقبلة، وذلك نظرا لحجم استنزاف الموارد محليا، لكن من الصعب أن يحدث ذلك فجأة، كما أن بقاء الدعم عند مستويات محددة ولشرائح معينة من المجتمع أمر ضروري لخلق توازن اجتماعي، ولإعادة تصحيح هيكل الطبقة المتوسطة في المجتمع. لهذا فلا بد من البدء بخطة استراتيجية اقتصادية واضحة تمكن من ذلك، وتحقق هدف ترشيد الدعم بحيث يحصل عليه من يستحقه فعلا، وإجبار أصحاب الدخول المرتفعة على الحد من الهدر.

التعديل على لائحة تنظيم العمل الداخلية

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.alyaum.com/article/4002125

خالد الشنيبر

مرت أكثر من أربعة أشهر على موافقة مجلس الشورى على التعديلات المقترحة لبعض مواد نظام العمل، وحتى الآن لم يتم تطبيق واعتماد العديد منها، وقبل فترة قريبة رفع مجلس الغرف السعودية دراسة عاجلة للمقام السامي أعدتها لجنة سوق العمل بالمجلس تمثل مرئيات المجلس على تعديلات نظام العمل المقترحة، ويعتبر رفع الدراسة في هذا الوقت متأخراً جداً وكان من المفترض أن تتم المباشرة بعد إعلان التعديلات المقترحة في كثير من الصحف والمواقع الإلكترونية قبل أكثر من سنة ونصف.

ومن أبرز التعديلات على نظام العمل التعديل المقترح على المادتين الثانية عشرة والثالثة عشرة، والتي اقترحت فيهما الوزارة أن تضع نموذج/ نماذج للائحة تنظيم العمل الداخلية، على أن تكون شاملة لقواعد تنظيم العمل وما يتصل به من أحكام تتعلق بالميزات والأحكام الخاصة بالمخالفات والجزاءات التأديبية، إضافة إلى وضع ضوابط وآليات اعتماد للوائح تنظيم العمل، وما أخشاه هنا أن تفرض الوزارة تطبيق بعض القرارات في النموذج/ النماذج بغض النظر عن سلبياتها.

لائحة تنظيم العمل هي لائحة (داخلية) شاملة لقواعد تنظيم العمل داخل المنشأة ليكون كل من صاحب العمل والعامل على بينة بما له من حقوق وما عليه من التزامات، وفي الوقت الحالي تقوم المنشآت بالاستناد على نموذج للائحة العمل الداخلية والموجود في موقع وزارة العمل الإلكتروني وإضافة بعض السياسات الداخلية بالمنشأة والتي تحكم العلاقة بينها وبين العاملين فيها، والتي لم يتم توضيحها في نظام العمل المعمول به، ومن ثم يتم رفعها من خلال مكاتب العمل بالمنطقة للقسم المختص في مقر الوزارة الرئيسي في العاصمة، والذي يستغرق عدة أشهر في مراجعتها واعتمادها، وتلك المركزية سلبية جداً، ومن الأفضل أن تتجه الوزارة إلى اعتماد عدة مكاتب استشارية متخصصة لمساعدتها في مراجعة تلك اللوائح واعتمادها اذا لم تكن قادرة على استيعاب العدد الكبير من اللوائح لمراجعتها واعتمادها في مدة لا تتجاوز الشهر، ومقترح الوزارة في وضع نموذج/ نماذج يجب أن تكون إرشادية ومرنة وليست ملزمة التطبيق وذلك لاختلاف الأنشطة وأحجام المنشآت في السوق، وحتى لاتفقد العديد من المنشآت ميزة التنافس في تطوير بيئة العمل الداخلية والتي لها أثر كبير في نجاح المنشأة وجذب العمالة لها وتقليل الدوران الوظيفي فيها، وفي النظام الحالي تلزم المنشآت التي يتجاوز عدد عمالتها عن 10 عمال بإعداد لائحة داخلية لتنظيم العمل وتقديمها للوزارة لاعتمادها، والوزارة اقترحت في تعديلها على المادتين أن يتم إلزام جميع المنشآت بغض النظر عن أحجامها بإعداد لائحة داخلية واعتمادها من الوزارة دون مراعاة تكاليف إعداد هذه اللائحة على المنشآت التي يقل عدد العمالة فيها عن 9 عمال والذي يصل إلى 50 ألف ريال.
لنجاح أي برنامج أو تعديل على نظام العمل يجب أن تراعي الوزارة حجم المنشآت وتنوع أنشطتها في السوق.

السيطرة على "فوضى الديون"

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140717/Con20140717712746.htm

مكارم صبحي بترجي

الضغوطات اليومية قد تفشل الإنسان في تنظيم حياته؛ لأن معرفة أسباب المشكلة هو الجزء الأكبر، فالتهاون في استغلال الوقت وتضييعه يسبب الفوضى والفشل.. فرغم أن اللحظة التي تمر لن تعود أبدا، والعاقل يدرك أن الزمن هو أنفاسه التي تتردد، وأن الدقيقة إذا مضت وانقضت فهي نقص من حياته، إلا أننا نجد هناك من لا يفرق بين الأهم والأقل أهمية، فيهدر ويفرط في الضروريات والكليات والفرائض والواجبات، ما يتسبب في الدخول بالأزمات المرهقة. سوء التوقيت في إنجاز العمل، إما بتقديمه عن وقته المناسب أو تأخيره عنه، وعدم اكتمال العمل يكثر الأعباء، والحياة محدودة والإمكانات مثل ذلك، وإذا بالأيام تولت والإنسان يجري وراء سراب.. هذا أمر تورط فيه الكثيرون خصوصا في «المعاملات المالية»، ما تسبب في الدخول بمنحدر «الديون»، وهو خطر شديد يهدد حياة الكثيرين وخصوصا المتعثرين؛ لما له من آثار سلبية على الحياة اليومية ويكدر صفوها ويقلق راحتها.. وقد نكون في غنى عن ذلك الأمر، إلا أننا نورط أنفسنا فيه دون سبب، فالكثير منه ليس لقلة الحاجة بل لغياب القناعة، أيضا حب التقليد للغير على الرغم من أنه كان بالإمكان أن يسلك أحدهم طريقا آخر ييسر له أموره بشكل أفضل. أخاطب هنا المدين، فهل لنا أن نفكر جيدا في طريق ذي خطوات ثابته لكي نصل

إلى أهدافنا بنجاح، علما بأن ترتيب العمل عند تنفيذه وإنجازه ترتيبا منطقيا منظما وعدم الإهمال في إعداد القواعد والأساسات عامل رئيسي في تحقيق الهدف.. ويجب أن يكون ذهنك صافيا بعيدا عن التشتيت والخوف مما قد يحدث لك من عدم السداد وأن توقن بأن النجاح حليفك، وهذا لكي تتمكن من إنجاز هدفك وتتخطى أمر الدين في أمان.
فمن هذا المنطلق أوجدت وزارة التجارة والصناعة تشريعا جديدا يهدف إلى تنظيم تحصيل الديون وسلوكيات المحصلين، والقضاء على ما أسمته إساءة الاستخدام من بعض المحصلين، وأعدت الوزارة لائحتين، الأولى لتنظيم نشاط تحصيل الديون، والثانية لسلوكيات المحصلين والشروط الواجب توفرها وآلية التعامل مع المديونين.. وتشرف الوزارة على أعمال المحصلين وتنظيم مهامهم، واشترطت على المحصل عدم التعامل مع المدين بطريقة خادعة أو مضللة أو غير واضحة.
شدد التشريع الجديد على تنظيم تحصيل الديون للقضاء على استغلال المماطلين، وحذر من استعمال القوة أو الخداع والتضليل، وأنه لا يجوز الاعتداء على المدين أو استعمال القوة معه أو إيذائه نفسيا أو خداعه أو تضليله أو الإضرار بسمعته أو التشهير به أو النيل من كرامته، سواء أكان ذلك بالقول أو الفعل، وأن يكون الاتصال بالمدين بطريقة واضحة ودقيقة وشفافة. النظام الجديد وضع من الإجراءات ما يحفظ على المدين حياة آمنه تمكن المدين من التفكير بهدوء والتدبر لما من شأنه تسديد ما عليه بانتظام وترشيد إنفاقاته للضروريات.. وأن تعقد النية على سداد دينك، فعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ قال «من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله».. فيجب ألا تكلف نفسك ما لا تطيق، وعليك بدراسة جدوى أمورك قبل الوقوع في فوضى الديون.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

رائدات الأعمال والبنية الاجتماعية السعودية

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م
http://www.aleqt.com/2014/07/17/article_868081.html

عبد الرحمن العليان

تُعرّف البنية الاجتماعية بأنها خصائص ومفاهيم وطرق تفكير اجتماعية معينة تحكم توجهات وتصرفات مجتمع ما، وهي لن تكون موجودة على وضعها الحالي ما لم يعترف المجتمع بها ويضع الثقة فيها، ولو قُدّر أن المجتمع لم يؤمن بها بالطريقة الحالية، فقد تتجلى هذه المفاهيم فيه بأشكال مختلفة.
الأموال، والمواطنة، والجرائد هي أمثلة واضحة لأي بنية اجتماعية حيث إن المجتمع أعطاها الثقة كمصدر للقيمة، ومصدر للأمن والانتماء، ومصدر للمعلومة. وقد طوّر المجتمع هذه الخصائص والمفاهيم للأموال، والمواطنة، والجرائد على مدى طويل من الزمن وغالباً بدعم قانوني. بالمثل، هناك خصائص ومفاهيم بنيت حول المرأة وأخرى حول الرجل في أي مجتمع، ونرى تجليات هذه البنية الاجتماعية في تعاملاتنا اليومية، وممارساتنا الحياتية، كما سنرى في هذا المقال.
معظم الفروقات في التعامل أو التعاطي مع المرأة بُنيت على عادات وظروف وثقافة سيطرت على البنية الاجتماعية السعودية في فترة معينة من الزمن، فتخيل ـــ مثلاً ـــ أننا لم نكتشف النفط بهذه الكميات التجارية، هل تعتقد أننا سنعيش مفاهيم اجتماعية تختلف عما نعيشه اليوم؟ هل سنكون أكثر واقعية في التعامل مع قضايا المرأة؟ هل تتوقع أننا سنبني مساجد للنساء معزولة تماماً عن الرجال مثلاً؟ هل تعتقد أننا سنبني دوائر حكومية نسائية وأخرى رجالية؟ هل بحبوحة

الكاش والبترو دولار الذي نعيشه اليوم شجّعنا ووجه تفكيرنا نحو بناء تصورات معينه نحو المرأة؟ وحيث إنني في سياق الحديث عن ريادة الأعمال، يبرز السؤال: هل هذه البنية الاجتماعية تؤثر على رائدات وسيدات الأعمال في السعودية؟ سأحاول الإجابة عن التساؤل أعلاه من خلال الملاحظات الثلاث التالية:

ـــ زاد عدد السجلات التجارية بأسماء نسائية في السعودية من 43 ألف سجل تجاري في عام 2008 إلى أكثر من 100 ألف سجل تجاري في عام 2014 من إجمالي يزيد على 900 ألف سجل تجاري حسب تقرير لجريدة "الجزيرة" بتاريخ 2014/4/28. قد يبدو هذا الرقم مشجعاً للوهلة الأولى نظراً للزيادة في عدد سيدات الأعمال السعوديات اللاتي بدأن بالعمل الحر، لكن ليس عندما نعلم أن ما يزيد على 80 في المائة من هذه السجلات التجارية مملوكة لرجال يستغلون أسماء من يعولون، حيث لا يستطيعون استخراج سجلات تجارية بأسمائهم إما لعملهم في وظيفة حكومية أو لسبب آخر. يعتقد الرجل السعودي ـــ في الغالب ـــ أنه مسؤول عن الصرف على المرأة سواء كانت زوجة أو أختاً أو أماً، وقد يكون هذا جيدا ومطلوبا، لكن المشكلة أن يجر هذا الاعتقاد إلى أن يستغل الرجل الشخصية الاعتبارية أو القانونية للمرأة، ويمارس التجارة من خلال اسمها، بل وقد يلغي شخصيتها وربما بدون إذنها أو بالإكراه. لا تستطيع المرأة غالباً أن تعترض على هذه الممارسات لعدة أسباب أهمها اعتمادها الكامل على الرجل ـــ حتى وإن كانت موظفة ـــ بالتدبير وتسيير دفة الحياة، وعدم وعيها بحقوقها الشخصية والقانونية والمتاعب التي قد تتعرض لها، وقناعتها بالصعوبات التي قد تعترضها إن قررت أن تخوض تجربة التجارة. يجرني هذا للحديث عن أهلية رائدات الأعمال في السعودية، فعلى الرغم من أن السعودية خطت خطوات حثيثة من أجل تمكين المرأة، إلا أن المرأة في السعودية لا تزال قاصراً أو ناقصة الأهلية عند كثير من الدوائر الحكومية بل والخاصة أحياناً. فمثلاً وعلى الرغم من التطور الذي حصل في تسجيل واستخراج الرخص اللازمة من وزارة التجارة والغرف التجارية، إلا أن المرأة ما زالت في حاجة لوكيل أعمال يقوم بتسهيل أعمالها. قد تكون بعض النساء محظوظات بأزواج أو إخوان أو آباء يدعمونهن لينجحن في عالم الأعمال، لكن هناك المئات أو الآلاف اللاتي لا يجدن ذلك، بل العكس قد يكون صحيحاً بأن يكون "ولي الأمر أو من ينوبه" عالة وحجر عثرة في سبيل نجاح المرأة. إذن المطلوب هنا تشريعات وأنظمة صارمة تعترف بأهلية المرأة الكاملة في السوق وفي ممارسة التجارة.

ـــ هناك 30 امرأة سعودية يشاركن في مجلس الشورى بواقع 20 في المائة من إجمالي عدد الأعضاء، كما يشارك عدد من السيدات في مجالس الغرف التجارية في الرياض وجدة وغيرهما، وهناك العديد من سيدات المجتمع اللاتي يشاركن في المناسبات الثقافية والاجتماعية. لكن التساؤل هو: هل الممارسات العامة في المجتمع تدعم المرأة لتكون رائدة أو سيدة أعمال؟ أعتقد أن الإجابة هي لا، باستثناء عائلات محدودة لها القدرة المادية والمعنوية استطاعت تهيئة البيئة الداعمة والمناسبة لبناتها لدخول مجال الأعمال.

أشار عدد من الدراسات إلى أن حضور المناسبات الثقافية والاجتماعية، والعلاقات الشخصية، والقدرة على التواصل مع الأصدقاء تسهم بشكل كبير في عملية التنبه للفرص التجارية ولحاجات السوق. كما أن عددا من الأبحاث أشار إلى ضرورة الوصول للمعلومات بشكل مباشر للتعرف على الفرصة التجارية ومن ثم تحويلها إلى مشروع. على الرغم من الجهود التي تُبذل في سبيل تمكين المرأة السعودية، إلا أن المرأة السعودية في الغالب لا تستطيع اتخاذ قرار بحضور مناسبة ثقافية أو اجتماعية، بل ولا تستطيع الذهاب لإنهاء أمورها إلا مع سائق.

إن المرأة السعودية قد أُعدت ذهنياً ونفسياً ومجتمعياً بل وربما حتى قانونياً لتكون ربة منزل ومربية أبناء فقط ـــ وهي وظيفة جليلة ولا شك ـــ لكن أدى ذلك إلى تعطيل مصالح وقدرات كبيرة في المجتمع، بل قد أدى لظلم السيدات اللاتي يرغبن في الخروج وطلب الرزق في التجارة. على سبيل المثال: الافتراض والسيناريو السائد في المجتمع هو أن الرجل يخرج ليطلب الرزق ثم يعود ليطعم امرأته وأسرته ومن يعول، لذلك يحتاج الرجل لأن يسوق وأن يسعى في الأرض، بينما تجلس المرأة في المنزل وتعتني به، لذلك فهي ليست في حاجة للقيادة أو للخروج. هذا الافتراض صحيح وينطبق على فئة من سيدات المجتمع، لكن هناك فئات أخرى ترغب في الخروج وخوض تجربة الحياة وطلب الرزق لكن تحتاج للدعم إما بالسماح بقيادة السيارة مع نظام مروري صارم أو بتوفير بدائل مناسبة للتنقل.

- هناك افتراض سائد وقد تكون له مبرراته بأن المكان الطبيعي للمرأة هو المنزل، لكن المزعج في هذا الموضوع أن يُنظر للمرأة التي تذهب خارج البيت نظرة دونية، تجعل البعض يتساهل مع من يتحرش بالمرأة، وقد نجد من يضع اللوم ـــ بقصد أو بدون قصد- على المرأة. إن الجلوس في المنزل هو خيار شخصي للمرأة، بينما الأمن من التحرش عند الخروج من المنزل هو قضية مجتمع. لذلك وإذا أردنا أن ندعم ونهيئ بيئة مناسبة لرائدات وسيدات الأعمال السعوديات، أعتقد أننا في حاجة ماسة لقانون يُجرم التحرش ويفرض عقوبات صارمة وحازمة على من يقوم بهذا العمل المشين.

لا شك أن رائدات وسيدات الأعمال يستطعن المساهمة بشكل فعال في تنمية المجتمع، والمحافظة عليه، وتقليل نسبة البطالة، بل حتى رفع مستوى الوعي لجميع فئات المجتمع، فليست المرأة المهمشة التي تؤدي أدوارا ثانوية وتشعر بأنها

عالة مثل المرأة التي تؤدي أدوارا رئيسة وتشعر بحاجة المجتمع وتقديره لها. إننا في حاجة ماسة لمراجعة شاملة وتصحيح متوازن للمفاهيم والعادات التي أدت إلى تعطيل أو إبطاء دور رائدات وسيدات الأعمال، وذلك من أجل تحقيق التوازن المجتمعي المطلوب، وإعادة بناء الثقة بالمرأة السعودية.

قنبلة الظلم يا "نزاهة"

المصدر: جريدة الوطن الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=22211

صالح الحمادي

المواطن البسيط غسل يده من هيئة مكافحة الفساد "نزاهة"، وعرف أن هوامير عقود الباطن، وأصحاب الشبوك، وكُتاب العدل مصدري الصكوك بعد صلاة الجمعة أو بعد منتصف الليل، لا يمكن السيطرة عليهم ، والدليل تصريحات شريف النزاهة بأن بعض الوزارات وبعض الجهات لا ترد على استفسارات الهيئة.

ما دامت الحقيقة ماثلة أمامنا، وثبت بالأدلة القطعية عجز "نزاهة" عن تجفيف منابع "الفساد"، فعلى الأقل الاتجاه لحماية الوطن من قنبلة "الظلم" التي تهدد أمنه واستقراره ورخاءه. هذه "القنبلة" تتمثل في طوابير العمالة التي تعيش بيننا، ولا تحصل على حقوقها المالية من بعض الشركات والمؤسسات، وحتى من بعض الأفراد، لا بد من التعامل بحذر بالغ مع هذه القنابل الموقوتة.

"نزاهة" لا تستطيع حمايتنا من "الهوامير" فهل تنقل نشاطها لحماية الوطن من مخاطر "الظلم"؟.

نعم، هل تنقل نشاطها لتصبح لجنة عمالية بدلا من هيئة، وتقف بفرقها الميدانية عل قضايا العمالة التي تقف عاجزة عن الحصول على حقوقها المالية، في ظل عجرفة وغرور وكبرياء البعض وليس الكُل؟.

لو استطاعت "نزاهة" إعطاء الأجير أجره قبل أن يجف عرقه لحمت الوطن من أخطر قنبلة اجتماعية، ولخلصت ذمتها على الأقل من الأمانة التي حملتها، بعد أن تبرأت منها السماوات والأرض والجبال.

طوابير من العمالة التي شقيت وتعبت وتغربت تقف على بوابات اللجان العمالية شهورا وسنين؛ للحصول على حقوقها ونحن نتربع أمام الموائد يوميا كيف يستقيم "العدل" وهو أساس التعايش البشري؟.

كل من أسهم في توليفة هذه "القنبلة" عليه أن يعرف أن يوم العدل على الظالم أشد من يوم الجور على المظلوم.

يقول جان جاك روسو: "حين أرى الظلم في هذا العالم.. أسلي نفسي دوما بالتفكير في أن هناك جهنم تنتظر هؤلاء الظالمين".

حقوق الإنسان في العالم

مجلس الأمن يصوت غداً على قرار المساعدات لسورية.. وروسيا تعترض على بندين

المصدر: جريدة الرياض الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/952157

الأمم المتحدة - أ. ف. ب
أعلن دبلوماسيون أمس ان مجلس الأمن الدولي سيتبنى غداً الاثنين قرارا يسمح لقوافل وكالات الامم المتحدة للعمل الانساني وشركائها بتقديم مساعدات الى ملايين المدنيين السوريين عبر استخدام المعابر الحدودية وخطوط النزاع داخل البلاد.
وبعد أسابيع من المفاوضات، أعدت استراليا والاردن ولوكسمبورغ النص لعرضه للتصويت بينما لم تبد روسيا التي استخدمت حق النقض (الفيتو) اربع مرات لمنع تبني قرارات ضد حليفتها دمشق، اي رد فعل حتى الآن.
وقال السفير الرواندي اوجين ريشار غاسانا الذي يترأس مجلس الامن الدولي خلال الشهر الجاري "نحن قريبون من اتفاق جيد جدا".
من جهته، صرح السفير الروسي في الامم المتحدة فيتالي تشوركين صباح الجمعة عن تفاؤله، وقال "لم يبق سوى بندين غير مقبولين في النص بالنسبة لروسيا"، بدون ان يضيف اي تفاصيل.
وستمر القوافل عبر اربع نقاط حدودية -- اثنتان في تركيا (باب السلام وباب الهوا) ونقطة في العراق (اليعربية) ونقطة في الاردن (الرمثا).
وتتهم الأمم المتحدة النظام السوري بوضع عقبات بيروقراطية وتعسفية أمام تسليم شحنات المساعدات الانسانية.

وبسبب هذه القيود وغياب الأمن، يحتاج نحو 11 مليون سوري الى مساعدة بينهم 4,7 ملايين عالقون في مناطق يصعب الوصول اليها بسبب القتال أو تحت حصار تفرضه االسلطات السورية أو مسلحو المعارضة. وينص القرار على "آلية مراقبة" باشراف الامين العام للامم المتحدة بان كي مون "للتأكد من الطبيعة الانسانية لشحنات الاغاثة".
وتعتبر الامم المتحدة ان هذا النظام من شأنه ان يسمح بايصال مواد غذائية وأدوية الى ما بين 1,3 و 1,9 مليون مدني اضافي معظمهم في مناطق تسيطر عليها المعارضة المسلحة.
ويقضي مشروع القرار الذي حصلت وكالة (فرانس برس) على نسخة منه بأن "يسمح للوكالات الانسانية التابعة للامم المتحدة وشركائها باستعمال طرق عبر خطوط الجبهة ونقاط العبور الحدودية (...) لتأمين تقديم المساعدة الانسانية بما في ذلك المواد الطبية والجراحية الى الاشخاص الذين يحتاجون اليها عبر اقرب الطرق".
وسيسمح لهذه القوافل الانسانية بالعمل لمدة 180 يوماً قابلة للتجديد من قبل مجلس الامن الدولي.
وتواجه المفاوضات حول النص عقبات عدة اذ تصر روسيا على ان يسمح للسلطات السورية بالتدقيق في العمليات بينما يطالب الغرب بان تجري باكبر قدر ممكن من السلاسة. كما ينص القرار على امكانية فرض مزيد من العقوبات على سورية اذا لم تنفذ القرار.
ويقضي القرار بفرض "اجراءات اضافية في حال عدم امتثال اي من الاطراف السورية" للنص، على أن يصدر أي قرار في هذا الشأن عن مجلس الامن الدولي، ويمكن بذلك لروسيا منع تبنيه.
ويطالب مجلس الامن المتحاربين بتسهيل نقل المساعدات الانسانية "بدون عوائق" وان يضمنوا امن الفرق الانسانية.

الحياة AL HAYAT

أول نائبة محجبة في كوسوفو تتعهد بالدفاع عن حقوق المرأة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 رمضان 1435هـ - 14 يوليو 2014م
اضغط هنا

بريشتينا – الاناضول
قالت أول نائبة محجبة في البرلمان الكوسوفي لابينوت ديمى مرتضى ان "الحرية بالنسب لها تتمثل بارتدائها للحجاب باعتباره حق من حقوقها، وإن فوزها في الانتخابات المبكرة، التي جرت في 8 حزيران (يونيو) الماضي عن حزب العدالة، فرصة جيدة للتعريف بالقيم التي تحملها".
وأفادت مرتضى، خريجة كلية الآداب وأم لولدين، والتي حصلت على أصوات في الانتخابات فاقت تلك التي حصل عليها رئيس حزب العدالة فريد أغاني، بأن هناك نظرة خاطئة تجاه المحجبات في كوسوفو، مفادها أنه إذا كانت الفتاة محجبة فلتجلس في البيت ولا تعمل أي شيء آخر، لكن الأمر خلاف ذلك، فالمحجبة ليس عليها الصمت والجلوس في البيت، مضيفة إن "هناك تمييز ضد النساء في البلاد بشكل عام، المحجبات منهن وغير المحجبات، وأنا كنائبة في البرلمان لن أصمت وسأدافع عن جميع النساء المحرومات من حقوقهن بكل ما أوتيت من قوة".
وأوضحت مرتضى أن دخولها للبرلمان كان بمثابة تحطيم للمحرمات التي وضعتها بعض الأحزاب السياسية، بزعم تعزيز الحريات، لكنها أضرت بمبادئ حقوق الإنسان، لافتةً إلى " أن المجتمع الكوسوفي ذو طابع ذكوري، لذلك فإن هناك الكثير من العمل يجب فعله من أجل النساء، ما يحتاج لتضافر جهود جميع النائبات في البرلمان لأجله ".

الرياض www.Alriyadh.com

مصر: تخصيص ضباط شرطة لتلقي بلاغات العنف والتحرش بالنساء

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/952914

القاهرة - أحمد إبراهيم :
خصصت وزارة الداخلية المصرية ضباط شرطة لتلقي بلاغات العنف والتحرش ضد المرأة.
وقال أبو بكر عبدالكريم مساعد وزير الداخلية المصري إن ذلك الإجراء يأتي تنفيذاً لتوجيهات اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية بتخصيص ضباط إدارات حقوق الإنسان والعلاقات العامة لتلقي بلاغات المواطنات الخاصة بتعرضهن للعنف أو التحرش وذلك بعيداً عن أقسام ومراكز الشرطة لضمان عدم تعرضهن للإحراج.
وأضاف أن القطاع قام بالتنسيق مع كافة مديريات الأمن لبدء تلقي بلاغات المواطنات الخاصة بجريمة العنف ضد المرأة والتحرش داخل إدارات حقوق الإنسان والعلاقات العامة بمديريات الأمن.

اليوم السابع

"قومى المرأة" يشيد بمشروع قانون حماية الأشخاص ذوى الإعاقة

المصدر: جريدة اليوم السابع الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م
http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=1778077#.U8dzU2Nh_IU

/أ ش أ/
أشادت اللجنة التشريعية بالمجلس القومى للمرأة بجهود المجلس القومى لحقوق الإنسان فى إعداد مشروع قانون حماية الأشخاص ذوى الإعاقة، وإنشاء مجلس قومى يختص بشئونهم.
وأكد مقرر اللجنة التشريعية المستشار سناء خليل، في تصريح له، اليوم الأربعاء، أن مشروع هذا القانون له أهمية كبرى فى ظل المستجدات الإقليمية والدولية والتى تستوجب إعداد التشريعات اللازمة للوفاء بالتزامات مصر الدولية فى هذا المجال.
وأشار إلى أن اللجنة قد وضعت بعض الملاحظات على مشروع هذا القانون بهدف الوصول إلى مشروع قانون يلبى جميع الالتزامات الحالية، ويعمل على تحقيق الطموحات الوطنية التى تبنتها مصر ونادت بها ثورتا يناير 2011، ويونيو 2013.
وأبدت اللجنة بعض الملاحظات على مشروع القانون المذكور عملا بمواد الاتفاقية الدولية، ومنها "تضمين المشروع النص على آلية تجمع المجالس القومية المعنية (حقوق الإنسان - المرأة - الطفل مع المجلس المقترح للإعاقة) لتوحيد الجهود والاستراتيجيات والخطط وإيجاد التكامل المنشود بينها، استحداث فصل جديد خاص بالنساء ذوى الإعاقة يتضمن أوجه الحماية الخاصة بهن واحتياجاتهن المعيشية والإنسانية، والنص على أن يكون نصف أعضاء المجلس القومى المقترح وصندوق التأمين من النساء، تضمين باب الحماية القانونية جرائم الاستغلال والعنف والاعتداء التى يتعرض لها الأطفال والنساء بصفة خاصة".
واقترحت اللجنة التشريعية بالمجلس بتشكيل لجنة مشتركة بين المجالس القومية المعنية من المتخصصين لإجراء المراجعة النهائية لمشروع القانون.

يذكر أن المجلس القومى لحقوق الإنسان كان قد أرسل مسودة مشروع القانون للمجلس القومى للمرأة لإبداء الرأى وإعداد بعض الملاحظات عليه.

كاريكاتير

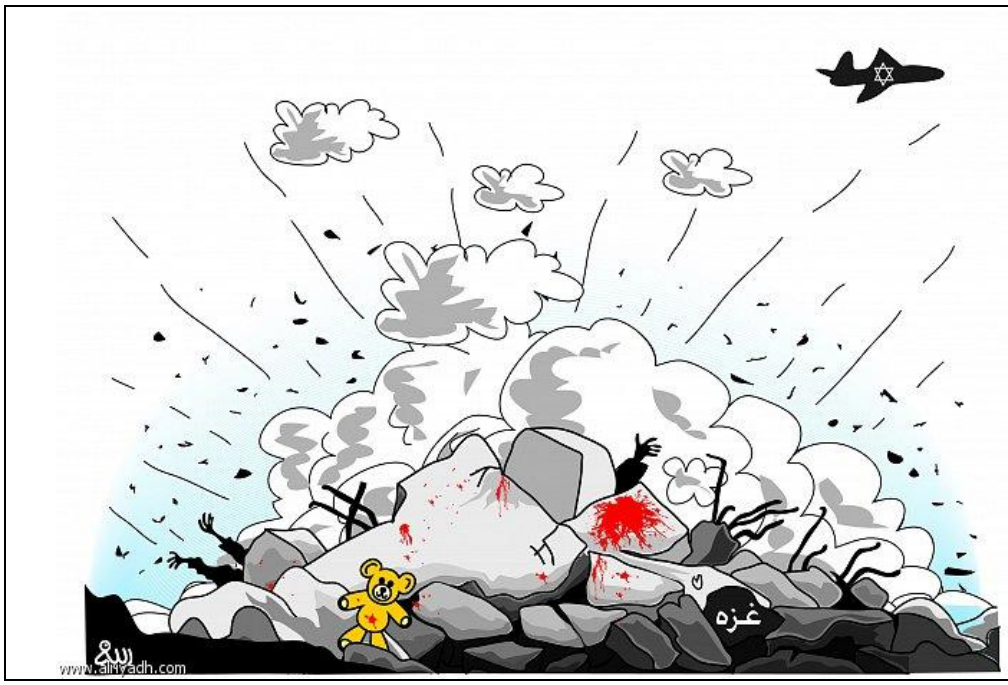

المصدر: جريدة الرياض الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/952228

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 15 رمضان 1435هـ - 13 يوليو 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140713/Cartoon201407135904.htm

خطأ!

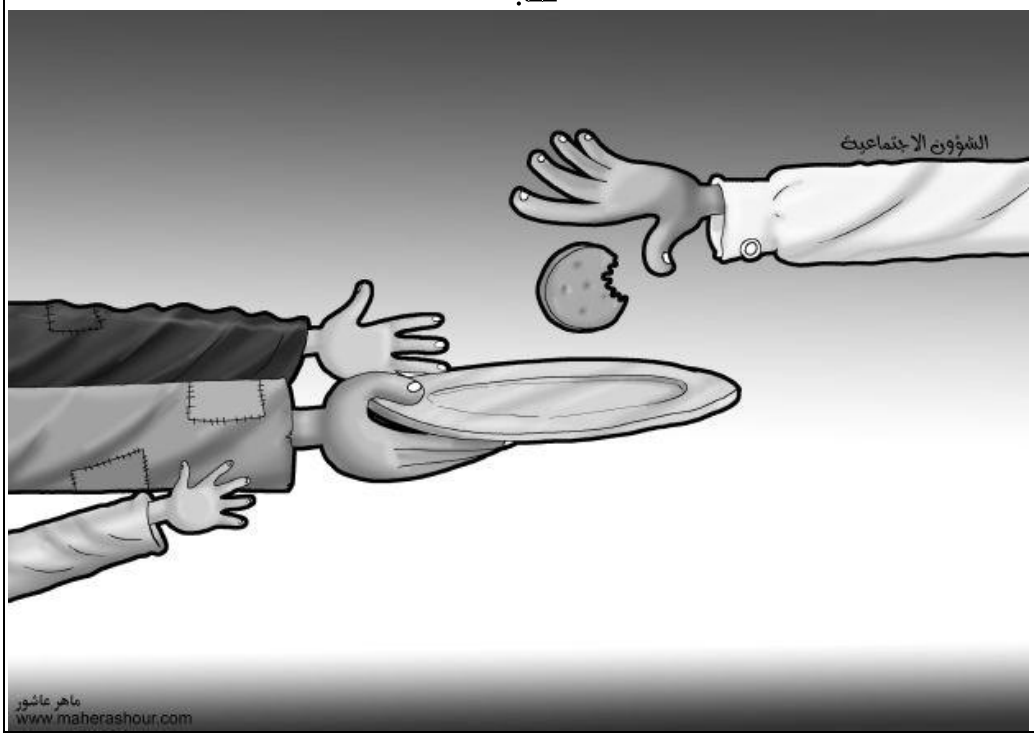

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 رمضان 1435هـ - 14 يوليو 2014م
اضغط هنا

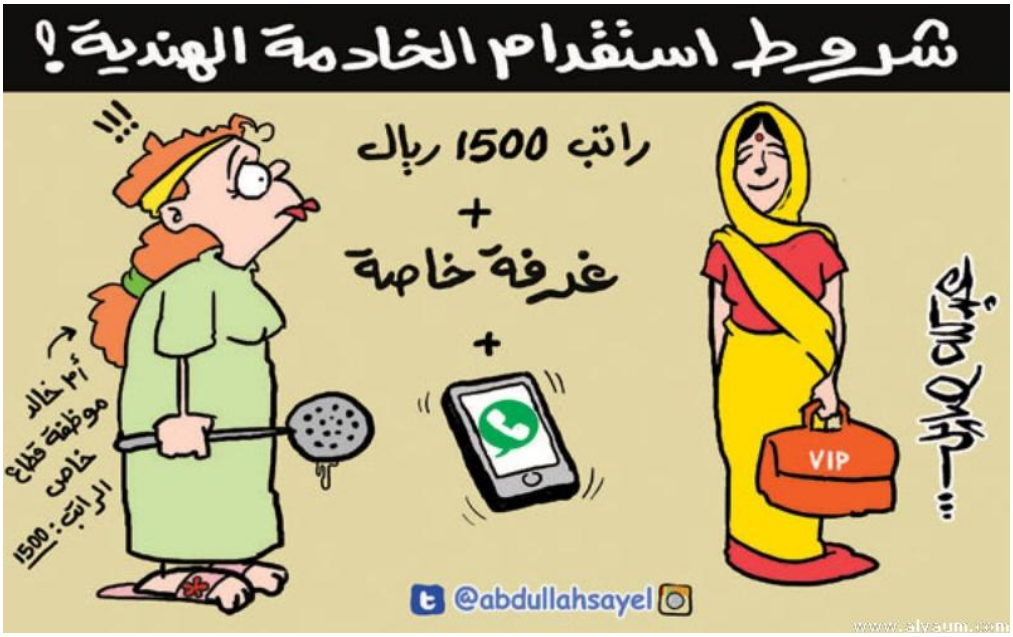

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاثنين
16 رمضان 1435هـ - 14 يوليو 2014م

http://www.alyaum.com/article/4001896

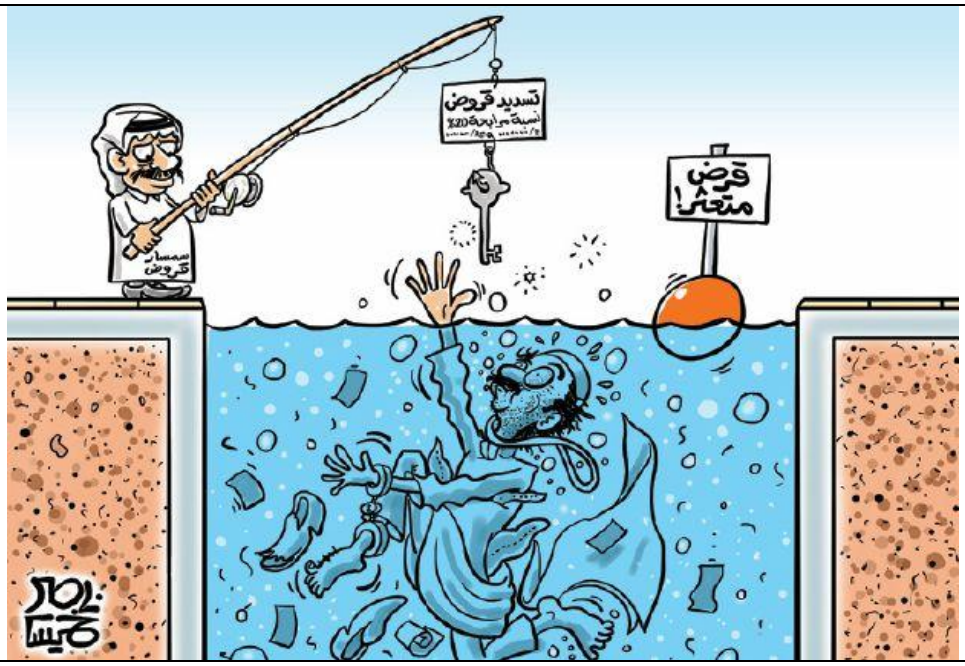

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء
17 رمضان 1435هـ - 15
يوليو 2014م

اضغط هنا

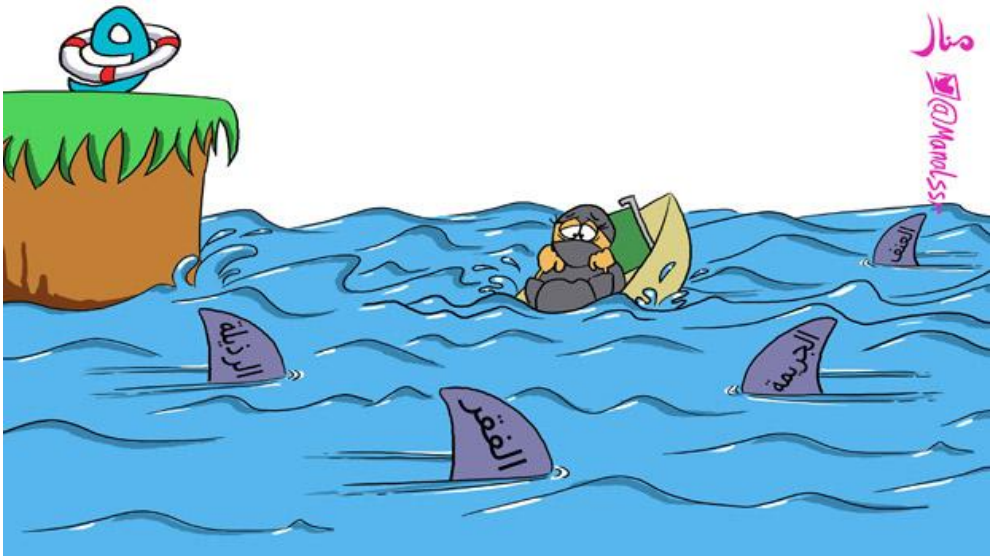

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء
17 رمضان 1435هـ - 15
يوليو 2014م

http://www.al-jazirah.com/2014/20140715/cartoon.htm?car=mn

اليوم

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م

http://www.alyaum.com/article/4002185

الجزيرة AL-JAZIRAH

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 18 رمضان 1435هـ - 16 يوليو 2014م

http://www.al-jazirah.com/2014/20140716/cartoon.htm?car=madi

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م
http://www.alriyadh.com/953296

المصدر: جريدة الجزيرة
الخميس 19 رمضان 1435هـ - 17 يوليو 2014م

http://www.al-jazirah.com/2014/20140717/cartoon.htm?car=mn